الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الصدمات الوبائية على واردات الجزائر

دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)

من إعداد الطلبة:

وسيلة علال

محمد رستم مرابط

بالقاسم صلوح

تحت إشراف:

د. أسماء عدائكة

لجنة التقييم

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة العلمية بالجامعة	الصفة
لطفي محزومي	أستاذ محاضر(أ) بجامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-	رئيسا
د. أسماء عدائكة	أستاذ محاضر(أ) بجامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-	مشرفا ومقررا
رحيمة بوصبيع	أستاذ محاضر(أ) بجامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟
ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾

سورة المجادلة

شكر وعرفان

الشكر أولا وأخيرا لله العلي القدير الذي وفقنا لإتمام هذه المذكرة.

كما يسرنا في هذا المقام بخالص الشكر والتقدير

إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة " أسماء عدائكة" على تفضلها بالإشراف على هذه المذكرة وبذلها الجهد والوقت بما ينفعنا به، فجزاها الله عنا كل خير.

وإلى أستاذنا الفاضل الدكتور " عقبة عبد اللاوي" على كل ما قدمه لنا من نصائح وإرشادات طيلة العام الدراسي.. فشكرا وألف شكر.

كما نشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة التقييم على توجيهاتهم وتصويباتهم.

كما لن ننسى أبدا أساتذتنا الكرام الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي، وبذلوا ما عندهم لينيروا لنا دروب العلم، ومن هذا المنبر نحييهم تحية اجلال وتقدير ونقول لهم: شكرا لقد سعدنا كثيرا بمرافقتكم، وكنتم خير رفيق لنا جميعا، نسأل الله أن يجمعنا بكم دائما على منابر من نور.

والشكر موصول لكل من مد لنا العون أو خدمنا ولو بكلمة رفع بها معنوياتنا.

جزى الله الجميع عنا كل الخير والجزاء.

وسيلة... محمد رستم... بالقاسم

إلى من يجئ قبل البدء، وقبل الكل، وقبل القِبلِ خير الورى محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من أدين لهما بالعمر مرتين.. بل ألف مرة! من استقيت منهما دروس الحياة، من ربياني من ينابيع الفضيلة والمحبة.. وزرعا في روحي حب العلم وحب أهله.. من وضعا بين جنباتي القوة والعزيمة.. أمي ثم أمي ثم أمي التي وافتها المنية بعد أن أنهيت هذه الدراسة في 2022/06/19 رحمك الله يا أمي وأبي ثم أبي ثم أبي جنتي ونجاتي.

إلى قرة عين أمي أخويا اللذان أشدد بهما أزري.

إلى من كنت الأكبر فيهن أخواتي رفيقات حياتي اللاتي تعلمت منهن معنى التآزر والمحبة والثبات.

فكانوا بجمعهم الأم والأب والأخوة وكل الحب.

إلى كل سحائب السلام التي نشأت في بيتنا وتعلقت بهم أرواحنا: محمد علي، ريم، طلال، قصي، سارة بالقيس، آية، عبد النور، يوسف، آلاء الرحمان، نوفل، نوران، محمد السعيد، بيلسان، فراس، خديجة، حنين.

إلى من كان سببا في دخولي هذا المشوار الدراسي وجعلني أتذوق طعم العلم واستمتع بمقاعد المدرجات.. شكرا وألف شكر.

إلى مروة صاحبة القلب الصبور.. من رافقتني في مشوار العلم ورسمت وإياها كل خطوة من خطوات مشوارنا الدراسي.. إلى صباح المسك حفظها الله.

إلى من كانوا نعم الأخوة.. زملاء المشوار الجامعي كلٌ باسمه.. لقد كان شرفا لي التعرف عليكم والجلوس معكم في مقاعد الدراسة وروح العلم تجمعنا.

إلى من يدعونني أُختيتي .. وتشاركت معهم هذه الدراسة .. بالقاسم ورستم.. شكراً لكم على رفقتكم الطيبة.

إلى الذين آلمتهم صدمات المرض وأخذت منهم كل عزيز.. إلى من شاءت الأقدار أن يذرفوا دموعا من غصة الفراق، فكان ذلك قدر الله ومشيئته .. إلى كل بيت مسلم.

إلى من رافقتنا في هذه الدراسة القيمة ووسمت رحلتنا بالصبر .. أستاذتي الكريمة أسماء.

إلى الذين علموني وأرشدوني فأحببتهم وسعدت برفقتهم طيلة رحلة العلم .. أساتذتي الكرام.. شكرا لكم جميعا..

لقد تمنيت أن تتكرر الرحلة.. ولكن حان الرحيل.. إلى طلبة العلم في كل مكان.

وسيلة

أهدي هذا العمل العلمي إلى كل من علمني حرفا من بداية مشواري التعليمي إلى هذه المرحلة كما اهديه إلى عائلتي وعلى رأسهم والدي ووالدتي

رستم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي رحمه الله.. ووالدتي الغالية.

ثم أم العيال الصبورة.. وأبنائي الأعزاء.. وكل أخوتي وأخواتي من النوارة إلى عبدو وكل أهلي.

وكل من علمني حرفاً وزملائي الأعزاء والأخت الفاضلة وسيلة وصديق العمر رستم.

وأخيراً ارجوا من الله أن يتقبل هذا العمل منا ويجعله في ميزان الحسنات.

بالقاسم

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

قائمة المصطلحات

ملخص الدراسة

مقدمة _____ *أ*

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة _____ ***8***

تمهيد الفصل _____ ***9***

المبحث الأول: مفهوم الصدمة الوبائية والواردات _____ ***10***

المطلب الأول: تعريف الصدمة الوبائية وأنواعها _____ **10**

الفرع الأول: تعريف الصدمة الوبائية _____ 10

أولا: تعريف الصدمة الوبائية لغة _____ 10

ثانيا: تعريف الصدمة الوبائية اصطلاحا: _____ 10

الفرع الثاني: أنواع الأوبئة التي ظهرت في العالم _____ 11

أولا: وباء الكوليرا (1990) _____ 11

ثانيا: وباء جنون البقر (1993) _____ 11

ثالثا: مرض الطاعون (1994-2003) _____ 12

رابعا: المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (2002-2003) _____ 12

خامسا: إيبولا (2014-2016) _____ 13

سادسا: فيروس كورونا (2019-2020) _____ 13

المطلب الثاني: تعريف الواردات _____ **14**

الفرع الأول: تعريف الواردات لغة واصطلاحا _____ 14

أولا: تعريف الواردات لغة _____ 14

ثانيا: تعريف الواردات اصطلاحا: _____ 14

الفرع الثاني: أهمية الواردات في التجارة الخارجية _____ 14

الفرع الثالث: أنواع الواردات والعوامل المؤثرة فيها _____ 15

أولا: أنواع الواردات _____ 15

ثانيا: العوامل المؤثرة في الاستيراد: _____ 16

ثالثا: العوامل المؤثرة في التركيبة السلعية للواردات _____ 16

المطلب الأول: أثر الصدمات الوبائية على الواردات في العالم _____ **18**

المطلب الثاني: أثر صدمة وباء كورونا على واردات بعض الدول **19**
الفرع الأول: أثر صدمة وباء كورونا على قطاع الصناعة التحويلية في الصين 19
الفرع الثاني: أثر صدمة وباء كورونا على تكاليف الشحن في البلطيق 20
الفرع الثالث: أثر صدمة وباء كورونا على الواردات الصينية 21
الفرع الرابع: أثر صدمة وباء كورونا على أسعار الأسهم في الولايات المتحدة: 22
الفرع الخامس: أثر صدمة وباء كورونا على الأرواح البشرية في العالم 23
الفرع الأول: : أخطر الصدمات الوبائية التي شهدتها الجزائر 24
الفرع الثاني: أثر الصدمات الوبائية على الواردات في الجزائر 26
أولا: الواردات الجزائرية خلال الفترة **2017–2020** 26
ثانيا: واردات الجزائر حسب وحدة الاستخدام 26
الفرع الثالث: أثر صدمة وباء كورونا على بعض القطاعات المهمة في الجزائر 30
أولا: أثر صدمة وباء كورونا على قطاع المحروقات 30
ثانيا: أثر صدمة كورونا على قطاع النقل والسياحة: 31
ثالثا: أثر صدمة وباء كورونا على القطاع الفلاحي 33

المطلب الثالث: علاقة الصدمات الوبائية بالمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة **33**
الفرع الأول: علاقة الصدمات الوبائية بدالة الواردات 33
الفرع الثاني: علاقة الصدمات الوبائية بالناتج المحلي الاجمالي 34
الفرع الثالث: علاقة الصدمات الوبائية بأسعار السلع الاستهلاكية 34
الفرع الرابع: علاقة الصدمات الوبائية بمؤشر الانكشاف الاقتصادي والممثل ب (التجارة السلعية) 35

المطلب الأول: السياسات العالمية للتقليل من أضرار الصدمات الوبائية **37**
الفرع الأول: سياسة الدانمارك لحماية الاقتصاد والخروج من صدمة وباء كورونا 37
الفرع الثاني: سياسات الاتحاد الأوربي لمواجهة صدمة وباء كورونا 38
الفرع الثالث: سياسات مجموعة البنك الدولي لحماية الاقتصاد والإنسان من صدمة وباء كورونا 39
الفرع الرابع: السياسات الوقائية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية للتقليل من صدمة وباء كورونا 39

المطلب الثاني: دور استراتيجية التنويع الاقتصادي للتفادي آثار الصدمات الوبائية **41**
الفرع الأول: استراتيجية الجزائر للتنويع الاقتصادي: 42
أولا: مرحلة الإقلاع الاقتصادي (**2016–2019**) 42
ثانيا: المرحلة الانتقالية (**2020–2025**) 42
ثالثا: مرحلة الاستقرار أو التقارب (**2026–2030**) 42

المطلب الثالث: دور الإدارة اللوجستية في زمن صدمة كورونا **42**

خلاصة الفصل: ***44***

الفصل الثاني الدراسة التحليلية والقياسية لأثر الصدمات الوبائية على الواردات في الجزائر للفترة (1990–2020) ***14***

تمهيد الفصل: ***46***

المبحث الأول: الدراسة التحليلية للنموذج ***47***

المطلب الأول: دراسة وصفية للمتغير التابع **47**

المطلب الثاني: دراسة وصفية للمتغيرات المفسرة: 48
الفرع الأول: المتغيرات المفسرة 49
أولا: الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product): 51
ثانيا: مؤشر الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية Standard Prices for Consumer Goods: 53
ثالثا: مؤشر الانكشاف الاقتصادي (Economic Exposure): 54
رابعا: المتغيرات الصورية Dummy Variable: 56
المبحث الثاني: الدراسة القياسية وتقنيات تقدير النموذج 57
المطلب الأول: نظرية القياس الاقتصادي 57
الفرع الأول: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي (Methodology of Econometrics Research): 57
أولا: اختبار الشكل الرياضي للنموذج (تعيين النموذج) 57
ثانيا: تقدير معاملات النموذج 57
ثالثا: تقييم المعاملات المقدرة للنموذج 57
رابعا: اختبار معاملات النموذج، ثم التنبؤ 57
المطلب الثاني: تقدير واختبار النموذج القياسي 58
الفرع الأول: توصيف النموذج (Specification of The Model): 58
الفرع الثاني: تقدير النموذج (Estimation of The Model) 59
الفرع الثالث: تقييم للنموذج (Estimation of The Model) 60
أولا: التقييم الإحصائي: 60
ثانيا: التقييم الاقتصادي: 61
الفرع الرابع: تقييم القوة التنؤية للنموذج (Evaluation of Forecasting Power) 62
أولا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية Breusch-Godfrey LM Test 62
ثانيا: اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية: 62
ثالثا: اختبار توزيع الأخطاء (اختبار (Jarque Bera): 63
رابعا: اختبار استقرارية المعلمات: 63
المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج: 64
خلاصة الفصل: 66
الخاتمة 68
قائمة المراجع والمصادر 74

فهرس الجداول		
الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول (1–01)	يوضح حالات تطور جنون البقر بالمملكة المتحدة (1993–2015)	12
---	---	---
الجدول(1–02)	يوضح الصدمات الوبائية التي ظهرت في العالم	18
الجدول (1–03)	يوضح تطور عدد الاصابات المؤكدة وعدد الوفيات وحالات التعافي	23
الجدول (1–04)	يوضح أخطر الصدمات الوبائية التي شهدتها الجزائر	25
الجدول (1–05)	يوضح تطور الواردات خلال الفترة (2017–220)	26
الجدول (1–06)	يوضح واردات الجزائر حسب وحدة الاستخدام خلال الفترة (2018–2020)	26
الجدول (1–07)	يوضح التوزيع الجغرافي لأهم الدول المستوردة منها الجزائر خلال الفترة (2019–2020)	28
الجدول(1–08)	يوضح تطور بنية الواردات السلعية خلال الفترة (2017–2020)	29
الجدول(1–9)	يوضح الخسائر الاقتصادية المتعلقة بقطاع النقل في الجزائر خلال صدمة وباء كورونا	31
الجدول(1–10)	التدابير الاحترازية لخطة الإنعاش الأوربية لمواجهة صدمة وباء كورونا	32
الجدول(2–01)	يوضح تطور حجم الواردات خلال الفترة (1990–2020)	38
الجدول(2–02)	يوضح تطور المتغيرات المفسرة خلال الفترة (1990–2020)	47
الجدول(2–03)	يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990–2020)	49
الجدول(2–04)	يوضح تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية خلال الفترة (1990–2020)	51
الجدول(2–05)	يوضح تطور مؤشر الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة (1990–2020)	53
الجدول(2–06)	يوضح اختبار Ramsy	54
الجدول(2–07)	يوضح نتائج تقدير نموذج أثر الصدمات الوبائية على واردات الجزائر خلال الفترة (1990–2020)	59
الجدول(2–08)	يوضح اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية LM Test	62
الجدول(2–09)	يوضح نتائج اختبار WHITE للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين	63

فهرس الأشكال

الأشكال	العنوان	الصفحة
الشكل رقم(1–01)	يوضح تأثير صدمة كورونا على قطاع الصناعة التحويلية في الصين	19
الشكل رقم(1–02)	يوضح أثر صدمة كورونا على قطاع الخدمات في الصين	20
الشكل رقم(1–03)	يوضح مؤشر بورصة البلطيق للمواد الجافة	21
الشكل رقم(1–04)	يوضح الواردات من السلع الوسيطة في الصين في قطاع الصناعة التحويلية % من القيمة المضافة	22
الشكل رقم(1–05)	يوضح مؤشر ستاندرد آند بورز 500	23
الشكل رقم(1–06)	يوضح تطور الواردات خلال الفترة (2017–2020)	26
الشكل رقم(1–07)	يوضح واردات الجزائر حسب وحدة الاستخدام	27
الشكل رقم(1–08)	يوضح التوزيع الجغرافي لأهم الدول المستوردة منها الجزائر خلال الفترة (2019–2020)	28
الشكل رقم(1–09)	يوضح تطور بنية الواردات السلعية خلال الفترة (2017–2020)	29
الشكل رقم(2–01)	يوضح تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)	48
الشكل رقم(2–02)	يوضح تطور المتغيرات المفسرة خلال الفترة (1990–2020)	49
الشكل رقم(2–03)	يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990–2020)	52
الشكل رقم(2–04)	يوضح تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية خلال الفترة (1990–2020)	53
الشكل رقم(2–05)	يوضح مؤشر الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة (1990–2020)	55
الشكل رقم(2–06)	يوضح اختبار الأخطاء العشوائية (Jarque Bera)	58
الشكل رقم(2–07)	يوضح نتائج اختبار (cusum)	64

قائمة المصطلحات الاساسية	
باللغة العربية	باللغة الانجليزية
التجارة	Trade
التجارة الخارجية	International Trade
التكامل الاقتصادي	Economic Integration
السياسة الاقتصادية	Economic Policy
السياسة التجارية	Trade Policy
سياسة التجارة الحمائية	Protective Trade Policy
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund
النمو الاقتصادي	Economic Growth
الواردات	Imports
الصادرات	Exports
الصدمات الوبائية	Epidemiological Shocks
سلاسل الامداد	Supply Chain
كوفيد-19	Covid-19
الاقتصاد العالمي	International Economy
الادارة اللوجستية	Logistic Management
الانفتاح التجاري	Economic Openness
الانكشاف الاقتصادي	Economic Exposure
الاسعار الاستهلاكية	Consumer Prices
الناتج المحلي الاجمالي	Gross Domestic Product
الاقتصاد القياسي	Standard Economic
المتغير الصوري	Dummy Economic
التركيب السلعي	Commodity Composition
التجارة	Trade
التجارة الخارجية	International Trade
التكامل الاقتصادي	Economic Integration

ملخص الدراسة

باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الصدمات الوبائية على واردات الجزائر باعتبارها تشكل تهديدا عالميا خطيرا وفاشية جديدة عانى منها الاقتصاد العالمي ككل والجزائر على الخصوص، حيث حاولنا تفسير علاقة الأثر التي تربط الصدمات الوبائية بالواردات وذلك من خلال المتغيرات الاقتصادية وبيان أثرها على دالة الواردات.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصدمات الوبائية أدت إلى تعطل سلاسل التوريد وتراجع الطلب على الواردات، وكشفت عن مدى ضعف الهيكل الاقتصادي للجزائر أمام الصدمات الوبائية، وخاصة صدمة كوفيد-19، ولكن تبين أن هناك قرارات حكومية أثرت في الواردات اتخذتها الجزائر لتفادي انتشار العدوى داخل حدود الوطن، وبالنظر لطبيعة البنية الاقتصادية التي تتميز بها الجزائر، رأينا أن على متخذي القرارات أن يفكروا في خطة بديلة تمنع أضرار الصدمات وتحمي الاقتصاد من كل الأزمات المحتملة على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: الصدمات الوبائية، الواردات، سلاسل الامداد، كوفيد-19.

تصنيف JEL: H, F10، F23، L14

باللغة الانجليزية

Abstract:

This Study aims to analyzing and measuring the impact of Epidemiological shocks on Algeria's imports, because it constitutes as a serious global threat and a new "fascism" suffered by the global economy in general and Algeria in a particular case, also we tried to explain the impact relationship that links the epidemic shocks with imports through economic variables, to show their impact on the import function.

And the study concluded that the Epidemiological shocks led to the disruption of supply chains and the decline on the imports demand, and this show the weakness of the Algerian's Economic structure in front of the Epidemiological shocks, but there were a Government decisions decided by the state that affected the imports to avoid the spread of infection inside the borders country.

By the way and according to the Algerian Economic structure, we can say that leaders should think about a wise solution or a good alternative plan that prevents shock damages and protects Economy from all the possible crises in the future.

***Key words**: Epidemiological shocks, Imports, Supply chains, covid-19.*

***JEL classification codes:** H,F10,F23 ,L14.*

المقدمة

المقدمة

شهدت حركة التجارة الدولية مجموعة من الأزمات والتغييرات جعلت من خريطة العالم عبارة عن منحنى اقتصادي متذبذب يعاني ندوبا في شتى القطاعات فتأثرت كل الدول دون استثناء لارتباطها ببعضها البعض وذلك من خلال التدفقات السلعية التي تشكلها الصادرات والمستوردات فيما بينهم، وتعتبر تلك النشاطات التجارية مؤشرا هاما يبين قدرة أي دولة على تطور سلاسل القيمة لديها وقدرتها التنافسية والانتاجية في السوق العالمية.

وعندما حلت الصدمات الوبائية وتزامن تكرارها منذ زمن في الآونة الأخيرة، تصدع الاقتصاد العالمي وظهرت آثار تلك الصدمات تقصف بالهيكل الاقتصادي لكل دول العالم.

وكأن الزمن يعيد نفسه في كل مرة، ورغم انحسار الأمراض المعدية في أثرها على الأرواح البشرية ظهرت صدمة وباء كورونا لتشكل تهديدا خطيرا ليس فقط على الأرواح البشرية بل مست أيضا اقتصاديات الدول وبرهنت على أنها ليست بصدمة عادية ولا هينة بل هي فاشية وفاجعة دولية حطمت الأرقام القياسية في ضررها.

وعلى اعتبار أن هناك علاقة متينة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ما يجعلها تتأثر بالكثير من الصدمات بمختلف أنواعها، ويصبح بناء قاعدة اقتصادية متينة ليس بالأمر الهين، خاصة عندما تتضارب المصالح ويكثر الجدل والنزاع في الأوساط الدولية عن من يقود الأقطاب الصناعية العالمية، وقد فسر آدام سميث كل هذا في مقولة واحدة عندما قال" إن التجارة التي يفترض بطبيعتها أن تكون موثقا للاتحاد والصداقة بين الأمم مثلما هي بين الأفراد، أصبحت مصدرا خصبا للنزاع والعداوة"

ولعل ما زاد هذه النزاعات بشدة هو عصر العولمة الذي نعيش فيه اليوم وحرية انتقال السلع، والخدمات والأفكار اللوجستية والموارد البشرية، فأصبحت هناك أزمات عنيفة سريعة الانتشار والانتقال من بلد نحو الآخر أو من منطقة نحو أخرى وذلك بفضل الانفتاح المالي والاقتصادي لدول العالم وسياسة التكتلات الإقليمية وعلاقة التأثير والتأثر بين مختلف الاقتصاديات في العالم، وبين هذا وذاك يأتي ما لم يكن في الحسبان، صدمات وبائية بعيدة عن الأفكار الاقتصادية، دخلت بقوة لتغير العديد من الموازين، ليس لأنها تؤثر، بل لأن التأثير الذي تسببت فيه هو مجرد سياسات موجهة لغاية معينة، وتبدو الفكرة كأنها لغز اقتصادي يصعب حله، إلا أن التاريخ كان دليلا واضحا على جرائم الصدمات الوبائية منذ القدم.

وبما أن الجزائر لا يزال اقتصادها مفتوحا على العالم الخارجي وذلك للاعتماد عائداته على قطاع المحروقات واستيراد المواد الاستهلاكية ولعدم قدرته على تلبية حاجياته من السلع والخدمات لأفراد المجتمع، ومن خلال هشاشة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للخارج فقد لصدمات الوبائية وخاصة صدمة وباء كورونا أثرا بالغا على اقتصادها، وكشفت لنا هاته الصدمات عن عدة خرائط رسمتها هاته الظروف تقودنا كلها إلى ان تأثير الصدمات الوبائية لم يكن من محظ الصدفة بل كان عبارة عن علاقة طردية بين ظروف مضت وأخرى جاءت من جديد لتجد الاقتصاد الجزائري في أسوأ حالاته لم يتعافى من جراء تزامن الصدمات وراء بعضها البعض، وعليه نجد ان

بلورة هاته الدراسة ومحاولة فهم أثر تلك الصدمات بالواردات ليس بالأمر السهل لأن العلاقة عبارة عن حلقة أو سلسة مترابطة ببعضها البعض تبينها المتغيرات الاقتصادية من خلال علاقة أثر وتأثير.

وعليه جاء موضوع دراستنا موسوما تحت عنوان:

أثر الصدمات الوبائية على واردات الجزائر– دراسة تحليلية وقياسية لفترة (1990–2020)

هذه الفترة شملت في الأخير حقبة عصيبة رسمت مستقبل التجارة الدولية لبلدان العالم، وغيرت من خارطة الاقتصاد والتبادل التجاري وتسببت في أزمات اقتصادية غير متوقعة، وقبل أن ندخل في تفاصيل الموضوع، نعرف به إجمالا و نوضح ظروف انجازه، ونبين طريقة كتابته من خلال النقاط التالية:

إشكالية الدراسة:

من المهم ان ندرك بأن دراسة أثر الصدمات الوبائية على واردات الجزائر، يتعلق بالتجارة الخارجية للدولة واثر المتغيرات على النمو الاقتصادي، خاصة وان الواردات تؤثر سلبا على الدخل الوطني، ولكن أيضا هناك جانب مهم في هذا الموضوع وهو أن الواردات ايضا تؤثر فيها قرارات حكومية وقد تكون محنة الصدمات الوبائية هي منحة بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد كليا على استيراد المواد الاستهلاكية التي قد تكون لها بدائل محليا.

ومن هذا المنطلق قمنا بصياغة اشكالية دراستنا والتي نوردها في التساؤل الرئيسي التالي:

–كيف أثرت الصدمات الوبائية على الواردات في الجزائر؟ وهل يمكن أن تتحول المحنة إلى منحة؟

ويندرج تحت هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

–كيف أثرت الصدمات الوبائية على الواردات في الجزائر؟

–هل يمكن التخلص من لعنة الموارد وتحويل المحنة إلى منحة؟

–ما هو الدور الذي تلعبه سياسات مكافحة الأوبئة للتقليل من اضرار الصدمات الوبائية؟

فرضيات الدراسة:

تم وضع مجموعة من الفروض في سبيل الإجابة على السؤال الرئيسي السابق والممثل لمشكلة الدراسة وتتمثل هذه الفروض في الآتي:

1–الفرضية الأولى

توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والواردات.

2–الفرضية الثانية

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغير الصوري المتمثل في الصدمات الوبائية والواردات

3–الفرضية الثالثة

هناك عوامل اقتصادية وقرارات حكومية تؤثر في الواردات

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، من بينها:

– رغبتنا الشخصية في فهم أثر الصدمات الوبائية خاصة صدمة وباء كورونا على الواردات في الجزائر، من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع بالإضافة الى قلة الدراسات التي عالجت الموضوع بشكل خاص، ورغبة منا إثراء الساحة العلمية والأكاديمية بهذا الموضوع الذي هو موضوع الحدث.

– الاهتمام بالاقتصاد، والتجارة الدولية خصوصا كونها مفتاح التنمية الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

– قلة الدراسات القياسية التي عالجت هذا الموضوع.

– إمكانية مواصلة البحث فيه مستقبلا.

أهمية الدراسة :

إن لهذا الموضوع أهمية بالغة نذكر منها ما يلي:

– هذه الدراسة تمثل اضافة علمية للمكتبات والمراكز البحثية، كما تشكل دعما للمعرفة في مجال الاقتصاد القياسي.

–تعكس تقييما حقيقيا لصدمات الوبائية بصفة عامة ولصدمة وباء كورونا بصفة خاصة على الواردات في الجزائر في فترة البحث، وتعطي تنبؤات مستقبلية تساعد متخذي القرار في وضع السياسات الملائمة لمثل هاته الصدمات.

– تتجلى أهمية الدراسة في أن هذه الصدمات الوبائية وخاصة صدمة وباء كورونا تختلف عن سابقاتها من الأزمات التي مست الاقتصاد العالمي على مر العصور، فضلا عن تعدد أبعادها وصدماتها على جميع الدول، فالجزائر على غرار باقي الدول فقد عانت من تداعياتها.

– تكتسب دراسة الواردات أهمية خاصة نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الدولية لتأمين العديد من السلع والموارد الأولية.

– يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال الموقع الذي تحتله الواردات، والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

الهدف من الدراسة:

إن الأهداف التي سعينا إلى تحقيقها من خلال هذا البحث تمثلت في:

– توضيح مفهوم الصدمات الوبائية والواردات، وتتبع أثر هاته الصدمات على الواردات العالمية بشكل عام و الواردات الجزائرية بشكل خاص .

–التعرف على التركيب السلعي للواردات وتوزيعها الجغرافي وما مدى تأثرها.

–تحليل وقياس المتغيرات التي تؤثر في الواردات، وتحديد العلاقة بينهم.

–تقييم دور الواردات وما مدى مساهمتها في النمو الاقتصادي.

–بيان الاستراتيجيات اللوجستية التي اتبعتها الإدارة الجزائرية للتعامل مع الصدمات الوبائية.

حدود الدراسة:

تقسم الدراسة إلى حدود زمنية وحدود مكانية:

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة بين 1990-2020.

الحدود المكانية: دراسة أثر الصدمات الوبائية على واردات الجزائر.

الدراسات السابقة:

لقد تضمن الأدب الاقتصادي العديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت موضوع الواردات، ولكن كانت الدراسات القياسية في موضوع أثر الصدمات الوبائية على الواردات الجزائرية يكاد يكون منعدما وذلك لنقص المراجع والبيانات الرسمية في هذا الموضوع، لهذا لم نجد فيما اطلعنا على دراسات تأصيلية شاملة لموضوعنا، ولكن وجدنا الذي حام حولها، ووجدنا دراسات أجنبية وفي دول أخرى والتي نشير إليها فيما يلي:

1-دراسة:

Veronica Guerrieri, Guido Lorenzoni, Ludwig Straub, Iván Werning, (Macroeconomic Implications of COVID-19: Can Negative Supply Shocks Cause Demand Shortages? 2022),

بدافع من تأثيرات جائحة كوفيد-19 هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نظرية صدمات العرض والطلب الكنزية، حيث وضح الباحثون أن الصدمات التي تقلل الإنتاج المحتمل في قطاع من الاقتصاد تكون من خلال تقليل الطلب في القطاعات الأخرى حيث تدفع النشاط الكلي في النهاية إلى ما دون الإمكانات وتزداد احتمالية حدوث صدمة العرض الكينزية عندما تكون مرونة الاستبدال بين القطاعات منخفضة نسبيًا وتكون المرونة الزمنية للإحلال مرتفعة نسبيًا والاسواق غير مكتملة وتظهر سياسة المالية العامة مضاعفا أصغر وهنا إذا خرجت الشركات وتأثرت الوظائف تنتشر صدمة التضخم، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين صدمة وباء كورونا والواردات وذلك وفقا لنظرية العرض والطلب الكنزية الذي يؤكد فيها أن الطلب هو الذي يحدد مستوى الانتاج المحلي لذلك يدعو كينز إلى تدخل الحكومة للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي من خلال السياسة المالية التوسعية.

2-دراسة *Konstantin A. Kholodilin, Malte Rieth* بعنوان:

(*Viral shocks to the world economy, 2020*)

تهدف هذه الدراسة إلى إنشاء مؤشر للأمراض الفيروسية قائم على الأخبار ودراسة التأثير الديناميكي للأوبئة من في الاقتصاد العالمي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه، وقد خلصت الدراسة إلى أن الصدمات الوبائية تستمر في إحداث آثار سلبية بشكل مباشر وغير مباشر على البلدان المتضررة والانتاج العالمي، وكذلك أدت إلى انخفاض كبير في التجارة العالمية والتوظيف والمستهلكين والاسعار بثلث أرباع من الخسائر، وفي المقابل ازدادت مبيعات التجزئة، وأشارت الدراسات القطرية إلى أن التأثيرات المباشرة أكبر بأربع مرات من التأثيرات غير المباشرة وأن جانب الطلب يهيمن على تقلصات جانب العرض بشكل عام، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن سياسة الاقتصاد الكلي التوسعية هي استجابة مناسبة للأزمة.

3–دراسة الدكتور أحمد السيد علي بعنوان:

(أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية " دراسة تحليلية وقياسية "2020):

تهدف هذه الدراسة، إلى إبراز أثر كورونا المستجد على حجم صادرات وواردات المملكة العربية السعودية، ومن ثم بيان إلى أي مدى تأثير حجم التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية بانتشار الفيروس، بما يمكن من المساهمة في توجيه السياسات الاقتصادية و فعاليتها في سبيل اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص هذه الأزمة، حيث تستخدم الدراسة نموذج الفروق مع استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات المبطأة الموزعة (ARDL)، ومنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test و نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) لاختبار العلاقة بين انتشار فيروس كورونا وحجم التجارة الخارجية للمملكة في الأجلين القصير والطويل.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار فيروس كورونا وانخفاض حجم التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية حيث أظهرت النتائج القياسية المتحصل عليها (نتائج اختبار ARDL) وجود علاقة عكسية تربط بينهما عند مستوى معنوية 5%.

4–دراسة *Shohini Roy* بعنوان:

(*Economic Impact of Covid-19 Pandemic 2020*)

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تفسير عن أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي على نطاق واسع، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها أن الوباء قد أحدث تأثيرا اقتصاديا حادا على مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي مما أثر على التجارة العالمية، وأسعار الفائدة وسيولة السوق المالية، وخلق الطلب وإحداث صدمات في جانب العرض، كما أنه قد قدم في هذه الدراسة تفسيرا عن السبب في إحداث تباطؤ اقتصادي عالمي واسع النطاق و أثره على قطاعات مختلفة من خلال إجراء تحليل عميق لمجموعة من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو أعطى فهما واضحا للانكماش الاقتصادي والعالمي الحاد الذي يواجه كل قطاع نتيجة للوباء.

يتضح من خلال الدراسات السابقة أولا: نلاحظ وجود ارتباط بين هذه الدراسات و موضوع دراستنا، لأن كل هذه الدراسات تدرس موضوع تأثير الوباء على الاقتصاد ثانيا: معظم هذه الدراسات استخدم الجانب القياسي، وذلك لتفسير وفهم العلاقة المعقدة بين الصدمات الوبائية ونشاط حركة التجارة الخارجية بصفة عامة ثالثا: تتفق جل هذه الدراسات مع دراستنا الحالية في نقاط مشتركة وهي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصدمات الوبائية والمتغيرات الاقتصادية والمتغير التابع موضوع الدراسة.

غير أن دراستنا الحالية فإنها تتميز عن الدراسات السابقة في التطرق لموضوع أثر الصدمات الوبائية على واردات الجزائر نظرا لحداثة الموضوع وقلة التطرق له من الناحية القياسية في بلادنا باستخدامها للمنهج القياسي والاستناد على بيانات البنك الدولي.

المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وتحليل موضوع الدراسة بالاستناد على عملية مسح متكاملة لما توفر من مساهمات أصيلة في هذا الصدد بما في ذلك التقارير الصادرة عن الهيئات المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة و المصادر الإلكترونية الموثوقة، بالإضافة إلى المعلومات الصادرة عن الجهات الحكومية في مواقعها الإلكترونية الرسمية، وهذا من أجل الإلمام بالجوانب النظرية، كما اعتمدت الدراسة على التحليل القياسي الكمي باستخدام برامج التحليل الاقتصادي القياسي Eviews10 لإجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لدالة الواردات، الناتج المحلي الاجمالي، الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية و مؤشر الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020) لأثر الصدمات الوبائية على واردات الجزائر، ومن ثم معالجة البيانات غير المستقرة منها لاستخدامها في تقدير العوامل المؤثرة على الواردات في الجزائر.

أقسام الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين:

يشمل الفصل الأول الجانب النظري، أما الفصل الثاني فيشمل الجانب التطبيقي. بحيث قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الصدمات الوبائية والواردات وقمنا بتعريف الصدمة الوبائية لغة واصطلاحا وبينا أخطر أنواع الأوبئة التي ظهرت في العالم ثم ركزنا على آخر صدمة مست العالم وهي صدمة وباء كورونا وبينا أثرها على الواردات في الجزائر، ثم خصصنا مطلب ثاني لتعريف الواردات وأنواعها وأهميتها في التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها وفي المبحث الثاني تكلمنا عن أثر الصدمات الوبائية على ورادات العالم والجزائر وحاولنا إعطاء كل عنوان حقه بما يخدم الدراسة، حيث بينا الأثر على واردات العالم وضربنا أمثلة ببعض الدول الصناعية التي كان تأثير الصدمة عليها كبيرا منها: الصين، البلطيق والولايات المتحدة الأمريكية ثم عموما بينا أثر الصدمات على الأرواح البشرية، وفي المطلب الثالث بينا أثر الصدمات الوبائية في الجزائر من حيث الأوبئة التي شهدتها ثم تحدثنا بصفة خاصة عن صدمة وباء كورونا التي كانت آخر صدمة في تاريخ الجزائر وبينا أثرها على الواردات بصفة خاصة وفي المبحث الثالث والأخير قمنا بالتطرق لسياسات مكافحة الأوبئة والتقليل من أضرارها الاقتصادية في العالم وفي الجزائر وأعطينا أمثلة للسياسات التي انتهجتها بعض الدول وكانت ناجحة ثم تكلمنا عن السياسات التي اتخذتها الحكومة الجزائية لتفادي صدمة وباء كورونا.

أما في الفصل الثاني فخصصناه للدراسة التحليلية والقياسية لأثر الصدمات الوبائية على واردات الجزائر حيث قمنا بوصف للواردات وللمتغيرات المؤثرة فيها من خلال نموذج المربعات الصغرى إذ حاولنا البداية بوصف للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة ثم تطرقنا إلى بعض الاختبارات القياسية وبعدها قمنا بتقدير النموذج لمعرفة هل فعلا أثرت الصدمات الوبائية على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وبعدها قمنا بتحليل النتائج من الجانب الإحصائي والاقتصادي ثم قمنا بمناقشة النتائج والفرضيات وإعطاء توصيات ومحاولة الوصول إلى استنتاجات.

صعوبات الدراسة:

كل جهد يبذل لابد ان يكون فيه تعب وصعاب، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا:

1- قلة المراجع الخاصة بالاقتصاد القياسي.

2- نقص البيانات و المعطيات الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية الكلية وعدم تجانسها في بعض الأحيان، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنظام المعلوماتي الجزائري، خاصة البيانات اليومية والشهرية للمتغيرات محل الدراسة.

3- غياب الدراسات التي تهتم بتأثير كورونا على الواردات في الجزائر ونقصها في الجامعات.

4- نظرا لأهمية مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية، ومؤشر الانكشاف الاقتصادي والعلاقة بينهما فإن كل عنصر يتطلب دراسة منفردة خاصة به وقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية والتي عادة ما يتلقاها الباحثون في القياس الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الصدمات الوبائية والواردات

المبحث الثاني: أثر الصدمات الوبائية على واردات العالم والجزائر

المبحث الثالث: سياسات مكافحة الأوبئة والتقليل من أضرارها الاقتصادية

تمهيد الفصل

تشكل الصدمات الوبائية تهديداً كبيراً في جميع أنحاء العالم لما لها من تداعيات على الأرواح البشرية بصفة عامة وعلى الهيكل الاقتصادي لدول بصفة خاصة، وبقيت تلك الدول تكافح لسنوات عديدة من صدمات الأوبئة ومسبباتها المرضية القديمة، مثل الطاعون الذي عاش مع الجنس البشري وأزعجه لآلاف السنين.

وحولت تلك الصدمات الوبائية مسار الاقتصاديات الدولية وأثرت على تجارتها الخارجية بسبب القرارات الصارمة التي فرضتها الدول من أجل الحد من تفشي الوباء والتحكم فيه.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت في السنوات الأخيرة بالصحة بعدما عرفت صدمات وبائية كثيرة كالأمراض المعدية والمزمنة، مثل السرطان والتيفوئيد والجذري والسل الرئوي... وغيرها، حيث أصبحت هذه الصدمات الوبائية في ظاهرها تؤثر على الهيكل الاقتصادي للجزائر ومن بين هاته الصدمات الوبائية الجديدة نجد وباء كورونا الذي انتشر مؤخرا وفرض على الحكومة الجزائرية من اتخاذ قرارات أثرت على حركة الأشخاص وعلى النشاط التجاري وخاصة الواردات لما لها من أهمية كبيرة في التجارة الخارجية.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الإلمام بالجوانب النظرية وضبط مصطلحات الدراسة لموضوع الصدمات الوبائية والواردات، من خلال تقسيم الفصل الأول الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الصدمات الوبائية والواردات

المبحث الثاني: أثر الصدمات الوبائية على الواردات في العالم والجزائر

المبحث الثالث: سياسات مكافحة الأوبئة والتقليل من أضرارها الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم الصدمة الوبائية والواردات

لقد كان في تجارب الماضي بخصوص الصدمات الوبائية عبر كثيرة، تفاوتت تأثيراتها من دولة إلى أخرى، وعندما ندقق في الطرق التي استعملتها الأجيال الماضية للتخلص من هاته الصدمات، نجدها مهمة ونافعة للبحث فيها ومعرفة نتائجها، خاصة في الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم في الآونة الأخيرة، بسبب وباء كورونا المعروف ب covid-19، الذي خلق حالة من الهلع في الأوساط الدولية وأثر بصفة غير مباشرة على الاقتصاد العالمي وذلك من خلال القرارات الصعبة التي فرضتها الدول.

وتعتبر الصدمات الوبائية التي تفشت في الماضي ويعيشها العالم حاليا من الأزمات الكارثية لما لها من خسائر على الأرواح البشرية وعلى البنية الاقتصادية للدولة، خاصة الواردات التي ترتبط ارتباطا مباشرا بسير التجارة الخارجية وحركتها عبر الحدود، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى ضبط وبيان هذه المصطلحات، حيث سنقوم بتعريف الصدمة الوبائية وتعريف الواردات ونوضح ما يجب توضيحه مما يندرج ضمن المفهوم، وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الصدمة الوبائية وأنواعها

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي للصدمة الوبائية، وبيان أشكال الأوبئة التي مست العالم خلال السنوات الأخيرة.

الفرع الأول: تعريف الصدمة الوبائية

أولا: تعريف الصدمة الوبائية لغة

الصدمة مفرد لكلمة الصدمات وتعني المصيبة التي تفاجئ الإنسان فتقلقه[1]، أما الوباء فهو مفرد لكلمة الأوبئة، وهو كل مرض عام، أو كل مرضٍ شديد العدوى، سريع الانتشار من مكان إلى مكان، يصيب الإنسان، والحيوان، والنبات، وعادة ما يكون قاتلا كالطاعون[2].

وعليه يمكننا أن نعرف الصدمة الوبائية لغة بأنها المرض العام الذي يفاجئ الإنسان فيقلقه ويوقعه في مصيبة، بسبب حدة انتشاره وصعوبة التعامل معه، مثل صدمة وباء كورونا المستحدث.

ثانيا: تعريف الصدمة الوبائية اصطلاحا:

تعرف الصدمة بأنها حالة طارئة وغير متوقعة، تحدث بشكل مفاجئ في العديد من المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الصحية.. الخ) لتشكل بذلك أزمة يصعب حلها، والصدمة الوبائية هي أزمة صحية؛ تصفها مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC)،[3] بأنها الحالة الصعبة التي تكون فيها زيادة غير متوقعة في عدد حالات المرض في منطقة جغرافية معينة، حيث تعتبر الحمى الصفراء والجدري والحصبة وشلل الأطفال أمثلة رئيسية على أوبئة شكلت صدمات وبائية، وليس بالضرورة أن يكون المرض الوبائي معديًا، كما تعتبر حمى

[1] - - احمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2008م، ص1284.
[2] - مرتضى الزبيدي محمد، **تاج العروس**، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، ج1، ص478.
[3]- CDC, Centers for Disease Control and Prevention, Principles of Epidemiology in Public Health Practice, Third Edition An Introduction to Applied Epidemiology and Biostatistics, at https://www.cdc.gov/csels/dsepd/ss1978/lesson1/section11.html.

غرب النيل والزيادة السريعة في معدلات السمنة من الأوبئة، ويمكن أن تشير الأوبئة إلى مرض أو سلوك آخر مرتبط بالصحة (مثل التدخين) بمعدلات تفوق بوضوح الحدوث المتوقع في المجتمع أو المنطقة.[1]

ويعتبر وباء كورونا من أصعب الأوبئة التي شكلت صدمات وبائية أثرت على الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بالعرض والطلب، وهو ما خلف أثارا وخيمة على واردات مختلف الدول خاصة تلك التي كانت أغلب وارداتها من دول انتشر فيها الوباء بصورة كبيرة، حيث تعتبر جائحة ضربت الاقتصاد الدولي بعمق فشكلت له عدة صدمات اقتصادية، سوف نرى تداعياتها في المبحث الثاني.

الفرع الثاني: أنواع الأوبئة التي ظهرت في العالم

لقد انتشرت العدوى الاقتصادية في ما مضى بنفس سرعة انتشار فيروس كورونا الآن، وأدى التباعد الاجتماعي، الذي يهدف إلى تعطيل الانتشار المادي إلى قطع تدفق السلع والأشخاص، وتوقف الاقتصادات، وهو في طريقه إلى حدوث ركود عالمي مزدوج وكأن الصدمات سلاح مفتعل لتدمير اقتصاديات الدول النامية التي تعتمد في اقتصادها على عائدات البترول والموارد الطبيعية، وفي هذا المطلب سوف نتطرق لبعض الصدمات الوبائية والاقتصادية التي كان لها تأثير متفاوت على اقتصاديات الدول كالتالي:

أولا: وباء الكوليرا (1990)

تصنف الكوليرا من الأمراض المعدية الحادة التي تسبب الاسهال جراء تناول الأطعمة أو مياه الشرب الملوثة بالجراثيم والبكتيريا الفتاكة ولهذا فهي تشكل تهديدا عالميا على الصحة العامة ومؤشرا على انعدام المساواة والتنمية الاجتماعية.[2]

لقد ظهر وباء الكوليرا خلال القرن التاسع عشر وانتشر ليشكل فاشية تضرب اقتصاديات العالم وتبث الرعب والهلع في الأوساط البشرية، ويعتبر هذا الوباء من الأمراض المعدية المتجددة الظهور، لهذا يمكن له أن يؤثر على المدى البعيد خاصة لدى الدول التي تتميز بهشاشة هيكلها الاقتصادي، ويشكل لديها تهديدا خطيرا في المستقبل.

وفي سنة 1996 عاد وباء الكوليرا إلى الجزائر دون أن يسجل وفيات، ثم ظهر مرة أخرى سنة 2018 ببلدية أحمر العين بتيبازة (70كلم غربي العاصمة الجزائر).

ثانيا: وباء جنون البقر (1993)

مرض جنون البقر أو ما يسمى ب (الاعتلال الدماغي الإسفنجي البقري) وهو اضطراب عصبي تدريجي يصيب الماشية وينتج عن عدوى بعامل غير عادي قابل للانتقال يسمى "بريون"، ثم يتغير بروتين البريون الطبيعي إلى شكل مرض (ضار) يؤدي بعد ذلك إلى إتلاف الجهاز العصبي المركزي للماشية[3].

[1] W.Ian Lipkin, John Snow Professor, Columbia, **Global Health , Epidemic, Endemic, Pandemic: What are the Differences?** MAILMAN SCHOOL OF HEALTH, Updated 12:50pm Fri May 6.

[2] World Health Organization, **Cholera, Health Topic, 30 March 2022, 23:42, available at: https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/cholera.**

[3] CDC, Centers for Disease Control and Prevention, **Bovine Spongiform Encephalopathy(BSE), or Mad Cow Disease,** available on: 02/05/2022, 00:35, at: https://www.cdc.gov/prions/bse/about.html.

وقد بلغ المرض الوبائي لمرض جنون البقر في المملكة المتحدة ذروته في يناير 1993 بحوالي 1.000 حالة جديدة في الأسبوع، ومنذ ذلك الحين، انخفضت الأرقام السنوية لحالات مرض جنون البقر في المملكة المتحدة انخفاضًا حادًا، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (1–01) حالات تطور مرض جنون البقر بالمملكة المتحدة (1993–2015)

السنة	عدد الحالات
1993	1.000 حالة في الأسبوع
1995	14.562
2000	1.443
2005	225
2010	11
2015	02

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC)[1]

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: أن مرض جنون البقر هو صدمة وبائية أثرت على الثروة الحيوانية وألحقت بالماشية أضرارا كبيرة في المملكة المتحدة، حيث استمر حظر اللحوم البريطانية لمدة 10 سنوات عقب تفشي هذا الوباء رغم أن احتمالات عدوى الإنسان كان ضئيلة بالمقارنة مع الماشية، ويعتبر مرض جنون البقر حيواني المنشأ بسبب ارتباطه المفترض بظهور مرض "كروتزفيلد جاكوب" المتغير في البشر، لهذا اعترفت المنظمة العالمية لصحة الحيوان (WOAH)[2] رسميًا بحالة الخطر الصحي لشكله الكلاسيكي. وتأثرت السياحة في المناطق التي لحقتها العدوى وبالتالي انخفاض الاستثمار في تلك المناطق وهذا ما أثر على التجارة الخارجية فيها، وحتى في الدول التي تعتمد على استيراد اللحوم من المملكة المتحدة.

ثالثا: مرض الطاعون (1994-2003)

لقد كان لوباء الطاعون جذور قديمة ظهرت في تاريخ البشرية وكانت محل جدل للكثير من العلماء والكتاب ، ونظرا لتكرر تفشي وباء الطاعون عبر أزمنة مختلفة، حيث ظهر في الهند سنة 1994، وشهدت حينها أزمات متعاقبة تسببت في انتشار الفقر وانهيار البنية التحتية للاقتصاد الهندي، ثم ظهر في الجزائر سنة 2003 –بعد أن شهدته في أزمنة متكررة منذ القدم– بإليزي و عين تموشنت ومعسكر ثم تلمسان ووهران، فكان له أثر كبير وانعكاس على الحياة الاجتماعية والاقتصادية آن ذاك، حتى أصبح مظهرا من مظاهر البيئة الجزائرية وأقلق الحكومة من ثقل الصدمة خوفا من عدم التمكن من احتواءها، هذا من الناحية النفسية أما على الصعيد الاقتصادي ليس من السهل فهم تأثير مثل هاته الصدمات الوبائية لأنها مرتبطة بمدى قدرة الدولة على التصدي لها.

رابعا: المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (2002-2003)

المتلازمة التنفسية الوخيمة الحادة التي يتسبب فيها الفيروس التاجي SARS COV-1 وهي مرض تنفسي فيروسي يسببه فيروس كورونا المرتبط بالسارس، تم التعرف عليه لأول مرة في نهاية فبراير 2003 أثناء تفشي المرض

[1] CDC, The Previous reference, October 18, 2021.
[2] World Organization for Animal Health , updated at: 06/08/2018, 1:37, available on: https://www.woah.org/en/disease/bovine-spongiform-encephalopathy./

الذي ظهر في الصين وانتشر في أربعة دول أخرى، حيث نسقت منظمة الصحة العالمية التحقيق الدولي بمساعدة الشبكة العالمية للإنذار بتفشي الأمراض والاستجابة لها (GOARN) وعملت بشكل وثيق مع السلطات الصحية في البلدان المتضررة لتوفير الدعم الوبائي والسريري واللوجستي والسيطرة على الفاشية[1]

خامسا: إيبولا (2014-2016)

تم اكتشاف فيروس إيبولا لأول مرة في عام 1976 بالقرب من نهر إيبولا فيما يعرف الآن بجمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ ذلك الحين، كان الفيروس يصيب الناس من وقت لآخر، مما أدى إلى تفشي المرض في العديد من البلدان الأفريقية، لا يعرف العلماء من أين يأتي فيروس الإيبولا، واستنادًا إلى فيروسات مماثلة، يعتقدون أن مرض فيروس الإيبولا ينتقل عن طريق الحيوانات، من الخفافيش أو الرئيسيات غير البشرية هي المصدر الأكثر ترجيحًا، مثل القرود والشمبانزي ويمكن لهاته الحيوانات الحاملة للفيروس أن تنقله إلى حيوانات أخرى والبشر[2].

سادسا: فيروس كورونا (2019-2020)

تم الإبلاغ عن الحالة الأولى لـ COVID-19 في 1 ديسمبر 2019، وكان السبب هو فيروس كورونا الجديد المسمى SARS-CoV-2[3]، قد يكون هذا الفيروس قد نشأ في حيوان وتغير (تحور) لذلك يمكن أن يسبب المرض للإنسان، في الماضي، تم تتبع العديد من حالات تفشي الأمراض المعدية إلى الفيروسات التي نشأت في الطيور والخنازير والخفافيش والحيوانات الأخرى التي تحورت لتصبح خطرة على البشر. يستمر البحث، وقد تكشف المزيد من الدراسات كيف ولماذا تطور الفيروس التاجي ليسبب مرضًا وبائيًا[4]

ويعرف فَيروس كورونا كذلك بأنه "فيروس ينتمي إلى عائلة كبَيرة من الفيروسات تتسبب في أمراض مختلفة، تتراوح من نزلات البرد البسيطة إلى أعراض تنفسية حادة[5].

بعد أن استعرضنا أنواع الأوبئة التي تعرض لها العالم في الفترة ليست ببعيدة من تفشي فيروس كورونا، نستنتج أن معظم الأوبئة كان مصدرها حيواني، مما يدل على أنها تجارب علمية مفتعلة، وأسلحة بيولوجية فتاكة، موجهة لزعزعة الاقتصاد العالمي وخلق صدمات في الهيكل التجاري والصناعي للدول، وتمثل هاته الصدمات الوبائية نقطة ضعف لبعض الدول التي تتميز بهشاشة هيكلها الاقتصادي وعدم سيطرتها على الوضع وبالتالي دخولها في نوبات وصدمات أخرى على المدى الطويل، ولهذا سوف نتطرق لتعريف الواردات ونبين ما يلزم لموضوع الدراسة في المطلب التالي:

---

[1] World Health Organization, **Sever Acute Respiratory Syndrom (SARS),** Health Topics, updated: 23-05-2022, 15:10h, on https://www.who.int/health-topics/severe-acute-respiratory-syndrome#tab=tab_1.

[2] - CDC, **What is Ebola Virus Disease**?, the previous reference, accessed on April 27,2021.

[3] - تختلف هذه العبارة عن التي اختارها مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في معجم نشره مؤخرا لمصطلحات مرض فيروس كورونا، وهي: " فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة نوع 2"، ينظر:

Dictionary of COVID-19 Terms (English-French-Arabic) (Rabat:Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization, Bureau of Coordination of Arabization, 2020), pp, 16,52, accessed on 8/6/2020, at: https//bit,ly/2XFn7Fd.

[4]- Johns Hopkins Medicine, **What is coronavirus**? Health Condition and Diseases, accessed on February, 24,2022,at https://www.hopkinsmedicine.org/health/conditions-and-diseases/coronavirus.

[5]-- Gérald, Anny, (2020). **The early impact of the Covid-19 pandemic on the global and Turkish economy.** Turkish journal of medical sciences p: 520.

المطلب الثاني: تعريف الواردات

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الواردات لغة واصطلاحا، ونبين أهميتها ونبرز أنواعها، وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف الواردات لغة واصطلاحا

أولا: تعريف الواردات لغة

اسم جمع، عند أرباب السياسة ما يدخل للحكومة من الجمارك وغيرها؛ يُقال استورد السلعة ونحوها جلبها من خارج البلاد، وهي البضائع الأجنبية التي تشتريها الدولة، وهي مقابل الصادرات[1].

ثانيا: تعريف الواردات اصطلاحا:

الواردات كمصطلح تجاري له عدة تعريفات كلها تمحورت حول أنّ الواردات تتمثل في إجمالي السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي، والتي تُجلب للاستهلاك داخل الدولة؛ وكلما زادت هذه الواردات فإنها قد تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية؛ خاصة وأنها تمثل جزء من الاستهلاك المحلي للدولة أو استثمارات منتجين أجانب ثم شراؤها منهم[2].

نستنتج مما سبق أن تعريف الواردات في اللغة والاصطلاح متقارب المعنى والمضمون ينصب في كون الواردات تعد جانبا مهما في التجارة الخارجية، فهي بمثابة العمود الفقري لها، وعليه سوف نقوم بتوضيح أهمية الواردات في التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: أهمية الواردات في التجارة الخارجية

تعبر التجارة الخارجية عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم، والتي تهتم بالمعاملات الاقتصادية الدولية، كحركة السلع والخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة؛ فهي تمثل صور التبادل التجاري في شكل صادرات وواردات بهدف تحقيق منافع متبادلة، وتعمل على تنشيط الدورة الاقتصادية داخل الدولة ، ولما كانت الواردات تمثل جزءا هاما من التجارة الخارجية، ولما كانت هذه الأخيرة تعتبر من أهم المرتكزات الاقتصادية لأي دولة خاصة فيما يتعلق بتفعيل علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي، وما يتعلق بتحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة احتياطي الدول من العملة الصعبة، وما يتعلق بتحقيق التوازن وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية، كمعدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.. وغيره، فإن أهمية الواردات كذلك من أهمية التجارة الخارجية لكل بلد، وعليه يمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:

1- الاستيراد يفتح المجال للدول كي تستفيد من مزايا الدول الأخرى؛ فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا[3].

---

[1] - رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت: 1300هـ)، **تكملة المعاجم العربية**،ج11، باب ورق، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ص55، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، باب الواو، ج2، دط، دار الدعوة، ص1024.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص45، عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005م، ص132، خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، 25.

[3] كامل بكي رمضان، محمد مقلد وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002م، ض93.

2- تكمن أهمية الاستيراد في أنه فرصة سانحة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها الوسائل لإنتاجها، أو لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة لها، فالنسبة العظمى من الواردات لأي بلد تكون مما لا ينتج محليا؛ فعلى سبيل المثال: تستورد أوربا البن من افريقيا وأمريكا اللاتينية وذلك نظرا لعدم ملائمة مناخها لزراعة البن[1].

3- يمثل الاستيراد فرصة للحصول على التقنيات المتقدمة والحديثة من الخارج، وتبادل الخبرة والمعرفة، فبعض الدول تحتاج لمختلف المواد لعدم توفر الامكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بإنتاجها محليا وحتى في حالة توفر تلك الامكانيات فإنها تنتجها بتكاليف أكبر مما لو قامت باستيرادها من الخارج[2].

4- الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل، وذلك بالنظر لهيكل الواردات؛ حيث تؤثر الواردات من السلع الأولية والوسطية في الإنتاج، وبالتالي فإن الحد من الواردات يترتب عليه انخفاض في الإنتاج والتشغيل، فلا يمكن القطع بأن الواردات تعد السبب الرئيسي وراء ارتفاع البطالة وانخفاض التشغيل؛ حيث أن ذلك يختلف باختلاف الدول ونسبة التطور في جانب التجارة الدولية بها؛ فقد تكون نسبة التطور والتقدم وكذلك قوة اليد العاملة من جانب المهارة بالرغم من قلة عدد العمال سببا في التقدم وهذا راجع للكفاءة والمهارة التي تغلب وجود عدد عمال كبير لكن بدون مهارات، وتعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل وزيادته خاصة عندما تكون السلع المستوردة من نوع السلع الاستثمارية وليست الاستهلاكية[3].

وأخيرا يمكن القول بأن للواردات أهمية كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها خاصة وأنها تمثل جزءا هاما من التجارة الخارجية، فهي من أهم المرتكزات الاقتصادية لأي دولة خاصة فيما يتعلق بتفعيل علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي، وما يتعلق بتحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة احتياطي الدول من العملة الصعبة، وما يتعلق بتحقيق التوازن وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية، كمعدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.. وغيره.

الفرع الثالث: أنواع الواردات والعوامل المؤثرة فيها

أولا: أنواع الواردات

تختلف أنواع الواردات باختلاف البلد المستورد واحتياجات أفراده من السلع والخدمات، ومن أهم هذه الواردات نجد[4] :

1-واردات حكومية: تتعلق باستيراد السلع اللازمة لمزاولة نشاط الوزارات والمصانع الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية في حدود الحصة النقدية المحددة لكل منها وفقا لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم مشترياتها من الخارج.

2-واردات للاستعمال الخاص: يكون استيرادها لغير الإتجار، لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد.

---

[1] سمير بنهام، **اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1999م، ص14.

[2] نشوى مصطفى علي، **المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية**، جامعة حلوان، 2004م، ص15.

[3] نشوى مصطفى علي، المرجع والصفحة نفسها.

[4] عبد الحميد الشواربي، **موسوعة الشركات التجارية**، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 2003م، ص1500.

3–واردات تجارية: يكون استيرادها للبيع بحالتها عند الاستيراد وبعد تعبئتها أو تغليفها دون إجراء أي عملية تحويلية أو تكميلية عليها.

4–واردات للإنتاج: هو كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغير حالته ويمثل ذلك الخامات والمواد الأولية والسلع الوسطية وغيرها من الأجزاء التي تكون المنتج النهائي وبصفة خاصة تمثل مستلزمات الإنتاج.

5–واردات برسم العرض: يتم استيرادها من المعارض والأسواق المرخص بإقامتها طبقا للموافقات التي تصدرها لجنة الشؤون التجارية، للمعارض والأسواق الدولية.

6–واردات للاستعمال الشخصي: هو كل ما يرد إلى شخص طبيعي بهدف تحقيق منفعة له أو لعائلته من حيث نوعيتها وكميتها، مع الاستعمال الشخصي أو العائلي خلال الفترة المناسبة لطبيعة السلع وعلى نحو لا يحمل صفة التجار.

7–واردات بدون قيمة: تفرج الجمارك مباشرة على السلع الواردة هبات ومساعدات، بدون قيمة إلى الجمعيات الخيرية والمساجد، ويشترط لذلك موافقة الجهات الإدارية المختصة والجهات المشرفة على النشاط على أن تكون المواد المستوردة مما يستخدم في نشاط هذه الجهات.

يمكننا القول بأن هناك تنوع كبير ومجال واسع في مجال الواردات، وهناك عدة عوامل مؤثرة على هذه الواردات لابد من التطرق لها.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الاستيراد:

هناك عدة عوامل تؤثر على واردات الدولة، ومن بين هذه العوامل نجد[1]:

1–طبيعة السلعة: فأنواع البضائع وطبيعتها فيما إذا كانت سلعا استهلاكية أو سلعا صناعية تؤثر على عملية الاستيراد.

2–طبيعة السوق الخارجية: حيث تواجه مشروعات الاستيراد الكثير من الصعوبات في السوق، أهمها الجمارك، اللغة، طريقة السداد.. إلى غير ذلك من الصعوبات.

3–نقل البضاعة: عادة ما يصاحب نقل البضائع المستوردة من ما وراء البحر مخاطرة كبيرة تعيق تنفيذ أعمال الاستيراد، وبصورة عامة نستطيع القول أنه كلا زادت المسافة بين طرفي التبادل زاد الاختلاف وزادت المخاطر.

4–التحديد الكمي للواردات: تلجأ العديد من الدول في الوقت الحاضر إلى اتخاذ إجراءات تتضمن منع استيراد السلع أو بعضها أو كلها بصفة مؤقتة أو بصورة مستمرة، تبعا للحالة والظروف المعينة والهدف المراد بلوغه من عملية المنع، فقدرة الدولة على التحكم في الواردات كبيرة، حيث أنها لا تستطيع الاستيراد إلا بقدر ما يتوفر لديها من موارد وبالذات النقد الأجنبي[2].

ثالثا: العوامل المؤثرة في التركيبة السلعية للواردات

كما نجد عوامل أخرى تؤثر في التركيبة السلعية للواردات نذكر منها:

---

[1] جاسم علي الصوص، **التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2012م، ص184.

[2] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000م، ص45.

1-التغيرات الديمغرافية: حيث تعتبر الزيادة الديمغرافية من المؤثرات الهامة التي تحدد التركيبة السلعية للواردات، حيث أن زيادة النمو السكاني بمعدلات مرتفعة يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية، وعندما تكون قدرات الدولة محدودة من حيث توفير احتياجات افرادها لعرض كمية الناتج لتغطية هذه الزيادة فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

2-التنمية الاقتصادية: تحتاج الدول النامية إلى سلع استثمارية مستوردة من الخارج لتنفيذ برامجها التنموية، وبهذه العملية تزداد عملية الانفاق على الواردات، بالإضافة إلى الانفاق الحكومي من أجل التمية الاقتصادية والاجتماعية مما يترتب على كل ذلك زيادة في دخول الأفراد وهذا ما ينعكس على مجال الانفاق الاستهلاكي وبالتالي تحدث تغييرات في التركيبة السلعية ونمطها الاستهلاكي.

3-هيكل الحماية الجمركية: يؤثر هذا العنصر كثيرا على التركيبة السلعية للواردات حيث أن تحيز الحماية الجمركية لصناعة محلية معينة يؤدي إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة، وعلى العكس نجد أنه عندما تلتزم الدولة بتعريفة جمركية على سلع معينة فإن ذلك يساعد على زيادة الاستيراد من تلك السلع.

4-سياسة توزيع الدخل: تؤثر هاته السياسة على هيكل الواردات بالطريقة نفسها التي تؤثر بها الحماية الجمركية، لأن دعم هاته السياسات لفئة محدودي الدخل سوف يساعد من شأنه على ارتفاع الواردات من السلع الاستثمارية وبالتالي زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية.

وفي الأخير نستنتج من كل تلك العوامل التي تؤثر في الواردات أن هناك علاقة ترابطية عميقة بينهم تحتاج لدراية وحكمة من متخذي القرارات للمحافظة على الاقتصاد ومعرفة تسيير النقائص التي يحتاج لها الهيكل الاقتصادي للدول ليحقق النمو ويتجنب حدوث صدمات وكوارث اقتصادية هو بغنى عنها.

ومن خلال المبحث الموالي سوف نفسر تأثير الصدمات الوبائية على الواردات طبقا لما رأينا سابقا من مؤثرات وسنحاول ربط تلك العلاقة وتفسيرها بما يخدم موضوع الدراسة.

المبحث الثاني: أثر الصدمات الوبائية على الواردات في العالم والجزائر

تعتبر المخاطر الاقتصادية للأوبئة من التهديدات الخطيرة لجميع الدول دون استثناء، وفي هذا المطلب سوف نستعرض مختلف الأوبئة المعدية التي ظهرت في العالم خلال فترة الدراسة، والتي تم احصائها عبر التاريخ خاصة التي أحدثت الكثير من الضحايا.

المطلب الأول: أثر الصدمات الوبائية على الواردات في العالم

كما وضحنا في المبحث الأول، أن العالم شهد أنواعا عديدة من الأوبئة وذكرنا منها ما ظهر في الآونة الأخيرة مثل المتلازمة التنفسية الحادة ووباء الطاعون وإيبولا ثم جائحة كورونا وقد يكون هناك المزيد من الصدمات الوبائية بعد كابوس كوفيد-19، وفي هذا المبحث سنحاول ذكر معظم الصدمات الوبائية التي شهدها العالم مع التركيز على فيروس كورونا باعتباره أخر صدمة شهدها العالم ونبين أثره على المستوى العالمي، ومن خلال الجدول التالي سنبين بصفة عامة الصدمات الوبائية التي تفشت في العالم كالتالي:

الجدول رقم (1-02) الصدمات الوبائية التي ظهرت في العالم [1]

السنة	المنطقة	الوباء	السنة	المنطقة	الوباء
1990	أمريكا الجنوبية	الكوليرا	2006	الهند	داء شيكونغونيا
1994	الهند	الطاعون	2007	اثيوبيا	إيبولا
1996	غرب افريقيا	التهاب السحايا	2008	الصين	مرض اليد
2000	أمريكا الوسطى	حمى الضنك	2009	جميع العالم	انفلونزا الخنازير
2001	نيجيريا	كوليرا	2010	غرب افريقيا	التهاب السحايا
2002	آسيا	سارس	2011	الكونغو	الحصبة
2003	الجزائر	الطاعون	2013	تفشي وباء إيبولا غرب إفريقيا[2]	
2004	السودان	إيبولا	2014		
2004	مالي	الحمى الصفراء	2015	المملكة المتحدة	جنون البقر[3]
2005	سنغافورا	حمى الضنك	2019	جميع انحاء العالم	
2006	الكونغو	الطاعون	2020	كوفيد-19	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع ويكيبيديا

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن العالم عانى من ويلات الصدمات الوبائية، حيث دخل الوباء كل بيت في العالم وحصد الكثير من الأرواح، وكانت عواقبه وخيمة على جميع الأصعدة وخاصة الاقتصادية منها.

وتشير التقارير التي صرح بها كل من خبراء الاقتصاد (فيكتوريا فان، ودين جاميسون، ولورانس سامرز إلى أن التكلفة السنوية المتوقعة للإنفلونزا الوبائية تقدر ب حوالي 500 مليار دولار أمريكي (0.6% من الدخل العالمي)، بما فيها كل من تكلفة الدخل المفقود والتكلفة الفعلية لمعدل الوفيات المرتفع، فمثلا نجد أن معدل نمو

[1] ويكيبيديا، قائمة الأوبئة، 2022/06/03، متاح على الموقع: https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

[2] مجلة التمويل والتنمية، **الأوبئة**، صندوق النقد الدولي، يونيو، 2018.ص: 46.

[3] مجلة التمويل والتنمية ، مرجع سابق، ص46

إجمالي الناتج المحلي في ليبيريا قد شهد انخفاضا بنسبة 8% نقطة من 2013 إلى 2014 وهذا نتيجة لتفشي صدمة وباء إيبولا غرب إفريقيا، وهناك مثال آخر لأثر هاته الصدمة وهو ما حدث في المملكة المتحدة سنة 2015 جراء تفشي وباء جنون البقر، حيث استمر الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوربي على مصدري اللحوم البريطانية لمدة 10 سنوات وهي فترة كافية لتتحول الصدمة الوبائية إلى معضلة اقتصادية وخيمة على حركة التجارة الخارجية للمملكة المتحدة[1].

ثم تأتي صدمة وباء كورونا لتتربع على عرش الاقتصاديات العالمية، ومن خلال المطلب الموالي سنوضح أثرها على واردات بعض الدول.

المطلب الثاني: أثر صدمة وباء كورونا على واردات بعض الدول

أصبح التأثير الاقتصادي واضحا بالفعل في البلدان الأشد تأثرا بتفشي هذا المرض، على سبيل المثال، ففي الصين، تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في شهر فبراير، وبينما هبوط النشاط في قطاع الصناعة التحويلية يضاهي مستواه في بداية الأزمة المالية العالمية، يبدو أن تراجع قطاع الخدمات أكبر هذه المرة، وذلك بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي، حيث نجد:

الفرع الأول: أثر صدمة وباء كورونا على قطاع الصناعة التحويلية في الصين

لقد تضررت الصين بشكل كبير في قطاع الصناعات التحويلية حيث انخفض العرض والطلب لديها في العالم على أسهم بورصات شحن المواد الجافة كمواد البناء والسلع الأولية على غرار ما شهدته أكثر مراحل الأزمة المالية العالمية حدة، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي المقترن ببذل جهود غير مسبوقة لاحتواء المرض، وليس لهذا الانخفاض مثيل في فترات انتشار الأوبئة السابقة أو حتى بعد هجمات 11 سبتمبر، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل (1-01) تأثير صدمة كورونا على قطاع الصناعة التحويلية في الصين

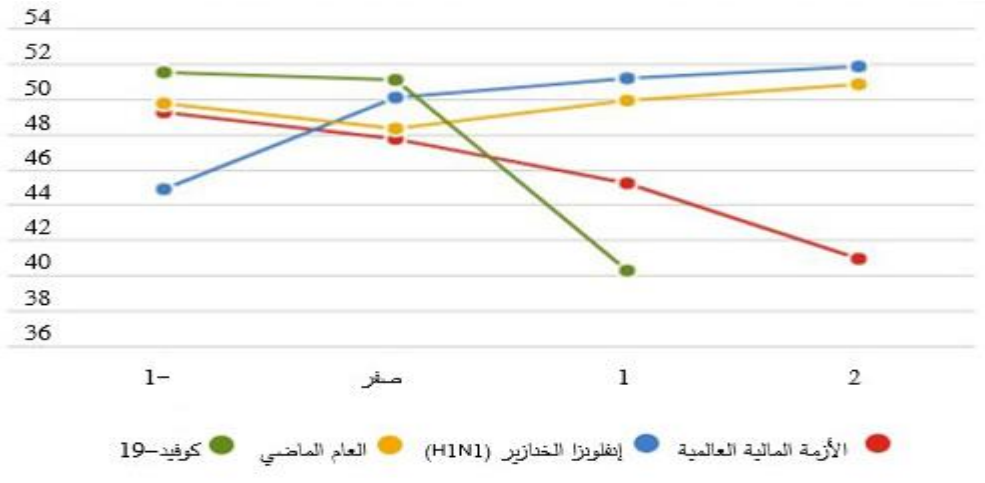

المصدر: غيتا غوبيناث، صندوق النقد الدولي، 2020[2].

[1] مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق، ص:46.

[2] -غيتا غوبيناث، **الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة**، 2020/03/10 سا: 18:14 متاح على الموقع: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه: أن الصين قد تأثر قطاع الصناعة التحويلية لديها بصفة مباشرة جراء صدمة كورونا وخاصة أن الصين هي الدولة التي تمثل بؤرة الوباء حاليا وفي سنوات مضت، ويوضح اللون الأخضر درجة تأثر قطاع الصناعة التحويلية الصيني في هبوط كبير خلال شهر واحد من تفشي الوباء قد يفوق تأثره الذي حدث جراء الازمة الاقتصادية العالمية والذي يمثله اللون الأحمر في الشكل اعلاه مقارنة بالعام الماضي الذي يمثله اللون الأصفر، أما بالنسبة للصدمة الوبائية المتمثلة في انفلونزا الخنازير التي يمثلها اللون الأزرق فقد شهد القطاع فيها توسعا فوق 50 في قطاع الصناعة التحويلية.

الشكل رقم (1-02) أثر صدمة وباء كورونا على قطاع الخدمات في الصين

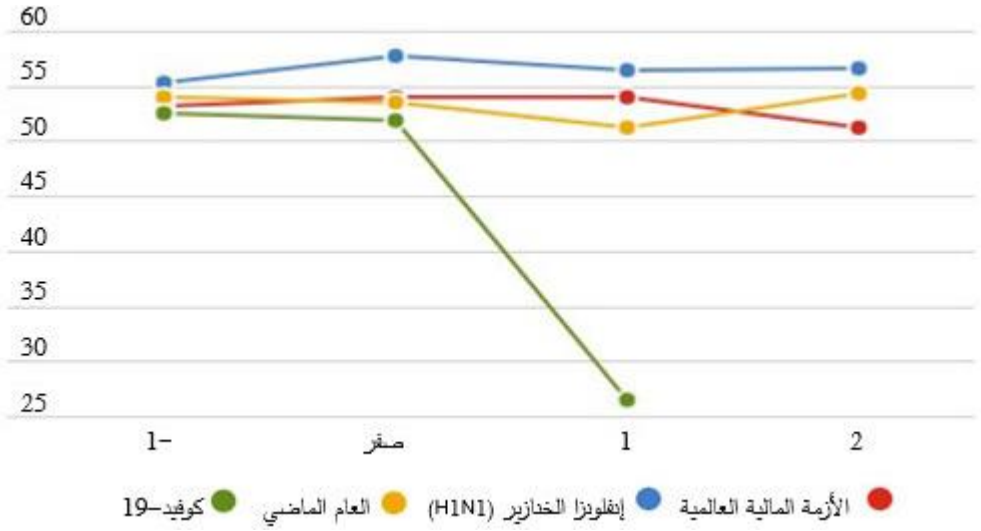

المصدر: غيتا غوبيناث، صندوق النقد الدولي، 2020[1].

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه: أن قطاع الخدمات الصيني تأثر هو الآخر بصدمة وباء كورونا، واللون الأخضر يوضح صدمة وباء كوفيد-19 على قطاع الخدمات مقارنة بالأزمة المالية العالمية الممثلة باللون الأحمر، حيث شهدت صدمة كورونا سقوطا عموديا حادا فاق كل الصدمات الأخرى بدءا بالأزمة المالية العالمية إلى صدمة فيروس إنفلونزا الخنازير، ويرجع السبب إلى تراجع العرض والطلب من السلع والخدمات في العالم جراء تراجع النشاط التجاري المرتبط بالقرارات التي اعتمدتها الدول لاحتواء الوباء وقد فاق أثر هاته الصدمة الوبائية الأخيرة كل الصدمات الأخرى التي شهدها العالم جراء تفشي بعض الأوبئة مثل الطاعون و مرض إيبولا و فيروس سارس وحتى الكوليرا، ولم يكن هناك وعي كافي من قبل بعض الدول النامية التي كان تأثيرها شديدا في شتى القطاعات الاقتصادية.

الفرع الثاني: أثر صدمة وباء كورونا على تكاليف الشحن في البلطيق

لقد تأثرت تكاليف الشحن جراء صدمة كورونا، ولوحظ انخفاض رهيب في حركة السفن كما يتضح من مؤشر الشحن أدناه، من حدوث هبوط حاد في معدلات تأجير السفن منذ بدء تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

[1] غيتا غوبيناث، **الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة**، مرجع سبق ذكره.

الشكل (1–03) مؤشر بورصة البلطيق للمواد الجافة (Baltic Dry Index) شهر واحد قبل بداية الحدث = 100.

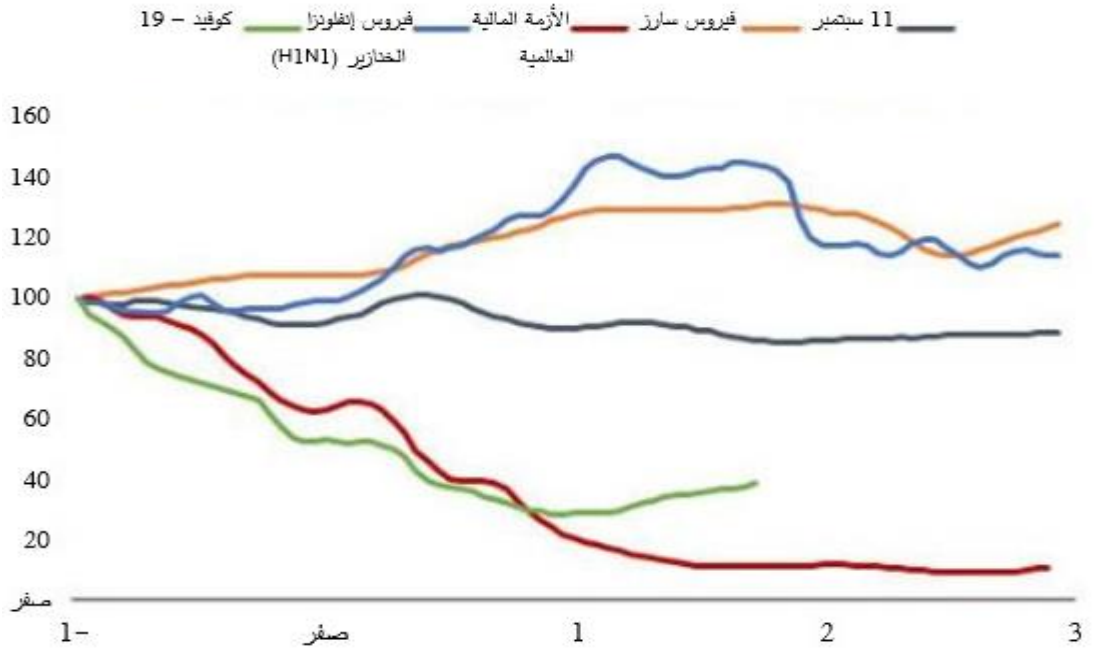

المصدر: غيتا غوبيناث، صندوق النقد الدولي، 2020[1].

لقد تأثر جانب العرض، وحدثت أزمة انخفاض في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين، وخاصة العاملين في خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظرا لإغلاق المدارس، ومع ارتفاع الوفيات زادت الصمة في تأزم الوضع، ولكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، التي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية. ونجد أن الشركات التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تتمكن من الحصول على القطع التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، فمثلا نجد أن الصين هي أحد الموردين المهمين للسلع الوسيطة إلى بقية العالم، وهي مورد أساسي وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات والمعدات، وبالتالي أدى هذا الاضطراب الذي تشهده بالفعل إلى انتقال تداعيات إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج، وسوف تسهم هذه الاضطرابات معا في رفع تكاليف ممارسة الأعمال كما أنها ستشكل صدمة سلبية تصيب الإنتاجية، وتحد من النشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث: أثر صدمة وباء كورونا على الواردات الصينية

تعتبر الصين حلقة وصل رئيسية في سلاسل القيمة العالمية، حيث تتبادل الدول المدخلات والمنتوجات من خلال سلاسل القيمة العالمية العابرة للحدود، وعندما حلت الجائحة شهد العالم انخفاض متوقع في تجارة البضائع الدولية، وضربت الصدمة الوبائية شبكات التصنيع وسلاسل التوريد في الصين الذي يشكل انتاجها نسبة مرتفعة من إنتاج التصنيع العالمي، وكما لاحظنا أن الصين هي المورد الرئيسي للسلع الوسيطة إلى بقية العالم، والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] غيتا غوبيناث، **الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة**، مرجع سبق ذكره.

الشكل (1–04) الواردات من السلع الوسيطة من الصين في قطاع الصناعة التحويلية % من القيمة المضافة.

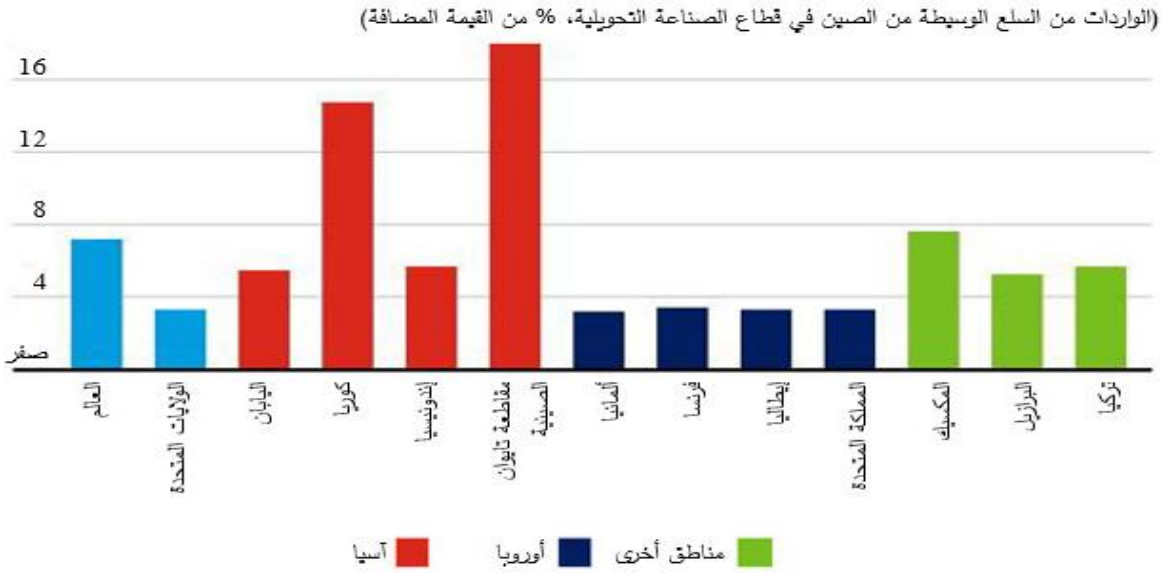

المصدر: غيتا غوبيناث، صندوق النقد الدولي، 2020

ونجد أيضا أن جانب الطلب قد تأثر، فسوف يتراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين. وقد تضطر الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع وتحمل رواتبها، ولقد كانت هاته الصدمة حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والضيافة —كما هو الحال في المدن السياحية – مثل إيطاليا.

ونضيف إلى هذه الآثار على مستوى القطاعات، تدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال مما يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب وهذا يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها، وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

الفرع الرابع: أثر صدمة وباء كورونا على أسعار الأسهم في الولايات المتحدة:

لقد تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران بصدمة كورونا وخاصة بعد قرارات الغلق التي اتخذتها الدول على حدودها للحد من تفشي الفيروس والشكل الموالي يوضح تأثر أسعار الاسهم في الولايات المتحدة جراء تلك القرارات.

الشكل (1–05) مؤشر ستاندرد آند بورز 500

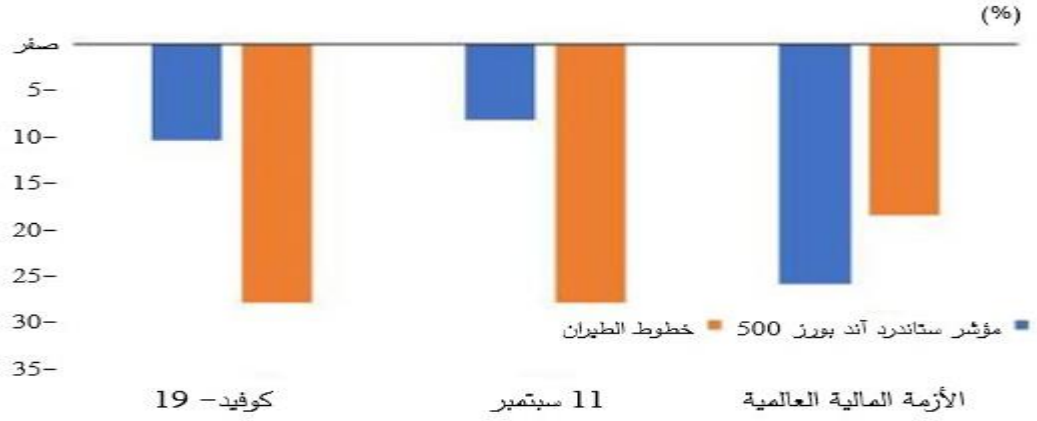

المصدر: غيتا غوبيناث، صندوق النقد الدولي، 2020

بسبب فيروس كورونا انهارت أسواق الأسهم بالولايات المتحدة، حيث تم تعليق المداولات في بورصة وولستريت بنيويورك لمدة 15 دقيقة بعد تراجعها بنسبة تفوق 7% للمرة الثانية في نفس الأسبوع من سنة 2020، و أعلن البنك المركزي الأوربي سلسلة من التدابير لدعم اقتصاد منطقة اليورو في مواجهة هاته الصدمة الوبائية الشرسة[1].

الفرع الخامس: أثر صدمة وباء كورونا على الأرواح البشرية في العالم

إن صدمة الأرواح البشرية ليست بهينة على الاقتصاد العالمي، حيث يخسر الهيكل الاقتصادي العالمي جراء هاته الصدمة الملايين من الأيدي العاملة بالإضافة إلى الحالات النفسية المترتبة عن الخوف والهلع مما يتسبب في نقص الثقة وانخفاض معدل الانتاجية والنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي نقص الطلب على الواردات ومن خلال الجدول التالي سوف نوضح تطور عدد الاصابات إلى حالات الوفيات وبعض حالات التعافي في بعض الدول.

الجدول رقم(1–03) تطور عدد الاصابات المؤكدة وعدد الوفيات وحالات التعافي في بعض الدول

Country/ Other	Total Cases	Total Death	Total Recovered
World	6.200.772	371.763	2.763.928
USA	1.819.797	105.634	535.379
Brazil	501.985	28.872	205.371
Russia	405.843	4.693	171.883
Spain	286.308	27.125	196.958
UK	274.762	38.489	N/A
Italy	232.664	33.340	155.633
France	188.625	28.771	68.268
India	186.371	5.269	88.808
Germany	183.370	8.602	165.200
Turkey	163.103	4.515	126.984

المصدر: Worldometer, Reported Cases and Death by Country or Territory[2]

[1] France24, Financial Market in Europe and The United States are Witnessing a sharp declina due to the Corona-virus, 12/03/2020, available at: https://amp.france24.com/ar/20200312.

[2] Worldometer, Reported Cases and Death by Country or Territory, available on: 31/05/2020, 13:02 GMT at: https://www.worldometers.info/coronavirus/.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه: أن تطور عدد المصابين في العالم خلال الفترة 31-05-2020 قد بلغ حوالي 6 ملايين و 200ألف و 772 حالة، مخلفا 371 ألف حالة وفاة، وتماثل أكثر من مليوني و 736ألف و928 حالة تماثلت للشفاء.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت في الصدارة حيث بلغ عدد المصابين عالميا بأكثر من مليون و 819 ألف و 797 حالة مؤكدة و 105 ألف و 634 حالة وفاة، وتماثل للشفاء أكثر من 535 ألف حالة، ثم تأتي بعدها البرازيل ثم في المرتبة الثالثة عالميا من حيث عدد الاصابات المؤكدة تأتي روسيا وبعدها اسبانيا ب 286 ألف و 308 حالة، وتليها بريطانيا ثم فرنسا فالهند وتتبعهم المانيا في المرتبة التاسعة ثم تركيا في المرتبة العاشرة عالميا.

ومن هنا نستنتج أن صدمة وباء كورونا قد طالت حتى أكبر الدول اقتصاديا وصناعيا ولم تستثني أحد منهم وهذا ما أدى إلى حالة الركود العالمية، ويرجع هذا الأثر بشكل رهيب على الدول المصدرة للنفط ثم تتبعها سلسلة من التأثيرات نتيجة العلاقات الاقتصادية التي تربط هاته الدول ببعضها البعض.

المطلب الثالث: أثر الصدمات الوبائية في الجزائر

الجزائر دخلت هي الأخرى في بؤرة الصدمات الوبائية بعد الأزمات المتسلسلة التي شهدتها من قبل، بدءا بالأزمات الاقتصادية العالمية إلى الأزمات السياسية وتوترات النظام خاصة في "العشرية السوداء"، ووصولا إلى الفاشية الصحية التي ضربت العالم والجزائر في الآونة الأخيرة

ومن خلال هذا المطلب سنحاول توضيح أثر الصدمات الوبائية عموما ثم نسلط الضوء على صدمة وباء كورونا باعتبارها آخر صدمة شهدها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال الفرع التالي:

الفرع الأول: : أخطر الصدمات الوبائية التي شهدتها الجزائر

يتميز اقتصاد الجزائر بالانكشاف على الخارج وخاصة فيما يخص السلع الاستهلاكية، حيث أن معظم الواردات في الجزائر هي سلع استهلاكية، أما صادراته فهي تفتقر لخاصية التنويع حيث تعتمد على قطاع المحروقات في سد حاجياتها مما يدل على تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا القطاع وأيضا يبين هشاشة البنية التحتية له، مما يجعل من الصدمات الوبائية التي مرت بها الجزائر تؤثر وتكشف نقطة ضعف الاقتصاد الريعي ويدل على أن الصدمات ماهي إلا تنبيه لخطورة الوضع في حالة مثل تلك الندبات داخل الهيكل الاقتصادي في الجزائر.

وقد مرت الجزائر كغيرها من بلدان العالم بفاشيات صحية منها ما كانت جذوره منذ عصور قديمة وتكرر ظهوره عبر الزمن ومنها ما ظهر على أنه فيروس جديد، وهكذا كانت سلسلة الأوبئة عبارة عن لغز في حياة البشرية، حصدت الأرواح ونخرت في اقتصاديات الدول وتكبدت الدول الفقيرة والنامية عناء الفاشيات منذ زمن بعيد والآن أصبحت هاته الفاشيات تقلق حتى الدول المتطورة وذلك لأن العالم أصبح حلقة مترابطة من المصالح يؤثر بعضها على بعض، ومرت القارة الافريقية والجزائر بأخطر الفاشيات في تاريخها سوف نتطرق لها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1–04) يوضح أخطر الصدمات الوبائية التي شهدتها الجزائر

السنة	الصدمة الوبائية	تأثيراتها
1996	الكوليرا[1]	–نقص انفاق المستهلك وتفاقم الأثر الاقتصادي على التجارة الخارجية. –انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي –التعطيلات في الامدادات –حالات الخوف والهلع–التغيب عن العمل –اضطرابات على مستوى الحدود –تأجيل الاستثمار –اضطرابات في المواصلات –خسائر في الارواح البشرية كبيرة –استعدادات على مستوى الحدود وخسائر مالية معتبرة
2003	الطاعون[2]– سارس[3]–انفلونزا الطيور[4]	
2004	انفلونزا الطيور	
2008	التهاب السحايا	
2009	انفلونزا الخنازير[5]	
2010	انفلونزا الخنازير	
2014	إيبولا[6]	
2015	إيبولا– جنون البقر[7]	
2018	الكوليرا[8]	
2019	التهاب السحايا[9]	
2020	كورونا[10]	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مواقع رسمية مختلفة

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه: أن الفاشيات الصحية التي شهدها العالم عموما وظهرت في الجزائر على الخصوص هي صدمات وبائية معظمها مرتبط بفيروسات حيوانية معدية، وهذا ما يشكل عائق في فهم تركيبتها البكتيرية ويزيد من سرعة انتشارها، ونحن لم نذكر إلا البعض من هاته الفاشيات وسنركز على آخر صدمة وبائية وهي صدمة وباء كورونا نظرا لتشابه الأوبئة كصدمات صحية ولكن هناك اختلاف في الزمان حيث من المعروف أن الفترات الزمنية التي حدثت فيها الأوبئة ليست هي نفسها وإنما اختلفت باختلاف التطورات التي طرأت على العالم في شتى المجالات، ويبقى عامل القلق والهلع مسيطر في كل زمان، كما يبقى تأثيرها لغز في يد صانعي القرارات الدولية، ومهما حاولنا تحليل وتفسير هذا اللغز فلن تكون هناك إجابة نموذجية، لأن العقل البشري هو المدبر وعليه سوف نحاول في هذا الفرع أن نوضح ملابسات أثر صدمة وباء كورونا على الواردات في الجزائر ونضع حقائق وأرقام خلال فترات زمنية معينة ونترك دائما أقواسا مفتوحة داخل الهيكل الاقتصادي في الجزائر ونحاول ربط الصدمة الوبائية بما يحدث للواردات في الجزائر كالتالي:

[1] – فرانس24، الكوليرا تحصد ضحية ثانية والوباء يمتد إلى مناطق جديدة، الجزائر، 2018/08/25، ساا: 13.02، متاح على الموقع: https://www.france24.com/ar/20180825

[2] أصوات مغاربية، **أربعة أوبئة فتاكة ضربت الجزائر هذه قصتها**، 31 أغسطس 2018، ساا: 14.55، متاح على الموقع: https://www.maghrebvoices.com/2018/08/31/

[3] منظمة الصحة العالمية، تسمية مرض كوفيد-19 والفيروس المسبب له، 2022/05/02، متاح على الموقع: https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/technical-guidanece.

[4] منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره.

[5] MAYO CLINIC, Swine Flu Epidemic, 02-05-2022, 16:07H, available on: https//www.;ayoclinic.org/ar/diseases-conditions/swine-flu/symptoms-causes/syc-20378103

[6] منظمة الصحة العالمية، مرجع سابق.

[7] CDC, Bovine Spongiform Encephalopathy (BSE), or Mad Cow Disease, The Previous reference.

[8] فرانس24، مرجع سابق.

[9] وكالة الأنباء الجزائرية، **تسجيل 126 حالة التهاب السحايا في ثلاث ولايات**، 2019/10/11، 08.51، متاح على الموقع: https//www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/77695-126

[10] فرانس24، **الجزائر تعلن تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا**، 2020/02/25، 20:59، مرجع سابق.

الفرع الثاني: أثر الصدمات الوبائية على الواردات في الجزائر

أولا: الواردات الجزائرية خلال الفترة 2017-2020

اتخذت الجزائر مع معظم حكومات العالم قرارا يوقف الطيران الدولي، وذلك لمنع زيادة أعداد المصابين بالفيروس وفي هذا السياق تأثرت الواردات الجزائرية بصورة مباشرة بانتشار صدمة وباء كورونا، حيث أدت تلك الجائحة إلى انخفاض الواردات منذ بداية الأزمة في يناير 2020 وحتى الآن، وتشير بيانات البنك الدولي أن قيمة الواردات بلغت 382.97 مليون دولار سنة 2020، مقارنة بنحو 457.25 مليون دولار في سنة 2019، أي أنها انخفضت بنسبة 16.24%. وهذا ما يبينه الجدول والشكل أدناه.

الجدول رقم (1-05) تطور الواردات خلال الفترة(2017-2020)

السنة	2017	2018	2019	2020
الواردات	502.22	505.18	457.25	382.97

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدول

الشكل رقم (1-06) تطور الواردات خلال الفترة (2017-2020)

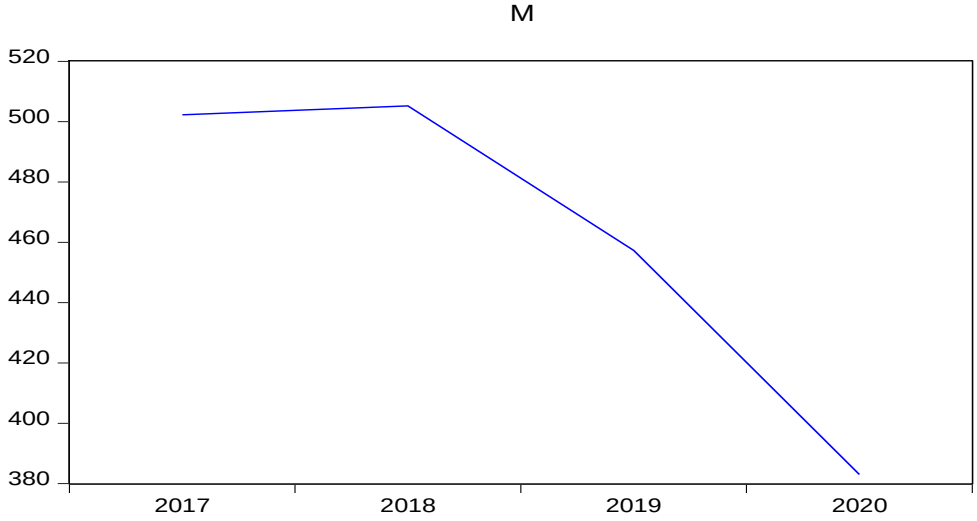

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews10، بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

ثانيا: واردات الجزائر حسب وحدة الاستخدام

الجدول رقم (1-06) واردات الجزائر حسب وحدة الاستخدام خلال الفترة 2018-2020 **الوحدة: مليون دولار**

وحدات الاستخدام/ السنة	2018	2019	2020
المواد الغذائية	8573.58	8072.27	8094.91
الطاقة وزيوت التشحيم	1078.10	1436.23	915.35
المواد الخام	1900.25	2012.23	2299.42
المنتجات نصف المصنعة	10965.84	10297.52	7967.94
سلع التجهيزات الزراعية	564.86	457.70	204.94
سلع التجهيزات المصنعة	16485.96	13202.4	9157.73
سلع استهلاكية غير غذائية	6761.71	6455.77	5750.68

المصدر: بوالحاج نجلاء، شبيرة إناس، أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2016-2020، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021، ص 51.

الشكل رقم (1-07) واردات الجزائر حسب وحدة الاستخدام خلال الفترة 2018-2020

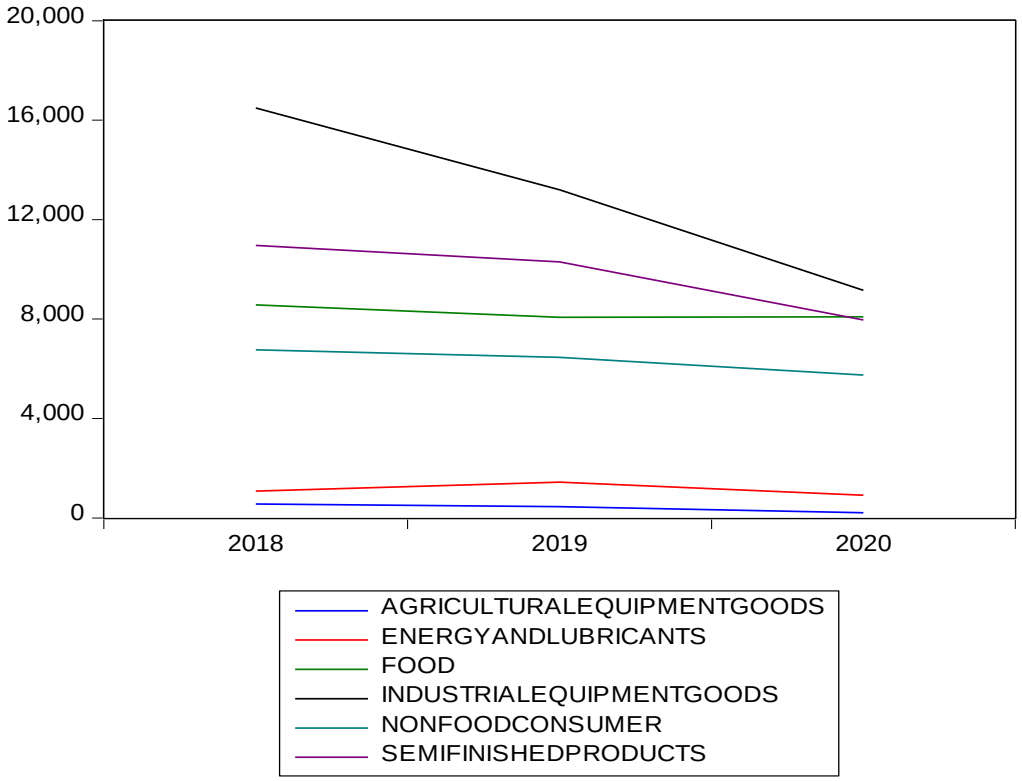

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews10، بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه، أن المواد الغذائية تحتل المصدر الثاني في واردات الجزائر، حيث نجد ارتفاعها بشكل مستمر سنة 2018 قُدر ب 8573.58 مليون دولار أمريكي، لتصل إلى 8094.91 مليون دولار أمريكي سنة 2020، وذلك لاعتماد الجزائر في وارداتها على المواد الغذائية لسد حاجات أفرادها وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، ثم نلاحظ أن سلع التجهيزات الصناعية هي الأكثر استيرادا في الجزائر قدرت ب 9157.73 مليون دولار سنة 2020،أي أن قرار الغلق لم يؤثر فيها كثيرا، ولكن استوردت الجزائر الكثير من المعدات الطبية والأجهزة أثناء صدمة وباء كورونا الأمر الذي نستنتجه من هنا أن هناك قطاعات استفادة من هاته الصدمة وعادت عليها بأرباح طائلة، ولهذا سنبين في الجداول الموالية، التوزيع الجغرافي لأهم الدول التي تستورد منها الجزائر وتعتمد عليها في سد حاجياتها من السلع والخدمات، وكذلك بنية الواردات السلعية كتالي:

الجدول رقم (1–07) التوزيع الجغرافي لأهم الدول المستوردة منها الجزائر للفترة(2019–2020 %)

المنطقة الجغرافية/ السنة	2019	2020
الصين	18.25	16.81
فرنسا	10.20	10.60
ايطاليا	8.13	7.05
المانيا	6.76	6.48
اسبانيا	6.11	4.3
بريطانيا	3.38	4.07

المصدر: بوالحاج نجلاء، شبيرة إناس، أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر، مرجع سابق ص: 52.

الشكل رقم (1–08): التوزيع الجغرافي لأهم الدول المستوردة منها الجزائر للفترة (2019–2020)

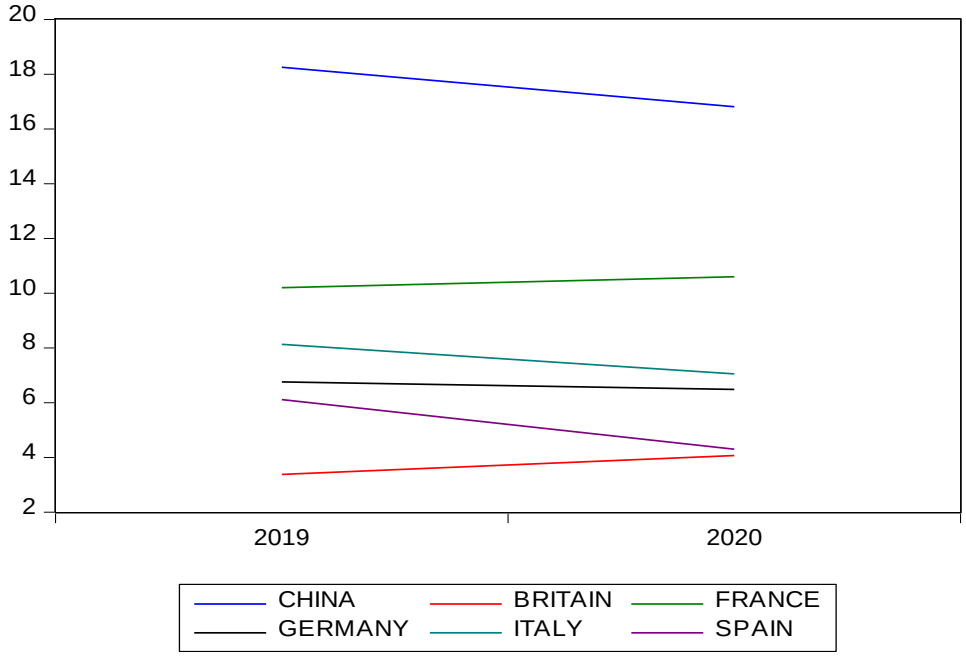

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews10، بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن قيمة الواردات منخفضة جدا في هاته الفترة، حيث انخفضت الواردات من الصين بنسبة 16.81%، سنة 2020 مقارنة ب سنة 2019 التي حققت نسبة تصل إلى 18.25% وعلى الرغم من ذلك فقد برزت الصين كمورد رئيسي للجزائر خلال فترة 2020، وذلك للإمدادات الطبية، من لقاحات ومعدات وأجهزة، التي استوردتها الجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا لتغطية احتياجات المستشفيات.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي فإن الجزائر استوردت من فرنسا ما نسبته 10.60% سنة 2020، وتليها ايطاليا بنسبة 7.05% و ألمانيا بنسبة 6.48% ثم اسبانيا بنسبة 4.3% وأخيرا بريطانيا بنسبة 4.07%. هنا قد تستفيد الجزائر من الاتحاد الأوربي بالنسبة لوارداتها بسبب استخدام الأورو كعملة موحدة وهذا سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية، و الشفافية في الأسعار وتحسين الجودة، وهي نقاط مهمة لصالح الجزائر، ولكن يجب مراقبة الأسواق الجزائرية عن كثب لتجنب قيام بعض دول الاتحاد بإغراق الأسواق الجزائرية ببعض السلع، وهذا لا يمنع من ملاحظاتنا أن ارتفاع حجم الواردات هو دائما مؤشر لتبعية الاقتصاد الجزائري

ودرجة انكشافه للخارج، وحتى لو أثرت صدمة وباء كورونا على الواردات تبقى المحنة منحة مادامت تؤدي إلى الاعتماد على المنتج المحلي.

الجدول رقم (1–08) تطور بنية الواردات السلعية للفترة (2017–2020)

السنة/ الواردات	واردات السلع (G)	واردات الخدمات (S)	واردات السلع والخدمات (GS)
2017	46.06	10.79	7.10
2018	46.33	11.43	3.60
2019	41.93	9.43	6.90
2020	35.12	7.19	16.29

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (1–09)تطور بنية الواردات السلعية للفترة (2017–2020)

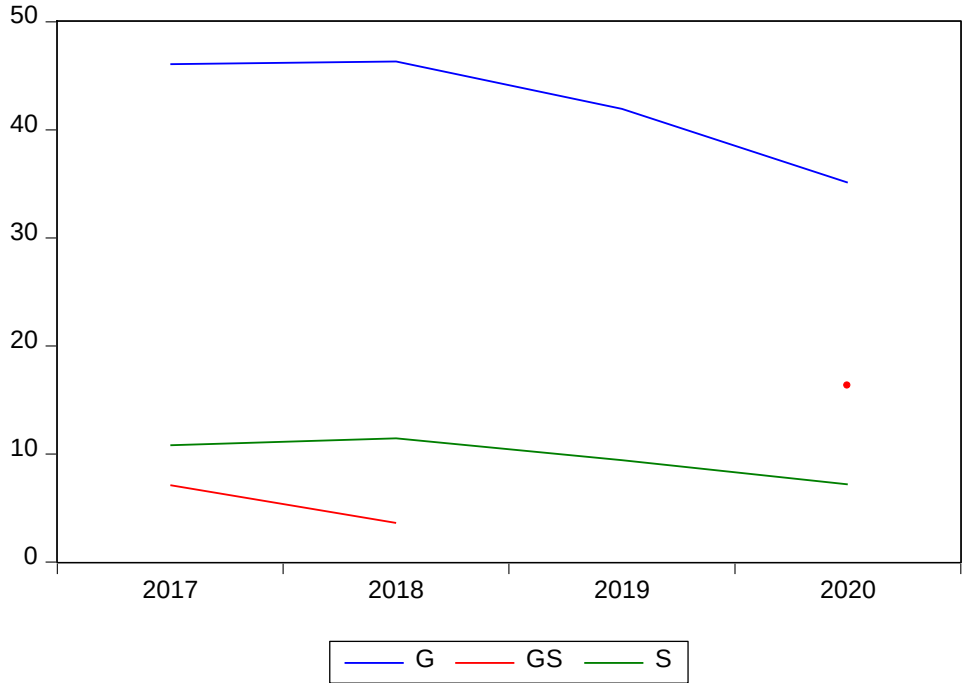

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews10

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة الواردات من السلع كانت مرتفعة سنة 2019 حيث قدرت ب 41.93 مليار دولار، بينما انخفضت سنة 2020 ب 35.12 مليار دولار، وكانت واردات الخدمات التجارية سنة 2018 تقدر ب 11.43 مليار دولار حيث تستمر في الانخفاض بنسبة كبيرة سنة 2020 ب 7.19 مليار دولار أما واردات السلع والخدمات فقد قدرت ب 7.10 مليار دولار سنة 2017، ثم انخفضت كثيرا سنة 2018 حيث قدرت ب 3.60 مليار دولار، وفي سنة 2020 ارتفعت بشكل كبير إلى 16.29 مليار دولار، وذلك لأنها تحتوي على سلع استهلاكية ومعدات طبية بسبب صدمة جائحة كورونا، وهذا كفيل بإبراز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري وانكشافه على الخارج، وضعف هيكله الإنتاجي خاصة ما تعلق باستيراد الغذاء من الخارج.

وهكذا من خلال تعرضنا لهيكل الواردات خلال فترة الدراسة، استنتجنا ان هناك عدة متغيرات أثرت على حجم الواردات، وخاصة بعد الغلق الذي قامت به الحكومة الجزائرية أثناء وقوع الصدمات العالمية خاصة تفشي صدمة فيروس كورونا في الآونة الأخيرة، ومن بين المتغيرات نجد: الطلب الداخلي (إجمالي الناتج المحلي)، الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية، مؤشر الانكشاف الاقتصادي، وهناك متغيرات اخرى وقرارات حكومية بالإضافة إلى هيكل البنية التحتية الهشة للاقتصاد الجزائري التي تؤثر كثيرا في التجارة الخارجية للدولة، تتمثل في الصدمات العالمية بمختلف انواعها الاقتصادية والوبائية وحتى الكوارث الطبيعية.

الفرع الثالث: أثر صدمة وباء كورونا على بعض القطاعات المهمة في الجزائر

شهدت بعض القطاعات المهمة في الجزائر تأثرا ملحوظا بسبب الاجراءات التي اتخذتها الحكومة أثناء تفشي وباء كورونا سوف نحاول توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: أثر صدمة وباء كورونا على قطاع المحروقات

بقيت الجزائر من بين الدول التي تعتمد في اقتصادها على عائدات النفط، ولم تستطع أن تنسلخ من هاته المعضلة منذ زمن بعيد، مما يجعل اقتصادها عرضة ليتأثر بالصدمات بأنواعها، وعندما حلت جائحة كورونا وجدت الجزائر نفسها في مأزق جراء تراجع أسعار النفط، ومنطقيا نجد أن أي اقتصاد هش يمكنه التأثر بسبب اجراءات الغلق والقرارات الحكومية الصارمة للحد من تفشي الأوبئة، وأيضا لاحظناه أن صدمة فيروس كورونا قد كشفت عن صدمة أخرى وخلل كبير في الهيكل الاقتصادي للجزائر القائم على الريع البترولي مما يجعل تجارتها الخارجية تتأثر، حيث أن انخفاض سعر برميل النفط يؤدي إلى تراجع الايرادات النفطية التي هي بمثابة المورد الرئيسي للتنمية الاقتصادية، ويعتبر هذا الانخفاض صدمة اقتصادية بالنسبة للدول التي تعتمد على قطاع المحروقات.

ورغم المحاولات والاستراتيجيات العددية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيقها التنويع الاقتصادي، لا يزال الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط مما يوضح عمل "لعنة الموارد الزمنية"[1]

وتستحوذ الجزائر العضوة في منظمة " أوبك" على حصة كبيرة في إنتاج النفط حيث تنتج مليون برميل يوميا من الخام، كما يعاني اقتصاد البلاد تبعية مفرطة لعائدات المحروقات (نفط وغاز)، إذ تمثل قرابة 90 بالمئة من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، وحققت في الفترة الأخيرة إيرادات من قطاع المحروقات بلغت 35 مليار دولار حسب بيانات شركة سوناطراك.[2]

لقد تراجعت أسعار النفط في الجزائر وتكبدت خسائر كبيرة في الأسواق الدولية حيث بلغت مستويات قياسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، وفاقت 2 مليار دولار، وخسرت الجزائر 18 % من الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019، ويرجع ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة في أوروبا،

[1] Adla Lilia,Bensaid Mohamed, Oil and Covid-19 in Algeria: Addressing Economic Growth in Times in Pandemic Outbreak, Economic Sciences Review, Vol.17/No:1(2022) P:330.

[2] حسان جبريل، **الجزائر.. بين نعمة النفط والغاز ونقمة تضخم أسعار الحبوب**. تقرير شبكة مواقع الأناضول، 2022/03/11، سا: 13.31، متاح على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/

كما تراجعت مداخيل الجزائر من عائدات النفط خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2019، بقيمة مليار دولار، أما مداخيل النفط خلال سنة 2018 فقد بلغت 5 مليارات دولار مقابل 6 مليارات دولار.[1]

ومن هنا نستنتج أن أثر صدمة كورونا كانت سببا في تفاقم تراجع أسعار النفط، نتيجة توقف حركة التجارة الخارجية بسبب الغلق وكذلك بسبب تأثر اقتصادات الدول الصناعية التي قللت من الطلب على النفط.

ثانيا: أثر صدمة كورونا على قطاع النقل والسياحة:

لقد كان قطاع النقل والسياحة من أكثر القطاعات تأثرا بالصدمة الوبائية، بسبب إجراءات الغلق التي فرضتها الدولة الجزائرية على الحدود وحرية تنقل الأشخاص لمنع تفشي الوباء داخل التراب الوطني، وعليه سوف نتطرق لبعض الخسائر التي تكبدها كلا القطاعين خلال هاته الفترة العصيبة في تاريخ الاقتصاد الجزائري كالتالي:

1-الخسائر المسجلة في قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الدولة في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي للبلاد، وعليه فإن تأثر هذا القطاع يؤدي حتما إلى خسائر معتبرة، ومن خلال الجدول التالي سنبين ذلك:

الجدول رقم (1-09) الخسائر الاقتصادية المتعلقة بقطاع النقل في الجزائر خلال صدمة وباء كورونا

القطاع	الفترة	الخسائر	السبب
الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية	20 مارس إلى 29 أبريل 2020	-288 مليون دج في مجال المسافرين -72 مليون دج في مجال نقل البضائع -106 مليون دج للأعباء الاستثنائية لتغطية وسائل الوقاية	نتيجة تعليق 280 رحلة يوميا أي 4.9 مليون مسافر
الخطوط الجوية الجزائرية	18 مارس إلى 30 أبريل 2020	16.31 مليار دج	نتيجة إلغاء 4375 رحلة الذي يمثل 1.07 مليون مقعد
مجمع النقل البري للمسافرين (ترانستيف)	نهاية أبريل	-1.32 مليار دج	نتيجة التوقف التام لنشاط النقل (الحافلات- الترامواي- نشاط محطات الحافلات)
مجمع "غاتما"	نهاية ماي	792.84 مليون دج في مجال نقل المسافرين -326.25 مليون دج في مجال خدمة شحن السفن -95 مليون دج في مجال خدمة دعم السفن الأجنبية -80 مليون دج في مجال دعم السفن الأجنبية لنقل الحاويات والبضائع	نتيجة توقف جميع سفن نقل المسافرين -خفض خدمة الشحن عبر السفن -استمرارية خدمة الدعم الأجنبية للسفن -ضمان الحد الأدنى للعمال في ورشات العمل

[1] يونس بورنان، أبرزها الفيروس ..3 مخاطر تحاصر اقتصاد الجزائر، موقع العين الاخبارية، الجزائر 11-04-2020، سا: 09:42. متوفر على الموقع: https://al-ain.com/article/economy-of-algeria-corona-oil-price

	-156 مليون دج في مجال الحد الأدنى من الخدمة المفروضة على العمال		
مجمع خدمات الموانئ "سيربور"	-378.19 مليون دج في رقم الأعمال	بداية جوان	بسبب توقف معظم أنشطة النقل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات تقرير اللجنة الوزارية المشتركة[1]

وهكذا لقد تم تسجيل تراجع إيرادات قطاع الطيران في الجزائر بحوالي 0.8 مليار دولار، الأمر الذي خفض من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.1 مليار دولار، وهذا راجع للإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية المتمثلة في تعليق الرحلات الجوية الداخلية والخارجية[2]

2-الخسائر المسجلة في قطاع السياحة:

ولم تستثني صدمة وباء كورونا قطاع السياحة، حيث تدهورت عائداته وسجل خسائر اقتصادية كبيرة، والسبب واضح جدا لأن هذا القطاع يعتمد على حركة الأشخاص ويرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل، وبما أن هذا الأخير مسته خسائر فادحة سنبين في الجدول التالي الخسائر التي سُجلت في قطاع السياحة كالتالي:

الجدول رقم (1-10) الخسائر الاقتصادية المتعلقة بقطاع السياحة في الجزائر خلال صدمة وباء كورونا

القطاع	الخسائر
الفنادق الخاصة ووكالات السياحة والسفر	27.3 مليار دج في رقم الأعمال بسبب توقف النشاط
مجمع الفندقة والسياحة والمعالجة بالمياه	2.7 مليار دج شهريا
الديوان الوطني الجزائري للسياحة	87.6 مليون دج شهريا
الوكالة الوطنية لتنمية السياحية	31.56 مليون دج شهريا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات نشرة الأخبار للإذاعة الجزائرية 2020

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن وكالات السياحة والأسفار في الجزائر قد تأثرت بشكل كبير جدا من تداعيات صدمة كوفيد-19 وذلك منذ بدء تعليق رحلاتها، ولأن معظم نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية حركة الأشخاص، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب هاته الصدمة الوبائية التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وخاصة رحلات العمرة لشهر رمضان التي تعتمد عليها العديد من وكالات السياحة والسفر في نشاطها مع الزبائن والمعتمرين، الأمر الذي شكل لهم صدمة اقتصادية حقيقية في نشاطهم المعتاد بسبب توقف نشاطهم، وغلق أبوابهم والتوجه نحو البطالة الإجبارية، وشهد قطاع الفنادق نفس المشكل حيث علقت كل الفنادق انشطتها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وبقيت في تراجع مرتبطة بزيادة مدة الصدمة الوبائية[3]

[1] – اللجنة الوزارية المشتركة، 18-07-2020، سا: 12.55، متوفر على الموقع: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200718/196409.html

[2] هبة عبد المنعم، محمد اسماعيل، **تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران فى الدول العربية وسياسات دعم التعافى**، موجز سياسات، صندوق النقد الدولي: العدد: 13 ماي 2020 ص: 6.

[3] وكالة الإنباء الجزائرية، 2020.

ثالثا: أثر صدمة وباء كورونا على القطاع الفلاحي

لم يتأثر القطاع الفلاحي كثيرا بسبب صدمة وباء كورونا حيث بقى في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، وذلك لأنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

المطلب الثالث: علاقة الصدمات الوبائية بالمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة

عانت المجتمعات من ويلات انتشار الأوبئة، وباتت هاته الأخيرة تشكل تهديدا على جميع الأصعدة، وبما أنها تعتبر صدمات معقدة في تركيبتها ظلت الدول تكافح لتجد مخرجا يمكنها من الصمود إذا ما حلت أوبئة أخرى على المدى البعيد، وعندما باتت العلاقة التي تربط الدول ببعضها هي علاقة ترابط ومصالح كان لابد من معرفة السبب الذي يجعل مثل هاته الأوبئة تؤثر في الهيكل الاقتصادي للدولة، وعليه من خلال هذا المطلب سنحاول فك هذا اللغز الذي حير علماء الاقتصاد ونحاول ربط المتغيرات الاقتصادية بهذه المحنة الصحية كتالي:

الفرع الأول: علاقة الصدمات الوبائية بدالة الواردات

تمثل دالة الواردات العلاقة بين قيمة الواردات من السلع والخدمات وبين المتغيرات المؤثرة فيها، وكثيرا ما تتمثل تلك العوامل في حجم الاستهلاك الكلي والاستثمار، لأن الواردات توجه عادة إلى هذين الجانبين من عناصر الطلب، حيث تعمل نظرية الطلب على تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر على الطلب، فهي تنطلق بدراسة سلوك المستهلك الفردي ورغبته المصحوبة بالقدرة الشرائية في الحصول على السلعة أو الخدمة (القدر على دفع ثمن السلعة أو الخدمة)[1]،كما تعتبر أسعار الواردات من المحددات الهامة للطلب على الواردات، فعندما ترتفع الأسعار يؤدي ذلك إلى انخفاض إجمالي الواردات وينتقل الطلب على البدائل المحلية وهنا يمكننا ربط علاقة بين صدمة وباء كورونا والواردات من حيث القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على استيراد السلع حيث أثر ذلك على الطلب على الواردات.

وحسب نظرية العرض والطلب في الاقتصاد الجزئي، التي تقدم نموذجا اقتصاديا لتحديد السعر، والتي تنص على أن سعر الوحدة للسلعة أو الخدمة قد يختلف حتى يستقر عند نقطة توازن اقتصادي أو عندما تكون الكمية التي يطلب المستهلكون سلعة عندها مساوية للكمية التي يقدمها المستهلك عندها، فإن انخفاض المعروض من سلعة أو خدمة واستمرار طلب المستهلك قد يرتفع سعرها بشدة بشكل كبير لأن في هذه الحالة يكون الطلب أكبر من العرض و تشير هذه النظرية إلى أن مستوى الواردات التوازني يتحدد نتيجة لتفاعل الطلب والعرض في سوق الواردات من السلع والخدمات. وبالتالي فإن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل وبأسعار الواردات نفسها وأسعار السلع الأخرى. أي ارتفاع سعر الواردات يصاحبه انخفاض في الطلب عليها. ويتم مواجهة الطلب على الواردات من مصدرين هما: العرض الأجنبي ممثلا في الواردات، والعرض المحلي من البدائل[2].

[1] د سمرة معسكري، **محاضرات في الاقتصاد الجزئي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019، ص: 06.

[2] Indeed Editorial Team (04-10-2021), "**11 Types of Economic Theories Aspiring Economists Should Know**" indeed, Retrieved 22-1-2022. Edited.

الفرع الثاني: علاقة الصدمات الوبائية بالناتج المحلي الاجمالي

تقول النظرية الاقتصادية أيضا بأن قيمة الواردات تتأثر بمستوى الناتج المحلي الاجمالي وأن الواردات ترتبط بالناتج المحلي الاجمالي بعلاقة طردية، أي أن زيادة مستوى الناتج المحلي الاجمالي تتيح للدولة إمكانية زيادة وارداتها من السلع التي يحتاجها سكانها وسد العجز في الانتاج المحلي، وهذه العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي يمكن بيانها في الدراسة القياسية.

وعليه يعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو أحد أهم مخرجات الحسابات القومية، ويعكس أيضا التغيرات في ثروة الدولة خلال السنة المرجعية الناتجة من إنتاج السلع والخدمات، ويمكن أن يقاس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة و هو يضم القيمة لجميع السلع والخدمات التي تم إنشاؤها داخل بلد ما في سنة واحدة (أي في الناتج المحلي الإجمالي)، جنبا إلى جنب مع إيراداتها الصافية الواردة من بلدان أخرى ولا سيما الفوائد و أرباح الأسهم[1]، أي عندما ترتفع الدخول في الداخل، يمكن شراء المزيد من الواردات، وتقوم الشركات بشراء المزيد من المواد والسلع الرأسمالية، وتشتري الأسر كذلك المزيد من المنتجات، وسيتم استيرادها من الخارج وقد يشجع ارتفاع الطلب المحلي بعض الشركات المحلية على التحول من السوق الأجنبية إلى السوق المحلية و إذا حدث هذا، فسوف تنخفض الصادرات[2].

نستنتج من خلال ما ذكرنا أن علاقة الصدمة الوبائية بالناتج المحلي هي علاقة طردية نظرا للأهمية الناتج المحلي في النمو الاقتصادي للدولة، حيث أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي هو زيادة النمو الاقتصادي وبالتالي كلما تأثر الناتج المحلي بالصدمات الوبائية كلما تأثرت الواردات وهذا يعني أن هناك علاقة معنوية بين الناتج المحلي والواردات، وهنا تتضح لنا علاقة من نوع آخر تدل على أن الصدمات الوبائية تؤثر بصفة غير مباشرة في الواردات ولهذا كانت علاقتها غير معنوية بالواردات لأنها تؤثر بطريقة أخرى من خلال الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثالث: علاقة الصدمات الوبائية بأسعار السلع الاستهلاكية

وفي حلقة مترابطة من الصدمات تأتي أسعار السلع الاستهلاكية لتزيد الطين بلة، حيث شهد العالم في خضم تفشي صدمة وباء كورونا، ارتفاعا مستمرا في أسعار السلع وخاصة الغذائية، مما أثر على مستوى معيشة المواطن البسيط، ولعل أهم أسباب هذا الارتفاع ما شهده العالم من تطورات وصدمات مماثلة أدت إلى انخفاض أسعار النفط و أسعار الدولار مقابل العملات الأخرى، و انخفاض أسعار اليورو مقابل الدولار مما ادى إلى تراجع أسعار العديد من السلع الغذائية بشكل مملوس، وبما أن واردات الجزائر كلها سلع استهلاكية اتضحت العلاقة التي تفسر درجة تأثير هاته الصدمات على أسعار السلع.

ولا يسعنا إلا أن ندخل بعض التطورات التي حدثت مؤخرا في العالم بسبب الحرب الروسية حيث أن آثار صدمة وباء كورونا التي كان لها نصيب في تدهور الاقتصاد العالمي إلى آثار الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير 2022، التي فاقمت الأزمة الغذائية العالمية ووضعت دولا بأكملها على حافة خطر المجاعة، باعتبار أن روسيا و

[1] مركز الاحصاء (Statistics Centre)، (دليل المؤشرات الاحصائية)، أدلة المنهجية والجودة– دليل رقم (9)، أبو ظبي: متاح على الموقع: www.scad.ae

[2] François Lequiller, Derek Blades, **Understanding National Accounts**, 2006, OECD.pp.18-19.

أوكرانيا خزاني حبوب العالم، حيث يوفران نحو 30% من مجمل احتياجات سكان الكرة الأرضية من القمح، فالبلدان يعتبران أكبر مصدرين لهذه المادة الحيوية، فضلا عن مواد غذائية أخرى، وهذا يضع الكثير من الدول النامية خاصة التي تعتمد على استيراد القمح، في دائرة الخطر، ووفقا لمنظمة الغذاء العالمي " الفاو"، يمكن أن تؤدي قيود التصدير إلى زيادة أسعار المواد الغذائية و الأعلاف في السوق العالمية بنسبة تصل إلى 22%[1].

الفرع الرابع: علاقة الصدمات الوبائية بمؤشر الانكشاف الاقتصادي والممثل ب (التجارة السلعية)

ترتبط المؤشرات الاقتصادية بعلاقات متينة مع الصدمات الوبائية وذلك لأن تلك الصدمات ينتج عنها قرارات حكومية تحدد سير النشاطات التجارية بين الدول والتي في الغالب يكون قرار الغلق وعدم مزاولة تلك النشاطات هو القرار النهائي لتفادي انتشار العدوى، ولكن تغفل معظم الحكومات عن النتائج المترتبة عن ذلك ويصبح التأثير مزدوجا وغير متوقع، وليس بالضرورة أن تؤثر الصدمات سلبا على الدولة فهناك استثناءات عديدة تجعل من المحنة منحة والعلاقة هنا معقدة نوعا ما نظرا لتبعية الاقتصاد الجزائري وانكشافه على الخارج، فربما تكون الصدمات الوبائية هي صدمة ايجابية بالنسبة له، حتى تعتمد الدولة على انتاج سلع محلية وتستغل قدراتها ومواردها الطبيعية لصالحها وتبني بنيتها التحتية أقوى من قبل، وتفكر في استراتيجيات أخرى تجعلها تتأقلم مع كل الصدمات العالمية، وهكذا كانت صدمة وباء كورونا من أصعبها على اقتصاد بلادنا بصفة خاصة حيث لا يمكن

تحديدها وحصرها لأن هاته الصدمة أكيد سيكون لها آثارا على المدى المتوسط والطويل، حيث أن الصدمة كشفت عن وجود خلل واضح في هيكل الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، وربما لو كان الاقتصاد الجزائري قائم على أسس متينة وقرارات صائبة لكانت الصدمة أقل ضررا والتعافي سريعا، إلا أن العِبر الماضية لم تُستوعب جيدا وبقينا نكافح لأزمنة غابرة.

وهنا يحظرنا قول كورين فلايشر، المديرة الإقليمية لبرنامج الأغذية العالمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا عندما قالت: "نحن قلقون للغاية بشأن ملايين الأشخاص في هذه المنطقة الذين يكافحون بالفعل للحصول على ما يكفيهم من الغذاء، نتيجة لعدة عوامل سامة اجتمعت معا، النزاع والتغيير المناخي و الأزمة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا. الآن وصلت قدرة الناس على الصمود لمرحلة حرجة، و ستؤثر هذه الأزمة على كل منزل في هذه المنطقة، لا يوجد أحد بمنأى عن هذا"[2]

وفي نهاية هذا المبحث يمكننا أن نستنتج من خلال ما قمنا بتوضيحه عن أثر الصدمات الوبائية على المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لدالة الواردات في الجزائر، أن العلاقة بينهم ليست موزعة بالشكل المتكافئ في الاقتصاد الجزائري، لأن هناك قرارات واجراءات تتحكم في الواردات وتؤثر فيها ولأن صناع القرارات هم نفسهم من يؤثرون في اقتصاد الدولة وهم من يديرون مختلف الصدمات ويقررون تأثيرها وعدم ذلك، كما أنه يوجد أنواعا عديدة من الصدمات ليست لها علاقة بالاقتصاد مثل الكوارث الطبيعية والحروب وغيرها، قد تتحول إلى صدمات على الاقتصاد فقط إذا وجدت المناخ الملائم لتأثير السلبي على كل المجالات، حيث يمكننا أن نتصور حالة الهلع

[1] Note on the impact of the war on food security in Ukraine, Food and Agriculture Organization of the United Nation, 22 march 2022.
[2] FAO - Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2022, https://www.fao.org.

الاقتصادية الناتجة عن انتشار الأوبئة، كما يمكن لصناع القرار أن يتحكموا في الصدمات الوبائية من خلال وضع سياسات وسبل تقلص من احتمالات انتشارها أو رجوعها مرة أخرى عبر فترات زمنية طويلة الأجل، ومن هنا سوف نتطرق في المبحث الموالي إلى تلك السياسات التي سطرتها الدول وهيئت من خلالها التأقلم مع الصدمة الوبائية بسلاسة عند ظهورها فجأة.

المبحث الثالث: سياسات مكافحة الأوبئة والتقليل من أضرارها الاقتصادية

عندما انتشرت الأوبئة بكثرة في العالم وألقت بتداعياتها على قطاعات عدة، فكرت بعض الدول في التأقلم معها أو حتى التخفيف من وطأتها عند حدوثها على الرغم من تعقد صدماتها، وفي ما يلي سوف نحاول أن نوضح الطرق والاستراتيجيات التي اتخذتها تلك الدول وأصحاب صناع السياسات لمجابهة تلك الصدمات كالتالي:

المطلب الأول: السياسات العالمية للتقليل من أضرار الصدمات الوبائية

قبل البدء في توضيح السياسات الدولية التي لجأت إليها الدول لتخفيف من صدمة وباء كورونا لا مانع من التطرق لمفهوم السياسات لغة واصطلاحا باختصار شديد حتى نسهل على القارئ من فهم فحوى المبحث.

تقصد العرب من كلمة سياسة: معنى لساس يسوس، ومعناها يدور حول تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلح، أما اقتصاديا، فيقصد بها مجموع الاجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية[1].

ومن هذا التعريف نستنتج أن السياسات تعني الاجراءات المتبعة من طرف الدول في شتى المجالات بما يتلاءم مع كل الأوضاع، ولهذا لم تستسلم بعض الدول لمخاطر الأوبئة رغم صعوبة فهمها، وصنعت ركائز يمكن من خلالها التصدي لأي صدمة وبائية وذلك من خلال تقليص الضرر الناتج عن آثارها الاقتصادية وهناك دول حاولت التخفيف من صدمات الأوبئة التي لا يمكن منعها أو السيطرة عليها وهناك دول كانت لها القوة الاقتصادية لتتعافى بسرعة بعد انتهاء الصدمة وفي ما يلي سوف نذكر بعض الدول التي استطاعت التكيف مع الوضع وفق مؤشر المرونة الاقتصادية العالمي لسنة 2019.

الفرع الأول: سياسة الدانمارك لحماية الاقتصاد والخروج من صدمة وباء كورونا

لقد اتخذت الدانمارك مجموعة من التدابير للتقليل من أضرار الصدمات الوبائية، وحماية اقتصادها، حيث صنفت في المرتبة الثانية في مؤشر المرونة العالمي وذلك لقدرة الدانمارك على مكافحة الفساد و اتباع قرار مراقبة سلسلة التوريد، وعندما ظهرت حالات الاصابة بفيروس كورونا شرعت الدانمارك بفرض تدابير احترازية فورا وجسدت استراتيجية خاصة نذكرها كما يلي:[2]

– اعلان حالة الطوارئ بغلق المدارس وتوقيف نشاط الشركات وغلق الحدود أمام السواح والأجانب في 14 مارس.

–وضع مساعدات مالية تضمن تغطية بعض تكاليف رواتب العمال الذين يتقاضونها بالساعة، و75% من رواتب العمال الذين تأثرت مصادر رزقهم بسبب الصدمة الصحية.

وبهذه التدابير العاجلة والحكيمة لاقت الحكومة الدانماركية إشادة عالمية كنموذج عالمي فذ يحتذى به ومن هنا نستنتج أن الحكومة الدانماركية قد كسبت ثقة شعبها وزادت من تآزرهم وتضامنهم في تخطي هاته الصدمة

---

[1] أسماء عدائكة، **سياسة التجارة الخارجية الدولية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (مجلس التعاون الخليج العربية...انموذجا)** أطروحة دكتورا غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفعة 2020، ص: 41.

[2] Lindsi Ghalway,: **Which countries are most able to recover economically after the crisis ends?** BBC NEWS, Coronavirus, updated on: 09/04/2020, available at: https//www.bbc.com/ Arabic/vert-cap-52204277.amp.

الصحية وساهمت سياسات الدولة الرشيدة في نجاح الاجراءات الاحترازية بنسبة كبيرة في التقليل من الاصابات بدليل أن معدلات الإصابة بالإنفلونزا الموسمية انخفضت بنسبة 70% مقارنة بالعام الذي سبق الصدمة، كما نستنتج أيضا نقطة مهمة هنا يجب التنبيه لها في هاته الدراسة، هي أن أثر الصدمات الوبائية متعلق بمدى حرص حكومات الدول على تفادي الأزمة، وتضامن الشعب وثقافته تجاه مثل هاته الأزمات.

الفرع الثاني: سياسات الاتحاد الأوربي لمواجهة صدمة وباء كورونا

اتخذ الاتحاد الأوربي أيضا سياسات رشيدة لتخفيف من حدة الصدمة الوبائية التي اجتاحت أوربا بسرعة كبيرة، وقد أشرفت فرنسا على هاته التدابير واحتلت مكانة ودورا رائدا فيها حيث دعت إلى عقد اجتماع عاجل في 10 مارس 2020 لتدارك الوضع وتضمن هذا الاجتماع التدابير التالي[1]:

-في 18 ماي 2020، اتفقت فرنسا وألمانيا على مبادرة مشتركة فيما بينهم تتمثل في انشاء صندوق إنعاش أوربي من أجل التضامن والنمو.

-في 27 ماي 2020، وافقت المفوضية الأوربية على هاته الفكرة واعتمدتها وأطلقت عليها اسم " الجيل القادم للاتحاد الأوربي".

-في 17 ديسمبر 2020، اعتُمد الإطار المالي المتعدد السنوات لفترة 2021-2027، وهذا ما يساعد على خطة انعاش ناجحة، حيث قدر مبلغها ب 750 مليار يورو في شكل إعانات، ومن هذه النقطة طُبق مبدأ المديونية المشتركة نيابة عن جميع الدول الأعضاء لأول مرة، وتعتبر هاته نقطة تحول ايجابية في تاريخ الاتحاد الأوربي تدل على روح التضامن فيما بينهم، وحصلت فرنسا على 40 مليار يورو من أجل تمويل الخطة الوطنية للإنعاش.

بعد خطة الانعاش هاته سارعت الدول الأوربية في التخفيف من تأثيرات الصدمة الوبائية هاته، واتخذ رؤساء الدول العديد من التدابير لتنسيق الجهود المشتركة نوضحها في الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (1-11) التدابير الاحترازية لخطة الانعاش الأوربية لمواجهة صدمة وباء كورونا

التدابير والجهود الأوربية لمواجهة الصدمة الوبائية	أرقام مكافحة الصدمة الوبائية
-اقتناء معدات طبية مشتركة وابرام صفقات عمومية. -مساعدة المواطنين الأوربيين العالقين خارج الاتحاد الأوربي للعودة إلى منازلهم. -تيسير حركة السلع والبضائع داخل الاتحاد الأوربي. -إعادة تخصيص مبالغ مالية للتصدي للأزمة. -دعم وتيسير المنشآت للحصول على مساعدات. -تعليق قواعد " ميثاق الاستقرار" وعدم التقيد بالميزانية طوال فترة الصدمة.	-اعتماد خطة انعاش بقيمة 750 مليار يورو. -تخصيص 40 مليار يورو لفرنسا من أجل دعم اقتصادات الدول الأعضاء. -قدم المصرف الأوربي 40 مليار أورو منحة للاستثمار ودعم المنشآت الوسيطة الصغيرة والمتوسطة. -تخصيص 47.5 مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوربي على هيئة صناديق هيكلية للدول الأعضاء خاصة المناطق المتضررة، منها 2.9 مليار يورو لفرنسا. -تقديم أكثر من 660 مليون يورو لدعم الأبحاث الطبية. تخصيص أكثر من 1.9 مليار يورو لصالح الحماية المدنية بموجب خطة الانعاش.

[1] Elysée, **A history day for Europe!**, posted on 21/07/2020, available on: https://www.elysee.fr/enemmanuel-macron/2020/07/21/a.-historic-day-for-europe

[2] وزارة أوربا والشؤون الخارجية، **التضامن الأوربي في مواجهة فيروس كورونا**، يناير 2021، ساعة: 10:26، متاح على الموقع: (Ministère de L'Europe et des Affaires Etrangères)، https//www.diplomatie.gouv.fr/ar/

	-تقديم 3.6 ملايين يورو لصالح المركز الأوربي للوقاية من الأمراض. -تقديم 372.5 مليار يورو لدعم الإصلاحات والاستثمارات الأوربية.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة أوربا والشؤون الخارجية

من خلال الجدول اعلاه لاحظنا أن الدول الأوربية قد عززت قواها الحاضرة والمستقبلية لاحتواء الصدمات الوبائية، وهذا دليل على خطورة الوضع الذي عاشه العالم أثناء تفشي هاته الصدمة، وأن الفاشيات الوبائية ليست بالأمر السهل على جميع الدول بأنواعها، ويجب أن تؤخذ بجدية وصرامة للحفاظ على مستقبل الأرواح والاقتصاد.

الفرع الثالث: سياسات مجموعة البنك الدولي لحماية الاقتصاد والإنسان من صدمة وباء كورونا

سطرت مجموعة البنك الدولي وخبراءها الاقتصاديين مجموعة من التدابير لاحتواء الصدمة الصحية، وأكدت أن طبيعة الاستجابة على صعيد السياسات مقرون وفقا لخصائص كل دولة، فالبلدان المنخفضة الدخل، والمحدودة القدرات قد تعجز عن تدبر أمرها بالنسبة لحصولها على معدات الفحص، والبلدان التي لديها محدودية في المالية العامة وارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي فإنها تجد عائقا في احتواء الوضع المادي والصحي ولن تجد سوى أدوات محدودة للاعتماد عليها في تلك الظروف، لهذا اقترحت مجموعة البنك الدولي التدابير التالية:[1]

-تعزيز الأنظمة الصحية لتقديم الرعاية الحرجة وضمان استمرارية الخدمات الصحية بشكل آمن.

-الاستجابة الاقتصادية لإنقاذ الأرواح البشرية وطريقة كسب الرزق.

-مراقبة الأمراض والتأهب للصدمات والفاشيات المقبلة من خلال تدعيم أنظمة الرعاية الصحية.

-حماية سلاسل التوريد والإمداد لتفادي صدمات الأمن الغذائي ومخاطر التضخم .

-الحفاظ على استدامة الاقتصاد من خلال حماية الشركات والوظائف والأسر.

-دعم المرحلة الانتقالية ما بعد الصدمة الوبائية لجائحة كورونا وبالتالي التخفيف من الصدمات الوبائية القادمة.

-تحفيز التعافي من خلال منح المساعدات المالية وضمان الاستقرار المالي وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

نستنتج من خلال كل هاته التدابير، أن مجموعة البنك الدولي دائما في تأهب لاحتواء الأزمات المختلفة وذلك بفضل جهود صناع السياسات الحكيمة والخبراء الاقتصاديين وسهرهم على إيجاد الحلول المناسبة لتفادي خطر الصدمات الوبائية أو التخفيف من حدتها.

الفرع الرابع: السياسات الوقائية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية للتقليل من صدمة وباء كورونا

الجزائر مثلها كباقي الدول المتضررة من صدمة وباء كورونا، حاولت اتباع سياسات وقائية للتخفيف من حدة الضرر الذي مس مختلف قطاعاتها بشتى أنواعهم، ومن خلال الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء نوضح النقاط التالية:[2]

[1] مجموعة البنك الدولي، **حماية الانسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)**، واشنطن، 2020، ص ص: 11، 12.

[2] الاذاعة الجزائرية، **النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء**، الأحد 22 مارس 2022 المتاح على الموقع :
https// :www.radioalgerie.dz/news/ar/article /2020 03 22/191339.htm/

– تعليق الدراسة وجميع الأنشطة الغير ضرورية مع منح عطلة مدفوعة الأجر ل50 %من العمال للمؤسسة التي لا تعتبر وظائفهم أساسية لاستمرار الخدمة، مع إعطاء الأولوية ل: (النساء الحوامل– أمهات أولاد صغار أقل من 14 سنة– العمال ذوى الأمراض المزمنة.....إلخ)

– تعليق كل الرحلات الجوية الخارجية والداخلية مع تعزيز الرقابة الصحية في المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية.

–تعليق النشاطات غير الضرورية وتقييد الممارسات التجارية من خلال غلق كل المحلات التي توفر خدمات غير ضرورية كقاعات الحلاقة، قاعات الحفلات، قاعات المرطبات والحلويات، تجارة الأواني، تجارة الأقمشة والأثاث المنزلي والمكتبي ...الخ.

– تأجيل العطل لجميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات وتضامنها لمواجهة الأزمة الصحية.

– التخفيف من قيمة فاتورة الاستيراد من 41 الى 31 مليار دولار.

– التخفيف من نفقات ميزانية التسيير ب 30 %دون المس بأعباء الرواتب.

– التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة مليار دولار سنويا.

– تأخير إطلاق المشاريع المسجلة او قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها.

– الإبقاء دون المساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم آليات مكافحة انتشار صدمة وباء كورونا.

– الإبقاء دون المساس بالنفقات المتعلقة بقطاع التربية.

– التكفل في قانون المالية التكميلي عند إعداده بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من انتشار فيروس كورونا الوبائي.

– تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 الى 7 مليارات دولار.

– تقديم تسهيلات جمركية وضريبية في معظم المجالات وخاصة فيما يخص التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية التي تتماشى مع الوضع الاستثنائي الذي يعيشه الوطن.

– منح مساعدة مالية لفائدة المتضررين من جائحة كورونا. كأصحاب بعض المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا.

– وفي مجال السياسة النقدية قرر البنك الجزائري من تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية من 10 % إلى 08 %كما قرر تخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

–كما شرعت بعض المؤسسات الصغيرة ومعاهد التكوين المهني في مشروع خياطة الكمامات والملابس الواقية ومعدات دفن ضحايا وباء كورونا، وساعدت هاته الأنشطة التجارية في توفير مناخ ملائم لروح التضامن و التآزر بين الشعب الجزائري.

نستنتج من خلال التدابير التي فرضتها الحكومة الجزائرية خلال تفشي صدمة وباء كورونا، أن الوضع كان يحتاج فعلا لمثل تلك الاجراءات، وذلك نظرا لظروف القاسية التي شهدتها الجزائر قبل الفاشية، وكان لابد من دق

ناقوس الخطر داخل المجتمع، ورغم عدم وعي الكثير من الناس بصعوبة الصدمة إلا أن معظمهم كان متكاثف للخروج منها.

أما اقتصاديا فالصدمة الوبائية كانت مؤثرة ولكن لارتباطها بمؤثرات اخرى كانت في السابق قبل الصدمة عبارة عن فقاعة اقتصادية تفجرت بمجرد ملامستها لهاته الصدمة، أي أن الزمان والمكان وظروف الدولة الجزائرية وملابسات الأوضاع كلها تجعلنا نفكر في اثر الصدمة الوبائية من الناحية الاقتصادية وخاصة التجارة الخارجية التي تربطنا معها مصالح كثيرة.

ومن خلال ما سبق ذكره في هذا المبحث فإنه يمكننا القول أن أهمية السياسات والاجراءات الاحترازية التي وضعتها الدول لاحتواء صدمة وباء كورونا سوف تظهر على المدى القريب والبعيد من خلال التعافي الذي شهدته كل الدول وكذلك من خلال الصدمات الوبائية القادمة التي أكيد أنها سوف تشكل فارقا في درجة التأثير، وهنا يظهر دليل من بين الأدلة التي تنبه بوجود علاقة بين الصدمات الوبائية والأزمات الأخرى التي شهدتها الجزائر.

ومن خلال الفصل الموالي الذي يمثل محور الدراسة التطبيقية، سوف نحاول توضيح اللبس الخفي وراء أثر الصدمات الوبائية على واردات الجزائر.

المطلب الثاني: دور استراتيجية التنويع الاقتصادي للتفادي آثار الصدمات الوبائية

يعتبر التنويع الاقتصادي كحل بديل للخروج من تبعية الخارج والاعتماد على الانتاج المحلي في تلبية حاجيات الافراد، والهدف الأساسي من التنويع هو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية[1].

ونظرا للوضع الذي مر به الاقتصاد الجزائري جراء تفشي الصدمات الوبائية خاصة صدمة فيروس كورونا، وبعد انخفاض أسعار البترول، وعدم استقرار عائدات المحروقات، إلى جانب ضعف مساهمة بقية القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام، كان لابد من الدولة أن تتبنى طرق جديدة، تستطيع من خلالها تدارك الأزمة وإحداث التنويع الاقتصادي وفق استراتيجيات مدروسة و تدابير عاجلة للإصلاح الشامل.

لقد اعتمدت الدول الأجنبية المصدرة للنفط على سياسات عديدة لتنويع اقتصاداتها ونجحت في ذلك كل من إندونيسيا، ماليزيا، الشيلي، المكسيك والنرويج فمنها من انتهج سياسة إحلال الواردات لتنويع الاقتصاد وذلك بإنتاج سلع كانت تستورد سابقا، ومنها من تبنت سياسة الصادرات لتنويع صادراتها[2].

وكان لابد على بلادنا من حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد خاصة بعد أزمة كورونا، حيث قررت أن تخوض غمار التجربة وفي الفرع الموالي سنوضح ذلك.

---

[1] – محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014/1980)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد2، 2016، ص: 637

[22] د.سيدي علي، ط.د. هواري أحلام، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الاشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد رقم:05، العدد 02، أوت 2019. ص: 220.

الفرع الأول: استراتيجية الجزائر للتنويع الاقتصادي:

اختارت الجزائر ان تتبع رؤيا طويلة الأجل من أجل النمو الاقتصادي والتخلص من لعنة الموارد وذلك من خلال نقطة التحول الهيكلي لثلاثة مراحل كالتالي[1]:

أولا: مرحلة الإقلاع الاقتصادي (2016-2019)

في هذه المرحلة غيرت الحكومة الجزائرية حصة مختلف القطاعات من حيث القيمة المضافة.

ثانيا: المرحلة الانتقالية (2020-2025)

وفيها سطرت الجزائر تحقيق فرص وامكانيات يتم من خلالها استدراك الاقتصاد وتهيئه للصدمات المفاجئة.

ثالثا: مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030)

وهي نقطة الوصول لقيمة التوازن، بهدف التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد، وقد حدد هذا النموذج الجديد للنمو أهداف للفترة 2020-2030 كالتالي:

-اتباع استراتيجية يتم من خلالها نمو الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة (2020-2030).

-ارتفاع محسوس في عائد الناتج المحلي الاجمالي للفرد (يتضاعف إلى 2.3 مرة)

-مضاعفة حصة الصناعة التحويلية (من 503% سنة 2015 إلى 10% من PIB آفاق 2030).

-الاهتمام بالقطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي و إدراك فرص تنويع الصادرات.

-اتباع سياسة التقشف في الاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف (6% سنويا في 2015 إلى 3% في آفاق 2030)

من خلال هاته المراحل والاهداف نستنتج أن تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي من شأنه أن يساعد الدولة من تفادي أضرار كل الصدمات بأنواعها، وعليه يجب على الجزائر أن تسرع في تطبيقها وتأخذ الأمر بجدية وحزم، نظرا لخطورة الوضع أمام الصدمات الوبائية المتكررة في الآونة الأخيرة، كما سنوضح في الفصل الموالي ذلك.

المطلب الثالث: دور الإدارة اللوجستية في زمن صدمة كورونا

لقد تلاءمت الادارة اللوجستية بشكل سريع مع الحالة الوبائية حيث يعتبر اللوجستيك من الاستراتيجيات الحديثة والمهمة في عمليات التبادل التجاري الدولي، فقد عرفه "كريستوفر 2016" على أنها "عملية الإدارة الاستراتيجية لحركة وتخزين المواد والأجزاء والمخزون النهائي من الموردين من خلال الشركة وحتى العملاء[2].

من هذا التعريف نستنتج أن اللوجستيك هو استراتيجية مهمة جدا تخدم التجارة الدولية وتساعد على أداء النشاط التجاري بكل سهولة ونظام داخل الادارة، حيث ساعدت الادارة اللوجستية على استخدام عملية التبادل التجاري في أوقات الصدمات الوبائية وكانت عملية ناجحة.

[1] نفس المرجع اعلاه، ص: 226.

[2]Darja TOPOLŠEK1*, Kristina ČIŽIŪNIENĖ2,Tina CVAHTE OJSTERŠEK
"Defining Transport Logistics: A literature Review and Practitioner Opinion Based Approach", 2018 Volume 33 Issue 5, Faculty of Logistics, University of Maribor, Slovenia. p 01.

فعندما حلت صدمة وباء كورونا على الاقتصاد الجزائري فرضت الضرورة على بعض القطاعات، كقطاع النقل البري والبحري، التأقلم بصورة عاجلة لتفادي توقف دوران عجلة التجارة خلال فترة انتشار الوباء.

وحفزت الأزمة على الاستخدام السريع للحلول الرقمية في القطاع اللوجستي، وذلك حسب تصريحات اختصاصيين من البرازيل وخارجه ضمن الندوة الإلكترونية الخاصة بالغرفة العربية ومن خلال المحادثة التالية سيكون لدينا مثال عن دور اللوجستيك في حياتنا اليومية خاصة في ظروف الصدمات الوبائية التي تحد من مزاولة التنقل والنشاطات التجارية:

قالت الدكتورة "سارة حسن كمال الجزار" عميد كلية النقل الدولي واللوجستيات في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (AASTMT) والتي تحدثت عبر الغرفة التجارية العربية البرازيلية من مصر مبدية رأيها عن عمليات نقل السلع، حيث قالت بأن الخبر المطمئن هو في التأقلم الذي جاء سريعا، عندما لجأت الكثير من البلدان إلى احداث تعديلات في منافذ الشحن والأنظمة التابعة، بما في ذلك الشحن بالسكك الحديدية أو النقل البري حيث تجاوبوا بشكل سريع، وقالت بأن هذا كان التحدي الأكبر وأولى الأولويات في الوقت الراهن[1] .

وهكذا تركز النقاش خلال الندوة على موضوع نقل البضائع الموجهة لغايات التجارة الدولية، وتطرق المحاورون أيضا للتذكير بأن قطاع النقل الجوي للركاب قد تأثر كثيرا إثر تداعيات انتشار وباء كورونا، وجاء ذلك كنتيجة حتمية لإغلاق الحدود الدولية والتقليل من حركة طائرات الركاب بين البلدان وذلك سعيا لمحاولة احتواء انتشار عدوى الفيروس.

ومن هنا نستنتج أن الصدمة العالمية الناجمة عن فيروس كورونا دفعت نحو مزيد من النمو باتجاه عالم رقمي، و أوضحت لنا للغاية أهمية التكنولوجيات الرقمية للاقتصاد والإدارة والمجتمع، وتحولت المحنة إلى منحة في استخدام الرقمنة والاعتماد عليها وقت الصدمات.

[1] Arab Brazilian Chamber , Commerce- Brazil-Arab News Agency, updated on: 22 April, 2020, 9:00 available at: hhttps://anba.com.br/en/.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تقييم الإطار النظري للدراسة حول ماهية الصدمات الوبائية والواردات حيث استعرضنا في محتوى هذا الفصل العديد من النقاط المتعلقة بالصدمات الوبائية والواردات، وقمنا بتعريف الصدمات الوبائية وتطرقنا لأخطر الأوبئة التي ظهرت في العالم والجزائر ثم إلى الواردات وأهميتها التي تعتبر العمود الفقري للتجارة الدولية، وبينا أنواعها والعوامل المؤثرة فيها، ثم قمنا ببيان أثر الصدمات الوبائية على الواردات في العالم والجزائر وبينا القطاعات الحساسة التي تأثرت بالصدمة والخسائر المنجرة عليها، ثم حاولنا ربط العلاقة بين الصدمات الوبائية والواردات من خلال دراسة المتغيرات التي تؤثر في الواردات، ومن خلال هذا العنوان جمعنا أنواع الأوبئة التي ظهرت في العالم خلال فترة الدراسة وذكرنا تجارب دول في هذا الشأن وصولا إلى السياسات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لاحتواء الوباء والتخفيف من حدته وأخيرا قمنا بذكر استراتيجية التنويع التي سطرتها الجزائر على غرار الدول الاخرى التي نجحت في ذلك، وقد كانت السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية بمثابة تحول هيكلي في الاقتصاد الجزائري يطمح هذا التحول لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

واستنتجنا أن تلك القرارات التي سطرتها الدول كانت بمثابة نفس ثان والطريق الوحيد لتفادي الصدمات الوبائية وأخطارها، وأن طبيعة العلاقة بين الصدمات الوبائية والواردات في التجارة الخارجية ما هو إلا منحنى تتحكم فيه محددات اقتصادية ومتغيرات لها علاقة معقدة بالوضع الراهن الذي يعيشه العالم عموما وبلادنا على الخصوص، ومن خلال الفصل الأخير الذي يضم الدراسة التطبيقية لموضوع الدراسة سنحاول اختبار هذه المتغيرات و تحليلها تحليلا قياسيا وإيجاد العلاقة بينها.

الفصل الثاني

الدراسة التحليلية والقياسية لأثر الصدمات الوبائية على الواردات في الجزائر للفترة (1990-2020)

تمهيد

المبحث الأول: الدراسة التحليلية للنموذج

المبحث الثاني: الدراسة القياسية وتقنيات تقدير النموذج

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية والقياسية لأثر الصدمات الوبائية على الواردات في الجزائر

تمهيد الفصل:

بعدما قمنا بالدراسة النظرية لأثر الصدمات الوبائية على الواردات، والعلاقة بينها سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي وكذلك في شكل نموذج إحصائي قياسي يشرح ويفسر مختلف العلاقات السببية الاقتصادية فيما بين المتغيرات التفسيرية، أو ما يعرف بنموذج القياس الاقتصادي، ودراسة مدى استقرارية النموذج المقدر خلال الفترة الممتدة بين (1990-2020).

حيث يتم اختبار معقولية هذا النموذج من خلال ثلاثة معايير هي المعايير الإحصائية، القياسية و المعايير الاقتصادية ثم تعيين النموذج الأقرب من النماذج الاقتصادية الذي يتوافق أو يقترب مع النموذج المقترح أو المقدر لدالة الواردات في الاقتصاد الجزائري، مستعينين في ذلك بالنماذج المقدرة سابقا (الأجنبية منها والمحلية)، والهدف هو بناء نموذج قياسي يحقق المعايير الاحصائية ويوافق النظرية الاقتصادية و هو النموذج المنشود في دراستنا هذه.

ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على الاقتصاد القياسي حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية.

إذن من خلال هذا التحليل يتبين لنا أن اختيار أي نموذج اقتصادي أو قياسي يمر بمرحلتين أو دراستين: الدراسة الأولى هي الدراسة التحليلية التي تعتمد بالدرجة الأولى على شروط النظرية الاقتصادية للتجارة الخارجية والتي نركز فيها على الواردات موضوع الدراسة.

أما الدراسة الثانية، فهي الدراسة القياسية و التي تعتمد في اختيار أي نموذج قياسي على أدوات القياس الاقتصادي.

وبالتالي فإن مرور النموذج القياسي للطلب المختار على هذين المرحلتين، سوف و بدون شك يبعد كل الانتقادات الاقتصادية و القياسية الموجه إليه، لذا يجب على كل نموذج قياسي للطلب أن يمر على هذين المرحلتين.

وعليه سوف نحاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر الصدمات الوبائية على الواردات في الجزائر، بالتطرق الى مختلف البيانات والمتغيرات التي تؤثر في الواردات طبقا لما ذكرناه سالفا.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدراسة التحليلية للنموذج.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية و تقنيات تقدير النموذج.

المبحث الثالث: نتائج البحث ومناقشتها.

المبحث الأول: الدراسة التحليلية للنموذج

سنقوم من خلال هذا الفصل إعطاء هذه الدراسة جانبها التطبيقي مستعينين بالاقتصاد القياسي باعتباره أحد فرع علم الاقتصاد الذي يهتم أساسا بقياس وتحليل الظواهر الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقدير نموذج قياسي واعتمدنا في اختيار متغيرات الدراسة بالدرجة الأولى على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، و يمثل النموذج المحددات التي تؤثر في الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990-2020.

بعد حصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع (الواردات)، من خلال دراستنا النظرية، يتم في هذا المبحث صياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة أو المشكلة المدروسة (الواردات) وتقديره.

وأول خطوة نقوم بها في تعيين نموذج أثر بعض المتغيرات الاقتصادية " الناتج المحلي الاجمالي، الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية، الانكشاف الاقتصادي"، على الواردات، تتمثل في تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج انطلاقا من قاعدة النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلي:

المطلب الأول: دراسة وصفية للمتغير التابع

وهو المتغير المراد تفسيره ويرمز له عادة بالرمز (M) و من خلال هذه الدراسة نستنتج المتغير التابع هو:

- حجم الواردات (M) Imports:

مؤشرات قيمة الواردات هي القيمة الحالية للواردات (من حيث التكلفة و التأمين والشحن cif) محولة إلى الدولار الأمريكي ومعبرا عنها كنسبة مئوية من متوسط فترة الأساس (حسب تقديرات عام 2000). يتم الإبلاغ عن مؤشرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لقيمة الواردات لأغلب البلدان، بالنسبة للبلدان المختارة التي لا تنشر مؤشرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لقيمة الواردات أي بيانات عنها، يتم الحصول على مؤشرات قيمة الواردات الخاصة بها من مؤشرات حجم الواردات (البند 73) والوحدة المتصلة بها من مؤشرات قيمة الواردات (البند 75) الوارد في الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.[1]

الجدول(2-01): تطور حجم الواردات خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنة	الواردات (M)	السنة	الواردات (M)
1990	89.32	2006	183.60
1991	116.10	2007	206.80
1992	122.10	2008	268.90
1993	113.10	2009	309.40
1994	119.90	2010	322.20
1995	121.00	2011	331.10
1996	106.20	2012	381.70
1997	107.83	2013	422.70

[1] - الموقع الرسمي للبنك الدولي، 17-05-2022، سا: 10:48. https://data.albankaldawli.org/indicator/

1998	105.80	2014	459.70
1999	94.00	2015	493.30
2000	100.00	2016	472.40
2001	114.70	2017	430.85
2002	142.00	2018	405.39
2003	137.30	2019	373.96
2004	172.00	2020	313.50
2005	183.00		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك الدولي

الشكل (2-01): تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

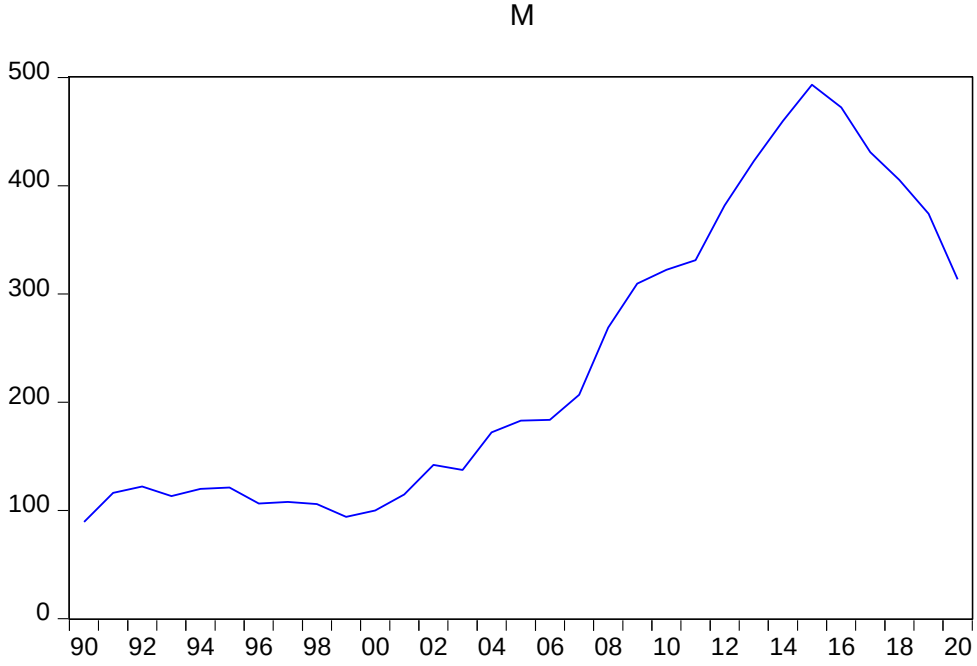

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews10، بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن الواردات في حالة تناقص حيث كانت في 2016 تقدر ب 472.40 مليار دولار، لتبدأ بالانخفاض حتى تصل إلى 373.96 مليار دولار سنة 2019 وفي 2020، ونتيجة الإغلاق العالمي بسبب صدمة فيروس كورونا انخفضت الواردات الجزائرية إلى 313.50 مليار دولار.

المطلب الثاني: دراسة وصفية للمتغيرات المفسرة:

يمكن القول أن المتغير المستقل هو المتغير الذي يعبر عن القيم السببية في الظاهرة[1] ويرمز له عادة بالرمز (ß)، ومن خلال الدراسة نستنتج المتغيرات المستقلة هي:

ß1: الناتج المحلي الاجمالي. GDP

ß2: الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية.CPI

ß3: الانكشاف الاقتصادي.EEX

ß4: المتغير الصوري DV

وفي الفرع الموالي سوف نتطرق لها بنوع من التفصيل:

[1] – مكيد علي، **الاقتصاد القياسي، دروس و مسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 07.

الفرع الأول: المتغيرات المفسرة

تلعب المتغيرات المستقلة دورا مهما في تفسير الظاهرة والجدول الموالي سوف نعرض تطورها خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (2-02) يمثل تطور المتغيرات المفسرة للفترة (1990-2020)

DV	EEX	CPI	GDP	السنة
0	36.5	15.52	62.05	1990
0	44.21	19.54	45.72	1991
0	41.29	25.72	48	1992
0	38.43	31.01	49.95	1993
0	42.42	40.01	42.54	1994
0	48.74	51.93	41.76	1995
1	47.59	61.63	46.94	1996
0	46.87	65.16	48.18	1997
0	40.69	68.39	48.19	1998
0	44.59	70.2	48.64	1999
0	56.95	70.44	54.79	2000
0	53.11	73.41	54.74	2001
0	54.21	74.46	56.76	2002
1	52.37	77.63	67.86	2003
1	57.98	80.71	85.33	2004
0	64.3	81.83	103.2	2005
0	65	83.72	117.03	2006
0	65.04	86.8	134.98	2007
1	69.46	91.01	171	2008
1	61.56	96.24	137.21	2009
1	60.5	100	161.21	2010
0	60.36	104.52	200.01	2011
0	58.47	113.82	209.06	2012
0	57.21	117.52	209.75	2013
1	55.49	126.74	213.81	2014
1	52.04	126.74	165.98	2015
0	48.19	134.84	160.03	2016
0	47.77	142.38	170.1	2017
1	50.38	148.46	174.91	2018
1	45.27	151.36	171.77	2019
1	39.13	155.02	145.01	2020

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (2-02)يمثل تطور المتغيرات المفسرة للفترة (1990-2020)

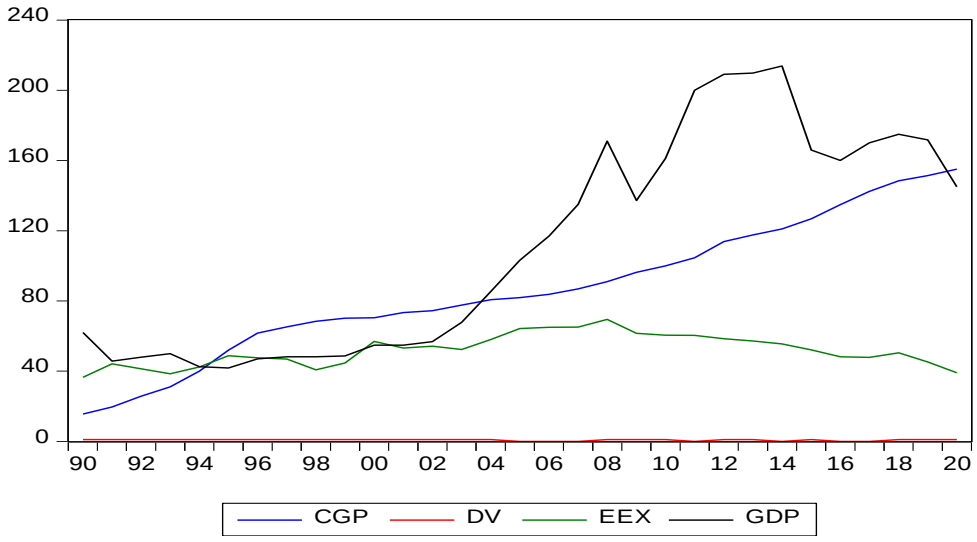

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني اعلاه، تطور متغيرات اقتصادية، رأينا أن لها علاقة ودلالة إحصائية على المتغير التابع الواردات، ولاحظنا وجود متغير صوري وهو الصدمات الوبائية التي حدثت في فترة زمنية معينة وهي الفترة التي ظهرت فيها تلك الأوبئة، وكما أشرنا سابقا أننا أدخلنا المتغير الصوري كمتغير مفسر، ومن خلال النموذج المدروس نضع قيمة (1) للسنوات التي أثرت فيها الصدمات الوبائية و قيمة (0) للسنوات التي لم تؤثر فيها كما هو مبين في الجدول اعلاه حيث:

في سنة 1996، عاد وباء الكوليرا إلى الجزائر، ودون تسجيل وفيات، بعد أن حصد الكثير من الأرواح في سنوات مضت خلال فترة الاستعمار الفرنسي، لتزامنه مع وباء التيفوس و الجذري.

أما في سنة 2003 وبعد الاستقلال ظهر وباء الطاعون وتأثرت منه ولايات الغرب الجزائري: إليزي وعين تموشنت ومعسكر وتلمسان ووهران التي سجلت حالة وفاة واحدة.

في سنة 2004، ظهر فيروس انفلونزا الطيور "إتش 5 أن 8" لأول مرة، بعد ان انتشر حينها في الصين و اندونيسيا وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ واليابان ولاس وتايلاندا وفيتنام، وخلف هذا الفيروس نفوق الآلاف من الطيور في عدة مزارع من الوطن.[1]

وفي سنوات 2008-2009-2010، ظهرت عدت أوبئة في جميع أنحاء العالم مثل وباء النكاف سنة 2009، ووباء انفلونزا الخنازير وتفشي فيروس التهاب السحايا بالغرب الافريقي، الأمر الذي أقلق الكثير من الدول، وخاصة الجزائر، بسبب موقعها الاستراتيجي مع العديد من الدول الافريقية المصابة بعدة أوبئة.

وفي سنتي 2014-2015، ظهر وباء آخر قاتل في بعض بلدان افريقيا وبدأ أولا في غينيا خلال شهر مارس 2014[2]، ثم انتشر الوباء في دول مجاورة وفي 8 أغسطس 2014 أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن الجائحة تشكل حالة طوارئ صحية عامة تستدعي الاهتمام الدولي على مستوى العالم.[3]

وفي سنة 2018، عاد وباء الكوليرا ليظهر من جديد في الجزائر، حيث أعلنت وزارة الصحة عن بؤرة الوباء الواقعة في المنبع المائي بسيدي الكبير ببلدية أحمر العين بتيبازة (70 كلم غربي العاصمة الجزائر).

وتأتي سنتي 2019-2020، ليظهر تفشي فيروس آخر، قلب خارطة العالم وجعل الدول تعيش حالة من الهلع والخوف، وهو فيروس جائحة كورونا، سجل هذا الفيروس ارقاما ضخمة من الوفيات، وخلف صدمات كارثية في الهيكل الاقتصادي للدول المتقدمة، خاصة الدول الصناعية الكبرى، مما أثر على حركة التجارة الدولية، وذلك بسبب تقييد حركة الاشخاص بغلق الحدود، أما الجزائر فقد زاد هذا الفيروس من عمق الندوب الموجودة قبلا في الاقتصاد الجزائري، بسبب ضعف وهشاشة الهيكل الاقتصادي، بالإضافة إلى بعض القرارات الصارمة التي سنتها الحكومة الجزائرية على الواردات والتجارة الدولية عموما.

[1]- France 24, 09/02/2021, available on the site: https://amp.France24.com/ar/

[2]- Roy-Macaulay, Clarence, Ebola Crisis,2014, Triggers Health Emergency, Drug Discov.Dov, Highlands Ranch, Colorado, United States, Associated Press, updated: 10-09-2017. At: https://www.dddmag.com/news/2014/07/ebola-crisis-triggers-health-emergency.

[3] - WHO Statement on the Meeting of the International Health Regulation Emergency Committee Regarding the 2014 Ebola Outbreak in West Africa, 08/08/2014, at: http://www.who.int:80/mediacentre/news/statements/2014/ebola-20140808/en/

أولا: الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product):

إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوما منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي، محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة، بالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلا على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل.[1]

و عندما نقارن الواردات بالناتج المحلي الاجمالي تشير الدلائل النظرية والتي أثبتتها الكثير من الدراسات القياسية إلى وجود علاقة ترابطية بين الواردات والناتج المحلي الاجمالي، حيث توصل الباحثان:

(Nasiruddin Ahmed & Dilip Dutta)[2] أن الناتج المحلي الإجمالي هو المحدد الرئيسي للطلب على الواردات في الهند، بحيث أن حجم الواردات يتأثر بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من جدلية اتجاه العلاقة بين المتغيرين، إلا ان معظم الدراسات اثبتت اهمية الواردات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

إذا حسب النظرية الاقتصادية، تتأثر الواردات بإجمالي الناتج المحلي لأي دولة، وتختلف درجة الاستجابة من دولة لأخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والتمثيل البياني التاليين:

الجدول (2-03): احصائيات تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 إلى 2020)

الوحدة: مليار دولار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	السنة	الناتج المحلي الاجمالي
1990	62.05	2006	117.03
1991	45.72	2007	134.98
1992	48.00	2008	171.00
1993	49.95	2009	137.21
1994	42.54	2010	161.21
1995	41.76	2011	200.01
1996	46.94	2012	209.06
1997	48.18	2013	209.75
1998	48.19	2014	213.81
1999	48.64	2015	165.98
2000	54.79	2016	160.03
2001	54.74	2017	170.10
2002	56.76	2018	174.91
2003	67.86	2019	171.77
2004	85.33	2020	145.01
2005	103.20		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الموقع الرسمي للبنك الدولي 2022

[1] – الموقع الرسمي للبنك الدولي، 25-03-2022، سا: 22:48. https://data.albankaldawli.org/indicator/

[2] Dilip Dutta and Nasiruddin Ahmed,(2006),**An Aggregate Import Demand Function for India:Acointegration Analysis, School of Economics and Political Science, University of Sydney,pp1-12**

الشكل (2-03): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1990-2020)

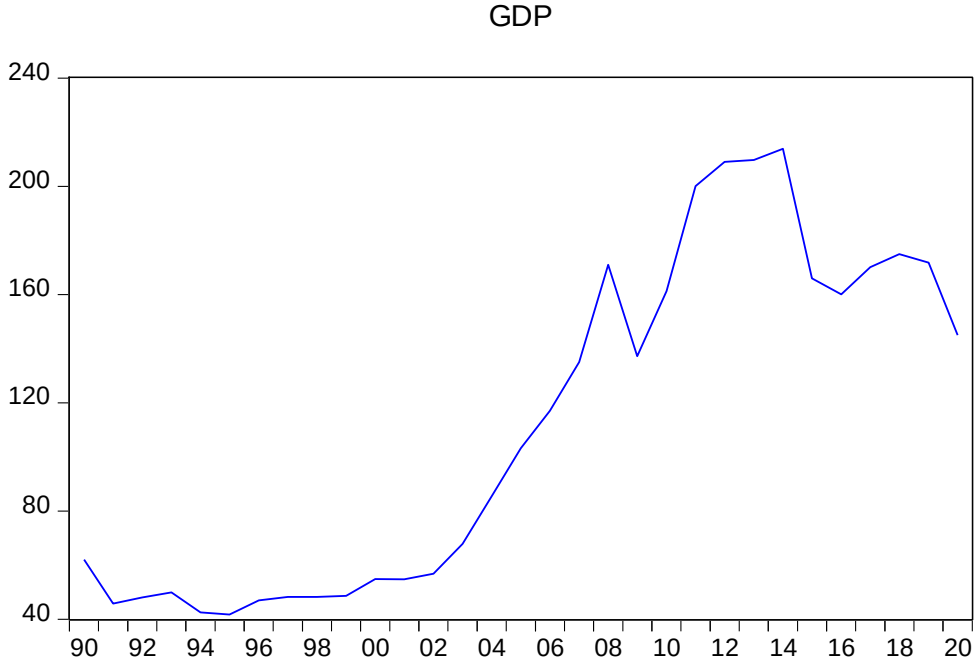

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews10

من خلال الجدول و الشكل أعلاه وفي المرحلة 1990-2002، تميز الاقتصاد الوطني وهذه المرحلة بالإصلاحات الاقتصادية، وكذا برنامج صندوق النقد الدولي المفروض، بالإضافة إلى نقل المديونية الخارجية، وبالتالي عرف الناتج المحلي الاجمالي تذبذبات عديدة خلال هذه المرحلة ففي سنة 1995 سجل الناتج المحلي انخفاض إلى قيمة 41.76 مليار دولار، ثم جاء إعصار الأزمة المالية العالمية الذي كان له أثرا واضحا على الناتج المحلي الاجمالي بسبب تهاوي سعر النفط في الأسواق العالمية. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي سنة 2009 ب137.21 مليون دولار، وبداية من سنة 2010 إلى 2014 لوحظ ارتفاع في قيمة الناتج وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول، ثم سجل الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا ملحوظا سنة 2020 قدر ب 145.01 مليار دولار وذلك للوضع الذي كانت تعيشه البلاد جراء تداعيات تفشي صدمة فيروس كورونا الذي انجر عنه تدهور النمو الاقتصادي ومستوى المعيشي للسكان، حيث أثبتت الدراسات أنه حتى يمكن الحفاظ على المستوى المعيشي للسكان يجب أن لا تقل نسبة نمو الناتج المحلي عن 6 % بما أن عدد السكان في تزايد مستمر، وذلك لتغطية حاجياتهم المتزايدة وتدارك العجز الاجتماعي. كما دخلت الجزائر في أزمة غير مسبوقة، لم تعتدها المنظومة المصرفية في البلاد وهي أزمة السيولة التي جعلت المصارف تتهاوى إلى مليارات الدولارات خلال أشهر قليلة من سنة 2020.

ثانيا: مؤشر الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية Standard Prices for Consumer Goods:

يعكس مؤشر أسعار المستهلكين التغييرات في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلا وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.[1]

الجدول رقم (2-04): تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الفترة (1990-2020)

(2010 =100)

السنة	أسعار السلع الاستهلاكية	السنة	أسعار السلع الاستهلاكية
1990	15.52	2006	83.72
1991	19.54	2007	86.80
1992	25.72	2008	91.01
1993	31.01	2009	96.24
1994	40.01	2010	100.00
1995	51.93	2011	104.52
1996	61.63	2012	113.82
1997	65.16	2013	117.52
1998	68.39	2014	120.95
1999	70.20	2015	126.74
2000	70.44	2016	134.84
2001	73.41	2017	142.38
2002	74.46	2018	148.46
2003	77.63	2019	151.36
2004	80.71	2020	155.02
2005	81.83		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك الدولي

الشكل رقم (2-04): تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه في الفترة (1990-2020)

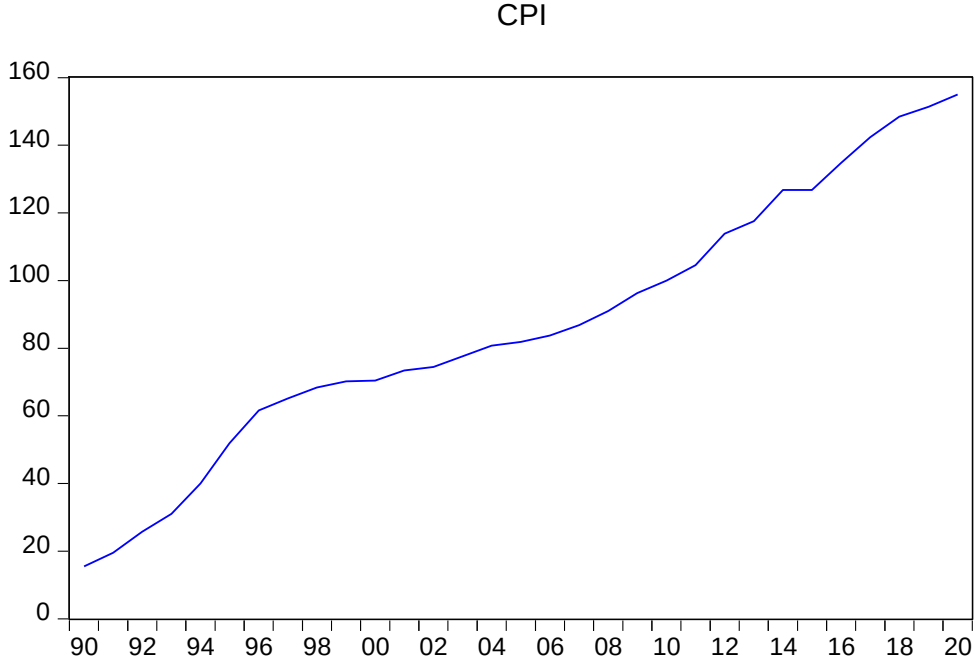

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews10

[1] - الموقع الرسمي للبنك الدولي، 25-03-2022، سا: 22:48. https://data.albankaldawli.org/indicator/

نلاحظ من خلال الرسم البياني ارتفاع كبير في نسبة الأسعار الاستهلاكية، ويرجع سبب هذا الارتفاع لزيادة أسعار السلع الأولية في مطلع عام 2018 مدعومة بعوامل العرض والطلب، ومن بينها تسارع وتيرة النمو العالمي الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على معظم السلع الأولية الصناعية، وقيود المعروض التي تؤثر على السلع الأخرى. وبما أن اقتصاد الجزائر مفتوح على العالم ومعظم وارداته من السلع الغذائية، فقد يتأثر بمتغيرات الأسعار الدولية، وعندما حلت كورونا عام 2019، كانت القاعدة السعرية للمواد الأولية مضطربة، تسبب في ارتفاع الأسعار في بلادنا بنسبة كبيرة.

ثالثا: مؤشر الانكشاف الاقتصادي (Economic Exposure):

يعبر الانكشاف الاقتصادي عن قيمة التجارة السلعية. وتمثل هذه الأخيرة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي قيمة الصادرات والواردات السلعية مقسومة على قيمة إجمالي الناتج المحلي، وكل البيانات بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.[1]

ومن خلال هذا الجدول سنحاول ان نبين درجة الانكشاف الاقتصادي للجزائر في الفترة (1990-2020)

الجدول رقم (2-05): مؤشر انكشاف الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2020)

(التجارة السلعية: % من إجمالي الناتج المحلي)[2]

السنة	مؤشر الانكشاف الاقتصادي	السنة	مؤشر الانكشاف الاقتصادي
1990	36.50	2006	65.00
1991	44.21	2007	65.04
1992	41.29	2008	69.46
1993	38.43	2009	61.56
1994	42.42	2010	60.50
1995	48.74	2011	60.36
1996	47.59	2012	58.47
1997	46.87	2013	57.21
1998	40.69	2014	55.49
1999	44.59	2015	52.04
2000	56.95	2016	48.19
2001	53.11	2017	47.77
2002	54.21	2018	50.38
2003	52.37	2019	45.27
2004	57.98	2020	39.13
2005	64.30		

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك الدولي

[1] - الموقع الرسمي للبنك الدولي، 25-03-2022، سا: 22:48. https://data.albankaldawli.org/indicator/

[2] - بيانات البنك الدولي، نفس المرجع أعلاه.

الشكل رقم (2-05) مؤشر الانكشاف الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2020)

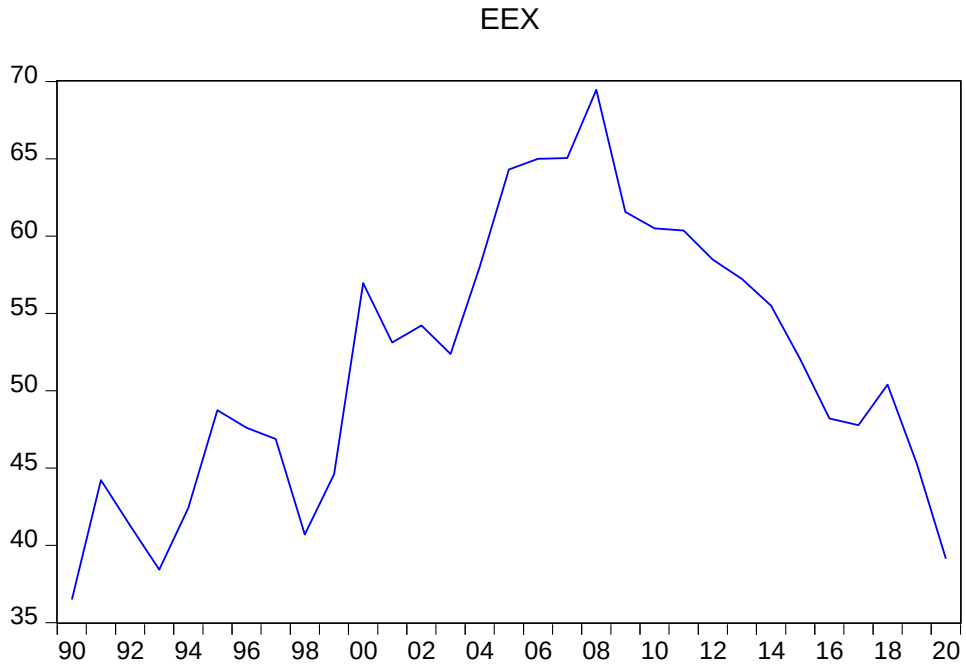

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews10

نلاحظ من الجدول اعلاه أن درجة الانكشاف الاقتصادي التي مثلناها بقيمة التجارة السلعية قد شهدت تطور عبر فترات من الزمن وتذبذب وذلك لارتفاع حجم الواردات عام بعد عام وهذا يخص سنوات قبل حدوث الأزمة النفطية (2010-2014)، غير أنه على العموم تلك الارتفاعات لم تحدث الفارق الكبير في حجم فاتورة الاستيراد، حيث شهدت قيمة الواردات استقرار نسبي خلال الفترة (2011-2015) وبعد مرور سنوات من الارتفاع باستثناء الركود النسبي عام 2009، انخفضت التجارة السلعية بشكل كبير عامي 2019-2020 حيث انخفضت بنسبة 13.56 %، وهنا يمكن تفسير نقطة التحول المشتركة بين صدمة وباء كورونا والاقتصاد الهش الذي جعل من تفشي وباء كورونا سببا في انخفاض وارداته وسببا في تراجع عائداته وسببا في خلق أزمة كانت منذ فترة ليست ببعيدة هي أزمة تقلق الاقتصاد الجزائري، وباء كورونا أثر على حركة الأشخاص وحركة التنقل ومزاولة النشاط التجاري، ولكن لم يكن أبدا سببا في الندوب التي نلاحظها الآن في الهيكل الاقتصادي للدولة الجزائرية.

ومن هنا يمكن تحليل درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر كما يلي:

يعكس مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته و الحصول على حاجاته من السلع والخدمات، وبالتالي ازدياد تبعيته للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية، كالأسعار العالمية، السياسات المالية والاقتصادية و التجارية للشركاء التجاريين، الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.

رابعا: المتغيرات الصورية Dummy Variable:

هي متغيرات خاصة تكون قيمتها تساوي صفر أو واحد فقط غالبا ما يعبر عن هذا النوع من المتغيرات ب DV، ويمكن استعمالها كمتغيرات مفسرة في النموذج لعدة أغراض، حيث هناك حالات تتطلب استعمال المتغيرات الصورية نذكرها كالتالي:

الحالة الأولى: إدماج متغير كيفي كمتغير مفسر في النموذج: قد نحتاج في بعض الأحيان إلى إدخال متغير كيفي (Qualitative Variable) كمتغير مفسر في النموذج للتعبير عن حالة معينة من الممكن أن يكون لها تأثيرا ما على المتغير التابع، وهناك أمثلة عدة في هذا المجال: كحالة الاقتصاد (متطور أو متخلف)، القطاع الاقتصادي (عمومي أو خاص)، الجنس (ذكر أو أنثى)، فيأخذ هذا المتغير قيمة واحد في حالة من الحالتين و قيمة صفر في الحالة الأخرى، و اعتمادا على قيمة إحصائية t فإنه يمكننا القول بأن المتغير هذا يؤثر أو لا يؤثر في الظاهرة محل الدراسة.

الحالة الثانية: استعمال المتغير الصوري من أجل تصحيح البيانات و تجريدها من القيم الاستثنائية: قد تؤثر بعض الأحداث الاستثنائية التي هي في شكل سلاسل زمنية، وبالتالي لابد من الوقوف عليها ومحاولة إزالة أي تأثير لها وذلك عن طريق إدخال متغير صوري كمتغير مفسر، وكما هو الشأن في الحالة الأولى نقيس مدى تأثير هذه الأحداث الاستثنائية على الظاهرة محل الدراسة اعتمادا على قيمة إحصائية t.

الحالة الثالثة: حالة وجود مميزات موسمية: قد تتميز الظاهرة ما بمميزات موسمية ما، ولأخذ هذه المميزات بعين الاعتبار ندرج متغير صوري في النموذج حيث تكون قيمة هذا المتغير الصوري 1 أو 0، ومن خلال المفاهيم السابقة ومن خلال النموذج المدروس نضع رقم (1) للسنوات التي أثرت فيها الأزمات الدولية على الاقتصاد و (0) للسنوات التي لم تأثر فيها كما هو مبين في الجدول رقم (2-02).

المبحث الثاني: الدراسة القياسية وتقنيات تقدير النموذج

المطلب الأول: نظرية القياس الاقتصادي

يجمع القياس الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية و استخدام الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات (الظواهر) الاقتصادية وتحليلها. ولقد استخدم هذا العلم لأول مرة 1926، ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي Ragnar Frinsh,[1] اشتق هذا المصطلح Econometrics من أصل يوناني ويتكون من كلمتين هما: Econo و يقصد بها العلاقات الاقتصادية و metrics تدل على القياس، وبالتالي يمكننا قياس العلاقات الاقتصادية.[2]

وعليه يتضح لنا أن الاقتصاد القياسي يتطلب الاعتماد على ثلاث فروع من العلوم وهي : الإحصاء ، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، حيث يستعين بالنظرية الاقتصادية لتحديد المشكلة المراد دراستها ويتعين على الاقتصاد الرياضي صياغة العلاقات النظرية في صورة معدلات ورموز رياضية قابلة للقياس وأخيرا يستعين بالإحصاء لتقدير معالم الصيغ المقترحة واختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج لاستعمالها للتنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية.

الفرع الأول: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي (*Methodology of Econometrics Research*):

حيث يمر أي بحث قياسي اقتصادي بأربع مراحل يمكن ايجازها في ما يلي:

أولا: اختبار الشكل الرياضي للنموذج (تعيين النموذج)

يقصد به صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يتمكن من قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية.

ثانيا: تقدير معاملات النموذج

بعد تعيين النموذج تأتي مرحلة التقدير وتتم باستعمال الطرق الإحصائية منها طريقة المربعات الصغرى *Maximum* وطريقة المعقولية العظمى *Moindres Carrés Ordinaires*) *devraisemblance*) ....الخ.

ثالثا: تقييم المعاملات المقدرة للنموذج

بعد الانتهاء من تقدير المعاملات تأتي مرحلة تقييم المعاملات هل لها معنى أم لا ؟ هل مقبولة من الناحية الاقتصادية؟.

رابعا: اختبار معاملات النموذج، ثم التنبؤ

يتم اختبار مدى قدرة النموذج على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، لذلك يعتبر التنبؤ من أهم أهداف الاقتصاد القياسي.

---

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر **عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2005 ، ص: 03.

[2] - Damodar N Gujarati, **Econométrie**, Traduction de la 4eme édition Américaine par Bernard Bernier de Boecket larcier, S,A, Paris, 2004, p 02.

ومن خلال هذه التوضيحات نستطيع أن نطبق المنهج القياسي الاقتصادي كالتالي:

المطلب الثاني: تقدير واختبار النموذج القياسي

بعد اختيار المتغيرات المناسبة، نأتي الآن لمرحلة تقدير وتقييم النموذج.

الفرع الأول: توصيف النموذج (*Specification of The Model*):

على ضوء النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع دالة الواردات، وبعض النماذج السابقة حول محددات الطلب الداخلي على الواردات، وتحليل واقع الواردات أثناء الصدمات الوبائية، نقوم بتقدير العلاقة التي تربط بين مختلف المتغيرات المفسرة و المتغير التابع وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews10 و بإحصائيات البنك الدولي للفترة (1990-2020)، حيث تم صياغة هذه العلاقة وفق النموذج التالي:

$$Yi = ß_0 + ß_1GDP + ß_2CPI + ß_3EEX + ß_4DV + \varepsilon i$$

حيث: i يمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة (عدد المشاهدات)

ß1: إجمالي الناتج المحلي.

ß2: الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية.

ß3: الانكشاف الاقتصادي.

ß4: معامل المتغير الصوري dv

و ß4، ß3، ß2، ß1، ß0 هي معاملات النموذج.

ولمعرفة مدى ملائمة هذا الشكل الدالي للنموذج قمنا بتطبيق الاختبار المناسب والمتمثل في اختبار (Ramsey) والجدول التالي يوضح ذلك بنوع من التفصيل:

الجدول رقم (2-06) اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test
Equation: EQ04
Specification: M C GDP CGP EE DV
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.561333	25	0.5796
F-statistic	0.315095	(1, 25)	0.5796
Likelihood ratio	0.388276	1	0.5332

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ Prob = 0.5796

Prob>0.05 نقبل: H0: أي أن النموذج يلائم بيانات الدراسة.

الفرع الثاني: تقدير النموذج (Estimation of The Model)

نقوم الآن بتقدير النموذج و دراسة صلاحيته من خلال الاختبارات الإحصائية و القياسية المناسبة وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، وذلك لما يمتاز به من خصائص، وبعد التعرف على الشكل العام للنموذج الكلي، نقوم بتقدير النموذج كالتالي:

الجدول رقم (2-07)نتائج تقدير نموذج أثر الصدمات الوبائية على واردات الجزائر للفترة (1990-2020)

Dependent Variable: M
Method: Least Squares
Date: 05/29/22 Time: 09:30
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	129.6769	59.85909	2.166369	0.0396
GDP	1.681517	0.284617	5.907991	0.0000
CGP	1.094210	0.442007	2.475550	0.0201
EEX	-3.393677	1.195875	-2.837820	0.0087
DV	-6.538187	20.63914	-0.316786	0.7539

R-squared	0.886179	Mean dependent var	232.8961
Adjusted R-squared	0.868668	S.D. dependent var	137.7641
S.E. of regression	49.92530	Akaike info criterion	10.80562
Sum squared resid	64805.93	Schwarz criterion	11.03691
Log likelihood	-162.4872	Hannan-Quinn criter.	10.88102
F-statistic	50.60733	Durbin-Watson stat	1.150005
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامجEviews10

ومن خلال الجدول نلاحظ أن:

R^2: معامل التحديد

C: يمثل المتغير الثابت

N:عدد المشاهدات

F:اختبار فيشر المحسوبة

Prob: احتمال وقوع الخطأ

ومنه شكل معادلة الانحدار تكون كالتالي:

$$M = 129.676852036 + 1.6815171199*GDP + 1.09420969062*CPI - 3.39367736551*EEX - 6.53818716754*DV$$

الفرع الثالث: تقييم للنموذج (Estimation of The Model)

سنقوم هنا بدراسة النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية كالتالي:

أولا: التقييم الإحصائي:

ونقصد به معرفة معنوية المعلمات والقوة التفسيرية للنموذج ومن خلال الجدول رقم (..) نلاحظ:

أ–دراسة معنوية المعلمات: هناك اختبارين يتم استخدامهما في هذا الصدد:

***اختبار ستيودنت T**: ويستخدم هذا الاختبار في تحديد معنوية كل معلمة على حدى (المعنوية الجزئية للنموذج):

$H_0: ßi = 0$

$H_1: ßi \neq 0$

– Prob GDP = 0.0000 < 0.5 ومنه نقبل H_1 أي أن المتغير (GDP) معنوي إحصائيا، بمعنى أن هناك علاقة بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) و الواردات (M).

– CGP Prob = 0.0201 < 0.5 ومنه نقبل H1 أي أن المتغير (CGP) معنوي إحصائيا بمعنى أن هناك علاقة بين أسعار السلع الاستهلاكية (CGP) و الواردات (M).

– EE Prob = 0.0087 < 0.5 ومنه نقبل H1 أي أن المتغير (EE) معنوي إحصائيا بمعنى أن هناك علاقة بين الانكشاف الاقتصادي (EE) و الواردات (M).

– DV Prob = 0.7539 > 0.5 ومنه نرفض H1 أي أن المتغير (DV) غير معنوي إحصائيا بمعنى أن الصدمات الوبائية ليس لها تأثير على الواردات الجزائرية.

*اختبار فيشر F: ويستخدم هذا الاختبار في تحديد معنوية النموذج ككل(المعنوية الكلية للنموذج).

–بما أن مستوى المعنوية Prob = 0.000 لكل المتغيرات التفسيرية أقل من 0.05 هذا يعني أن النموذج معنوي ككل، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية، التي تقول أن النموذج غير معنوي.

–ونقبل الفرضية البديلة: التي تقول أن النموذج معنوي إحصائيا، أي يمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين الواردات والمتغيرات المفسرة.

ب–دراسة القوة التفسيرية للنموذج:

للحكم على أن النموذج له قوة تفسيرية نستخدم معيار معامل التحديد R^2 أو معامل التحديد المصحح R.

$R^2 = 0.886179$ علاقة قوية بين المتغيرات.

R^2 %88 من المتغير التابع Y يفسره المتغيرات المفسرة والتي هي: GDP.CGP, EEX، والباقي يفسره عوامل أخرى لم تدخل في النموذج 12%.

ثانيا: التقييم الاقتصادي:

من خلال الجدول رقم (..) ومن خلال النتائج السابقة تبين لنا ما يلي:

المتغيرات التي كانت لها علاقة- معنوية إحصائية- مع الواردات (M) تمثلت في كل من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) و أسعار السلع الاستهلاكية (CGP) و الانكشاف الاقتصادي (EEX):

-بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الاجمالي (ß1) نلاحظ أن اشارته موجبة وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تقول أن الطلب المحلي على المستوردات يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي لأن زيادة الدخل يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد ومن ثم زيادة الطلب الكلي، وعلى خلاف هذا بينت بعض الدراسات أن هذه العلاقة قد تكون عكسية في حال كان للعرض المحلي مرونة داخلية أكبر من مرونة الاستهلاك المحلي.

ويؤكد "كينز" من خلال نظريته أن الطلب هو الذي يحدد مستوى الإنتاج المحلي وليس العرض.

-بالنسبة لمعامل أسعار السلع الاستهلاكية (ß2) نلاحظ أن اشارته موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث: وفق تفسير كينز أن انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد وما ينتج عنه من انخفاض في الانتاج وفرص العمل يؤدي إلى انخفاض الأسعار، فالعلاقة هنا طردية، ويمكن مع ارتفاع أسعار الواردات مقارنة بالبدائل المحلية أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات وهنا العلاقة عكسية، حيث تعتبر أسعار الواردات من المحددات الهامة للطلب على الواردات، أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض إجمالي الواردات، وينتقل الطلب على البدائل المحلية، وهو ما يعرف بمرونة الطلب السعرية التي تعبر على مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة لتغيير الحاصل في سعر تلك السلعة، ونظرا للوضع الذي مرت به الجزائر على الخصوص جراء الصدمات الاقتصادية والوبائية فإن الواردات تأثرت بقرارات حكومية واخرى دولية، خاصة قرارات الغلق و ولم تكن الصدمات سوى منعرج فقط في اجندة الازمات الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد الجزائري. لهذا نجد أن النظرية الكينزية قد سلطت الضوء على إمكانية الوصول إلى أفضل أداء اقتصادي يمنع الازمات الاقتصادية وذلك عبر التأثير في الطلب الكلي بحفظ التوازن الفعال وتطبيق سياسات التدخل الحكومي في الاقتصاد.

-بالنسبة لمعامل الانكشاف الاقتصادي(ß3) و الممثل ب "التجارة السلعية"، نلاحظ أن اشارته سالبة وقيمته 3.393677- مما يؤكد التأثير المعنوي، رغم وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (M)، و المتغير المفسر (EEX)، حيث أن ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي يأتي انعكاسا ونتيجة حتمية لاعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط والغاز كمصدر أساسي للإنتاج والدخل، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على المستوردات لتلبية الطلب المحلي نتيجة ضيق وعدم تنوع قاعدة الانتاج الجزائري، وهنا تظهر علاقة اخرى مفسرة وهي طبيعة العلاقة بين التنوع الاقتصادي و مؤشر الانكشاف، فالدول الأكثر انكشافا من الناحية الاقتصادية على العالم الخارجي هي الأقل اعتمادا على النفط في انتاجها المحلي الكلي، والعكس بالضرورة صحيح، حيث أكدت الدراسة أنه على الرغم من ارتفاع حجم ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي بسبب ارتفاع قيمة عوائد الصادرات النفطية، إلا أن هذه الدول لم تستطع أن تعمل على تنويع بنية انتاجها المحلي بالقدر المطلوب والمتوقع، وبما يمكنها من سد معظم احتياجاتها الاستثمارية والاستهلاكية، فكان اعتمادها على الاستيراد من الخارج كبيرا.

أما المتغيرات التي لم تكن لها علاقة – غير معنوية إحصائيا – مع الواردات (M)، تمثلت في المتغير الصوري الذي يمثل الصدمات الوبائية:

-بالنسبة لمعامل المتغير الصوري (β4) نلاحظ ان اشارته سالبة تدل على أن هناك علاقة عكسية مع المتغير التابع الواردات (M)، حيث كلما ارتفع معامل الصدمات الوبائية ب 1%، ستنخفض الواردات ب 6.53%، ويمكن ارجاع التأثر الغير معنوي للصدمات الوبائية على الواردات إلى طبيعة القرارات التي تفرضها الحكومة الجزائرية أثناء الصدمات الوبائية وتتمثل في حالات الغلق و الاجراءات الاحترازية للحد من تفشي العدوى، بالإضافة الى حالات الخوف والذعر من التنقل ومزاولة النشاط التجاري، وعلى الرغم من أن العلاقة المعنوية لم تظهر في النموذج الاحصائي وهذا راجع لعدة عوامل تتحكم في الواردات خاصة القرارات الحكومية و المتغيرات الاخرى التي لا يمكن اظهارها في النموذج.

الفرع الرابع: تقييم القوة التنؤية للنموذج (Evaluation of Forecasting Power)

تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في الاقتصاد القياسي، بعد صياغة وتقدير واختبار النموذج تأتي مرحلة تقييم صلاحيته للتنبؤ بقيم المتغير المعتمد، وتتضمن هذه المرحلة عدة اختبارات:

أولا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية Breusch-Godfrey LM Test

الجدول رقم (2-08) اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.479028	Prob. F(2,24)	0.1050
Obs*R-squared	5.307668	Prob. Chi-Square(2)	0.0704

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

Prob= 0.1050

بما أن Probe > 0.05 نقبل H0 و نرفض H1 أي لا يوجد ارتباطا ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ثانيا: اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية:

هناك عدة اختبارات للكشف عن هذه المشكلة اشهرها اختبار WHITE

جدول رقم (2-09): نتائج اختبار WHITE للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroscedasticity Test: White

F-statistic		1.568682	Prob. F(13,17)	0.2123
Obs*R-squared		6.026901	Prob. Chi-Square(13)	0.1971
Scaled explained	SS	6.796306	Prob. Chi-Square(13)	0.1471

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول أن احتمال F-statistic تساوي 1.568682 أكبر من 0.05 فإننا نقبل H0 والقائلة بأنه ليس هناك مشكلة عدم تجانس التباين.

ثالثا: اختبار توزيع الأخطاء (اختبار (Jarque Bera):

الشكل (2-06) اختبار نوزيع الأخطاء ل (Jarque Bera)

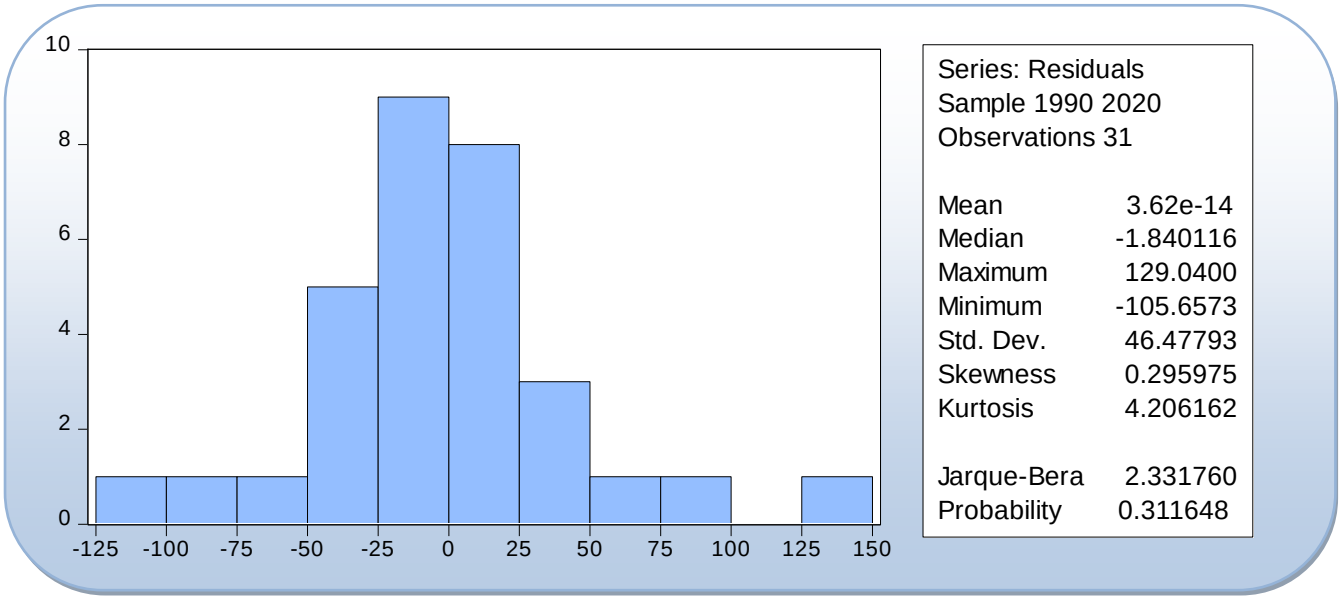

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول أن احتمال جارك بيرا تساوي 0.311648 أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية ومنه الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعا: اختبار استقرارية المعلمات:

وذلك من خلال اختبار كوسيم (Test Cusum) ويسمح لنا هذا الاختبار بمعرفة مدى استقرارية المعلمات على مدى الفترات وله فرضيتين:

-الفرضية الصفرية: H0 المعلمات داخل الثقة

-الفرضية البديلة: H1 المعلمات داخل الثقة

الشكل رقم (2-07) نتائج اختبار (Cusum)

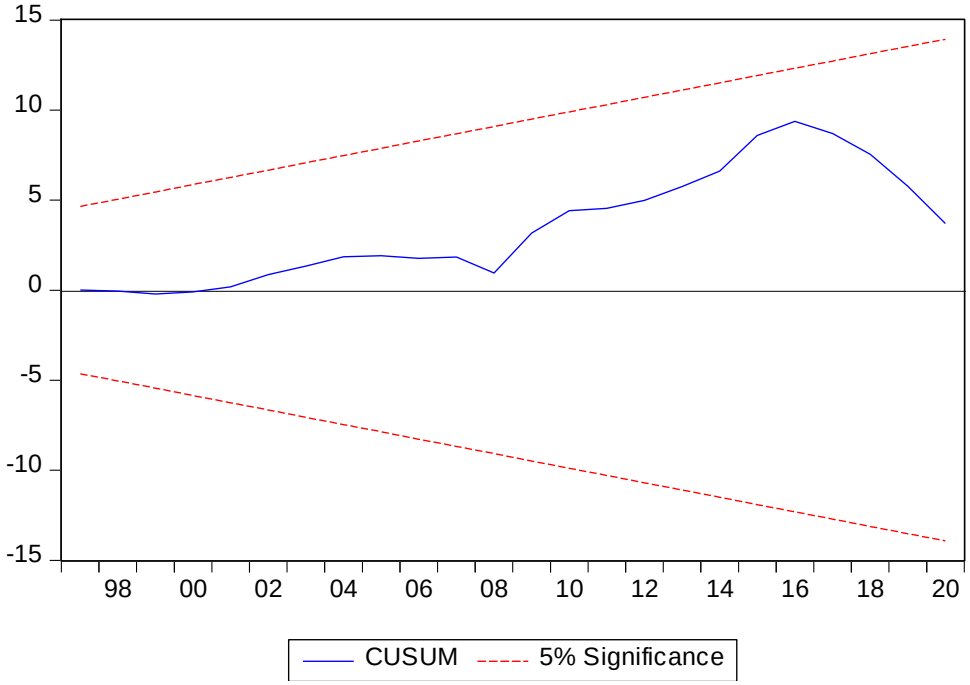

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال الشكل نلاحظ أن الخط الأزرق داخل مجال الثقة ومنه نقبل الفرضية الصفرية H0 فالمعلمات تتميز بالاستقرار على طول فترة التقدير.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج:

لقد تمكنا من خلال الدراسة الإحصائية والاقتصادية والقياسية من تقدير نموذج قياسي للواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) انطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المفسرة و الخارجية الداخلة في تركيبة النموذج.

على ضوء هذا النموذج سيتم تحليل محتواه انطلاقا من المعا لم المقدرة وفيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها:

التأكد من صلاحية النموذج الناحية الاقتصادية و الإحصائية حيث أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية أن معظم المعلمات لديها معنوية إحصائية من خلال إحصائية **ستيودنت** عند مستوى معنوية 5% وكذا المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية **فيشر** و**معامل التحديد**، أما من الناحية الاقتصادية فوجدنا أن هناك علاقة قوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع (M)، وأن معظم المعلمات المفسرة لديها معنوية اقتصادية، ونستطيع القول أن النموذج صالح من الناحية الاقتصادية والقياسية ولا يعاني من مشاكل قياسية وهو نموذج ناجح وعملي.

خلال الفترة (1990-2020)، كانت أهم العوامل الأكثر تأثيرا على الواردات في الجزائر هي الناتج المحلي الإجمالي بمعامل (1.68) ومتغير أسعار السلع الاستهلاكية ب (1.09) و يعني أن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة في حجم الواردات، و عندما ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية محليا تفقد الميزة التنافسية، أمام السلع الموجودة في الأسواق الدولية والتي تصبح ارخص وهذا ما يساهم في زيادة الواردات.

أما الانكشاف الاقتصادي فمعامله (-3.39)، واشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين الواردات رغم معنوية المعلمة التي تعكس تابعية الاقتصاد الجزائري، حيث يعكس مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي أهمية الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على حاجاته من سلع وخدمات، وبالتالي ازدياد تبعيته للخارج، ولكن هنا نجد أن اشارة المعلمة سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين الانكشاف الاقتصادي و الواردات، وتتمثل هاته العلاقة في حتمية اعتماد الهيكل الاقتصادي في الجزائر على عوائد النفط والغاز كمصدر لسد حاجيات السكان من المواد الغذائية و الانتاجية وبالتالي حتمية الاستيراد أي أن الدول الأكثر انكشافا من الناحية الاقتصادية على العالم الخارجي، هي الأقل اعتمادا على النفط في انتاجها المحلي الكلي، وهي الدول التي تعاني من تبعية "لعنة الموارد" ولم تستطع تنويع بنية انتاجها المحلي والتخلص من هاته التبعية.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها، نجد أن الاقتصاد القياسي من بين أهم النظريات الاقتصادية التي تمكننا من صياغة النماذج الاقتصادية وتقديرها وفقا لطريقة المربعات الصغرى العادية، كما يسمح لنا منهج القياس الاقتصادي من اختبار هذه النماذج إحصائيا واقتصاديا للحصول على النموذج الأمثل باستعمال برنامج Eviews.

فمن خلال دراستنا لأثر الناتج المحلي الاجمالي، الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية و الانكشاف الاقتصادي، على الواردات الجزائرية، التي من خلالها قمنا بدراسة العلاقة بين جميع المتغيرات وذلك بتقدير نموذج قياسي لجميع فترة الدراسة توصلنا إلى:

-توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والواردات.

-توجد علاقة طردية بين الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية والواردات.

-توجد علاقة عكسية بين الانكشاف الاقتصادي والواردات، ويغلب على مكونات الواردات الجزائرية السلع الاستهلاكية، مما يبين تبعية و انكشاف الاقتصاد الوطني للخارج، وهذا يثبت صحة الفرضية السابقة الذكر.

-لاحظنا أن الصدمات الوبائية لم تؤثر في الواردات وذلك من خلال عدم معنوية المتغير الصوري، ولكن نلاحظ أن إشارة المتغير سالبة وهذا لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية والمتغير الصوري مفادها أن زيادة DV بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض M ب -6.53 % ولكن هناك عوامل أخرى كان لها تأثير على التجارة الخارجية وخاصة الواردات، ولم تكن الصدمات الوبائية إلا منحنى آخر من المنحنيات الخفية داخل الهيكل الاقتصادي للجزائر، والتي كشفت الغطاء عن الكثير من الأخطاء التي بينت هشاشة الاقتصاد الريعي ومدى عمق الندوب التي خلفتها الأزمات الاقتصادية السابقة، ودليل على أن الصدمات ما هي إلا شماعة تعلق عليها غلطات الماضي، ولم تؤخذ العِبر منها وهذا دليل آخر على تدهور المنظومة الصحية في بلادنا، وعدم وضع استراتيجيات لمواجهة كل الصدمات.

نستنتج أن الاقتصاد الجزائري عرضة لأي اختلال أو صدمات في تجارته الخارجية وخاصة الواردات نتيجة بعض القرارات الحكومية التي جاءت متلازمة مع تفشي جائحة كورونا في الآونة الأخيرة من سنة 2020، وعلى الحكومة الجزائرية أن تمنح الأولوية للتغيير الاقتصادي في ظروف الصدمات الوبائية و الاقتصادية أيضا وتحويل المحنة إلى منحة من خلال اجاد بدائل اقتصادية تمنع تأثر الهيكل الاقتصادي للدولة أثناء جميع الصدمات العالمية غير المتوقعة.

الخاتمة

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال دراستنا لموضوع أثر الصدمات الوبائية على الواردات في الجزائر أن نعالج إشكالية البحث التي تدور حول الكيفية التي أثرت بها الصدمات الوبائية على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وكيف يمكن للمحنة أن تتحول إلى منحة، وذلك من خلال فصلين باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة وفي الدراسة التطبيقية انطلاقا من الفرضيات المعتمدة وعليه قمنا بتنويع الخاتمة إلى نتائج البحث، اختبار الفرضيات، التوصيات، والاقتراحات ثم آفاق البحث.

نتائج الدراسة واختبار مناقشتها:

أسفرت هاته الدراسة عن مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، وهذا ما مكننا من نفي أو إثبات كل نظرية تم وضعها في الدراسة النظرية والتطبيقية وفي ما يلي يمكن تلخيص النتائج كالتالي:

مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

توجد علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة للدراسة والواردات.

لتأكد من صحة هذه الفرضية قام الطلبة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية حيث تم اختبار المعنوية الجزئية للنموذج من خلال معامل التحديد R^2 الذي يبين القوة التفسيرية للنموذج والجدول الآتي يوضح ذلك بنوع من التفصيل:

الجدول رقم (2-09) يوضح نتائج اختبار المعنوية الجزئية للنموذج لمعامل التحديد (R^2)

R-squared	R-squared	**0.886179**	Mean dependent var	232.896
Adjusted R-squared	Adjusted R-squared	0.868668	S.D. dependent var	137.764
S.E. of regression	S.E. of regression	49.9253	Akaike info criterion	10.8056
Sum squared resid	Sum squared resid	64805.93	Schwarz criterion	11.0369
Log likelihood	Log likelihood	-162.4872	Hannan-Quinn criter.	10.881
F-statistic	F-statistic	50.60733	Durbin-Watson stat	1.15001
Prob(F-statistic)	Prob(F-statistic)	0.000000		

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة للدراسة والواردات وذلك بنسبة 88% من التغير في المتغير التابع M يفسره المتغيرات المفسرة المتمثلة في GDP و CGP و EEX و DV.

والباقي 12 % تفسره عوامل أخرى لم تدخل في النموذج، وتمثلت العلاقة الاحصائية للمتغيرات كالتالي:

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات والناتج المحلي الاجمالي وتتمثل في أن الواردات تتأثر بمستوى الناتج المحلي الاجمالي وترتبط معها بعلاقة طردية وهنا نفسر حسب نموذج الدراسة بأن زيادة GDP بوحدة

واحدة يؤدي إلى زيادة M ب 1.68 وحدة، أي أن زيادة مستوى الناتج المحلي الاجمالي يتيح للدولة إمكانية زيادة وارداتها من السلع والخدمات التي يحتاجها سكانها وسد العجز في الانتاج المحلي، ونلاحظ هنا أن الناتج المحلي الاجمالي أثر في الواردات من خلال صدمات العرض والطلب التي قللت حجم الواردات بسبب الصدمات الوبائية خاصة صدمة وباء كورونا.

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات وأسعار السلع الاستهلاكية، مفادها أنه مع ارتفاع أسعار الواردات مقارنة بالبدائل المحلية يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وهنا نفسر حسب نموذج الدراسة بأن زيادة CGP بوحدة وحدة يؤدي إلى زيادة M ب 1.09% وهذا يتفق مع نظرية العرض والطلب في الاقتصاد الجزئي والتي تنص على أن سعر الوحدة للسلعة أو الخدمة قد يختلف حتى يستقر عند نقطة توازن اقتصادي أو عندما تكون الكمية التي يطلب المستهلكون سلعة عندها مساوية للكمية التي يقدمها المستهلك، أي أن مستوى الواردات التوازني يتحدد نتيجة لتفاعل الطلب والعرض في سوق الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي فإن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل وبأسعار الواردات نفسها وأسعار السلع الأخرى.

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات والانكشاف الاقتصادي (الممثل بالتجارة السلعية)، حيث يلاحظ أن المتغير لديه إشارة سالبة وهذا يفسر وجود علاقة عكسية، وهنا نفسر حسب نموذج الدراسة بأن زيادة EEX بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان M ب -3.39%، والجدول رقم (..) يوضح ذلك.

ويمكن تفسير هاته العلاقة من ناحية اعتماد الدولة على عائدات النفط كمصدر أساسي للإنتاج والدخل أي أن الاقتصاد الجزائري غير قادر على تلبية الطلب المحلي دون الاعتماد على المستوردات من الخارج لعدم تنوع قاعدته الانتاجية وهذا ما يفسر تبعية الاقتصاد الجزائري وانكشافه على الخارج ونفسر العلاقة العكسية بأن الدول الأكثر انكشافا من الناحية الاقتصادية على العالم الخارجي، هي الأقل اعتمادا على النفط في انتاجها المحلي الكلي، وهي الدول التي تعاني من تبعية "لعنة الموارد" ولم تستطع تنويع بنية انتاجها المحلي والتخلص من هاته التبعية.

مناقشة الفرضية الثانية

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغير الصوري المتمثل في الصدمات الوبائية والواردات.

لتأكد من صحة الفرضية قام الطلبة باستخدام نموذج المربعات الصغرى ولاحظوا أن المتغير الصوري لديه إشارة سالبة وتفسير ذلك هو أن زيادة DV بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان M ب -6.53%، أي أن هناك علاقة عكسية بين الصدمات الوبائية والواردات، والجدول الموالي يوضح ذلك بشيء من التفصيل:

الجدول رقم (2–09) يوضح أثر الصدمات الوبائية على الواردات

Dependent Variable: M
Method: Least Squares
Date: 05/29/22 Time: 09:30
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	129.6769	59.85909	2.166369	0.0396
GDP	1.681517	0.284617	5.907991	0
CGP	1.09421	0.442007	2.47555	0.0201
EEX	-3.393677	1.195875	-2.83782	0.0087
DV	**-6.538187**	20.63914	-0.316786	0.7539

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن المتغير DV غير معنوي ولكن لديه علاقة عكسية بالمتغير التابع M، مفادها أن الصدمات الوبائية عندما ترتفع ب 1% فإن الواردات تنقص ب -6.53% وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي، يعني كلما تفشت الصدمات الوبائية تتخذ الحكومة إجراءات الغلق وبعض القرارات التي تمنع النشاط التجاري وتقلص من حجم الواردات وتؤثر عليها.

وتتفق هاته النتيجة مع دراسة (الدكتور أحمد السيد علي 2020)، المذكورة سابقا في الدراسات السابقة، حيث أظهرت نتائج النموذج القياسي وجود علاقة عكسية تربط بين حجم صادرات وواردات المملكة العربية السعودية وفيروس كورونا المستجد عند مستوى معنوية 5% باستعمال اختبار (ARDL).

ويعزوا الطلبة هذه النتيجة إلى أن كل الصدمات الوبائية قد مست كل الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد في عائداتها على مخرجات الطاقة، ولم تستثني في ذلك الجزائر عندما أثرت صدمة وباء كورونا على وارداتها.

مناقشة الفرضية الثالثة

هناك عوامل أخرى وقرارات حكومية تؤثر في الواردات

لتأكد من صحة الفرضية قام الطلبة بوضع قرارات الحكومة الجزائرية والمتمثلة في: (النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء، الأحد 22 مارس 2022) وتبين من خلال هاته القرارات أن الواردات فعلا تأثرت بتلك القرارات، أي أن هناك تأثير غير مباشر تتدخل فيه ظروف أخرى لم تظهر في النموذج.

وتتفق هاته النتيجة مع دراسة (Konstantin A, Kholodlin, Malte Rieth, 2020)، المذكورة سابقا في الدراسات السابقة، حيث خلصت إلى أن الصدمات الوبائية تستمر في إحداث آثارا سلبية بشكل مباشر وغير مباشر على البلدان المتضررة والانتاج العالمي وانخفاض كبير في التجارة العالمية وخاصة الواردات.

ويعزوا الطلبة هذه النتيجة إلى أن أثر الصدمات الوبائية تمثله متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وهذا ما تفسره نسبة 12% المتبقية من قيمة معامل التحديد، وقد وضح الطلبة ذلك من خلال البيان الكامل لرئيس الوزراء والذي يحتوي على قرار غلق الحدود وتقييد حركة التجارة الخارجية وفرض إجراءات صارمة عليها.

وهكذا نستنتج أن كل الفرضيات المقترحة كانت تخدم الدراسة ولها تفسير اقتصادي منطقي، وقد كان نموذج الدراسة ذو قوة تفسيرية قوية يمكن الاعتماد عليه مستقبلا.

وأخير بعد اتمامنا لمناقشة نتائج الفرضيات سوف نتطرق للتوصيات التي نراها مناسبة لهذه الدراسة

التوصيات

بناء على النتائج التي توصلنا إليها سابقا يقتضي علينا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة ونوردها كما يلي:

*الاهتمام بالقطاع الصحي واعطاءه أولوية كاملة في انشاء المشاريع والمستشفيات المجهزة للتصدي للصدمات الوبائية القادمة، وبالتالي بناء بنية تحتية قوية لتفادي أخطار تلك الصدمات.

*ضرورة اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي والاعتماد على المنتوج المحلي للتقليل من أضرار الصدمات الوبائية المفاجئة والتخلص من التبعية الاقتصادية.

*اعطاء أهمية للقطاع الزراعي الذي يمثل كنز في بلادنا ويمكن الاعتماد عليه في تقليص الواردات وبالتالي الاكتفاء ذاتيا في المواد الغذائية، وهنا يمكن لمحنة الصدمات الوبائية ان تتحول منحة.

*الاهتمام بالطاقات المنتجة وخاصة أصحاب المشاريع الخاصة من الشباب والذين لديهم أفكار لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تمثل رهانا مربحا أمام الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة.

*الاستفادة من خبرات الدول الأوربية في التصدي للصدمات الوبائية، خاصة في فكرة المشاريع المشتركة بين الدول التي جسدتها الدول الاوربية وكانت ناجحة عالميا.

*ربط علاقات مع الدول المتقدمة في مجال الطب والرعاية الصحية والاستفادة من خبراتهم في تهييئ الطاقم الطبي الجزائري الذي يعاني من نقص الخبرة في استعمال الاجهزة الطبية الحديثة وقلة وفرتها.

*الاهتمام بالباحثين وعلماء الأوبئة وتوفير المناخ المناسب لهم للقيام بتجاربهم وتسهيل مهامهم في علم الجينات والفيروسات.

*عدم الاعتماد على عائدات النفط بشكل كبير وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات لبناء اقتصاد قوي أمام كل الصدمات.

*ضرورة التفكير في إدماج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي من خلال اجراء تغييرات على القوانين المجحفة التي تعرقل الاستثمار المحلي وضرورة تقييد الاستثمار الاجنبي واعطاءه ضوابط لا تمس استنزاف خيرات البلاد.

*الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر في رفع مداخيل أفراد المجتمع ورقابة مداخيلها وتوزيعها على المجتمع بطريقة موازية مما يساعد على عدم تصدع الاقتصاد اثناء تعرضه للصدمات الوبائية.

*على متخذي القرارات من الحكومة والاقتصاديين أن يفكروا في الاطلاع على توصيات الباحثين ويأخذوا منها ما هو سديد بما يخدم المصلحة العامة للدولة والنهوض بالاقتصاد الوطني المتربع على عرش الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد، فما يعانيه الاقتصاد الجزائري ليس وليد الصدفة بل هو نتيجة أعباء وأزمات تراكمت منذ زمن بعيد ولم تستطع التعافي لوجود ثغرات غفلت عليها الظروف وليست بالهينة كمثل الصدمات الوبائية التي لم يحسب لها حساب حتى من جانب التنبؤ بها وتلك تكلفة باهظة الثمن كانت لي تكون أقل ثمن لو عولجت قبل حدوثها، ولهذا سوف نذكر بعض آفاق الدراسة ليتسنى للباحثين بعدنا تدارك الوضع وزيادة ما قصرنا في ذكره.

آفاق الدراسة

في نهاية مشوارنا لهذه الدراسة أكيد أن هناك جوانب لم نستوفيها، وتبقى هاته الدراسة محاولة منا لفتح مجال أوسع للبحوث والخوذ في غمارها خاصة وأن موضوعها مرتبط بالوضع الحالي الذي يعيشه العالم في ظل تداعيات ظهور الأوبئة والفيروسات الغريبة والمعدية، مما يجعلنا في شغف لمعرفة سر ذلك ولكن لم تتسنى لنا الفرصة في دراسة هذا السر، لهذا نترك المجال للبحوث والدراسات التي بعدنا، لمعرفة مستقبل الجنس البشري أمام فيروسات صنعها الانسان وتكبد عناءها وحده لهذا نضع لهم هذا السؤال:

ماذا يوجد بعد صدمة وباء كورونا؟

الملاحق

الملحق رقم (1–01): قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة خلال سنة 2020 بخصوص تدابير الوقاية من وباء كورونا في الجزائر 2020.

الهيئة – الوزارة		مصالح الوزير الأول	
الرقم	الطبيعة القانونية للنص ومراجعته	الموضوع	الجريدة الرسمية
1	مرسوم تنفيذي رقم 20–69 مؤرخ في 21 مارس 2020	–يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد–19) ومكافحته	–الجريدة الرسمية عدد15 مؤرخة في 21 مارس 2020 صفحة 6.
2	–مرسوم تنفيذي رقم 20–70 مؤرخ في 24 مارس 2020	–يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد–19) ومكافحته	–الجريدة الرسمية عدد 16 مؤرخة في 24 مارس 2020 الصفحة 9.
3	–مرسوم تنفيذي رقم 20–72 مؤرخ في 28 مارس 2020	–يتضمن تمديد إجراء الحجر المنزلي إلى بعض الولايات.	–الجريدة الرسمية عدد 17مؤرخة في 28 مارس 2020، الصفحة 41.
4	–مرسوم تنفيذي رقم 20–86 مؤرخ في 02 ابريل 2020	–يتضمن تمديد الأحكام المتعلقة بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد–19) ومكافحته.	–الجريدة الرسمية عدد 19 مؤرخة في 02 أبريل 2020 الصفحة 12.
5	–مرسوم تنفيذي رقم 20–92 مؤرخ في 05 ابريل 2020	–يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 20–72 المؤرخ في 28 مارس سنة 2020.	–الجريدة الرسمية عدد 20 مؤرخة في 05 أبريل 2020 الصفحة 19.
6	–مرسوم تنفيذي رقم 20–100 مؤرخ في 19 ابريل 2020	–يتضمن تجديد العمل بنظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد–19) ومكافحته.	–الجريدة الرسمية عدد 23 مؤرخة في 19 أبريل 2020 الصفحة 10.
7	–مرسوم تنفيذي رقم 20–102 مؤرخ في 23 ابريل 2020	–يتضمن تمديد اجراء الحجر الجزئي المنزلي المتخذ في اطار الوقاية من انتشار وباء كورونا (كوفيد–19) ومكافحته، وتعديل أوقاته.	–الجريدة الرسمية عدد 24 مؤرخة في 26 أبريل 2020 الصفحة 8.
8	–مرسوم تنفيذي رقم 20–104 مؤرخ في 26 ابريل 2020	–يتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الاقليمية والمؤسسات العمومية التابعة لها، المجندين في اطار الوقاية من وباء فيروس كورونا (كوفيد–19) ومكافحته، وتعديل أوقاته.	–الجريدة الرسمية عدد 26 مؤرخة في 03 مايو 2020 الصفحة 4.
9	–مرسوم تنفيذي رقم 20–109 مؤرخ في 05 مايو 2020	–يتعلق بالتدابير الاستثنائية الموجهة لتسهيل تموين السوق الوطني بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف لمجابهة وباء فيروس كورونا (كوفيد–19)	–الجريدة الرسمية عدد 27 مؤرخة في 06 مايو 2020 الصفحة 7.

المصدر: الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة.

الملحق رقم (1-02) يوضح أثر صدمة وباء كورونا على الاقتصاد العالمي

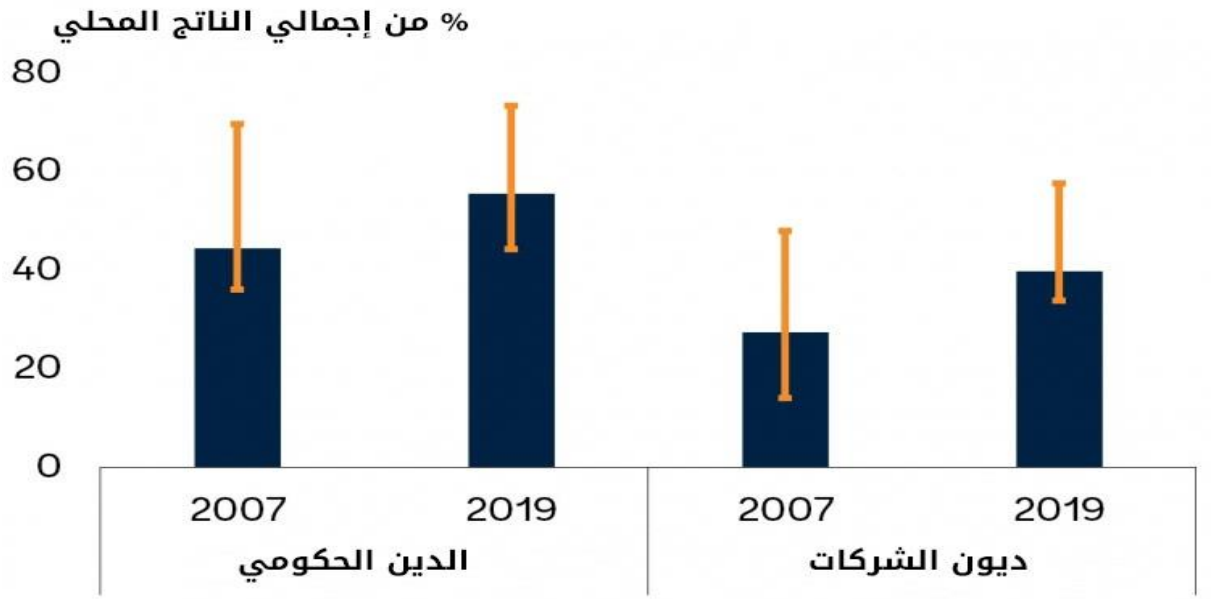

المصدر: دانا فوريسك، جائحة كورونا ستخلّف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم، مدونات البنك الدولي، سا: 00:17، 2020/08/06، متاح على الموقع: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-leave-lasting-economic-scars-around-world

الملحق رقم (1-03) يوضح تسخير الثورة الرقمية لتحسين مسار الأنظمة الغذائية ما بعد صدمة كورونا

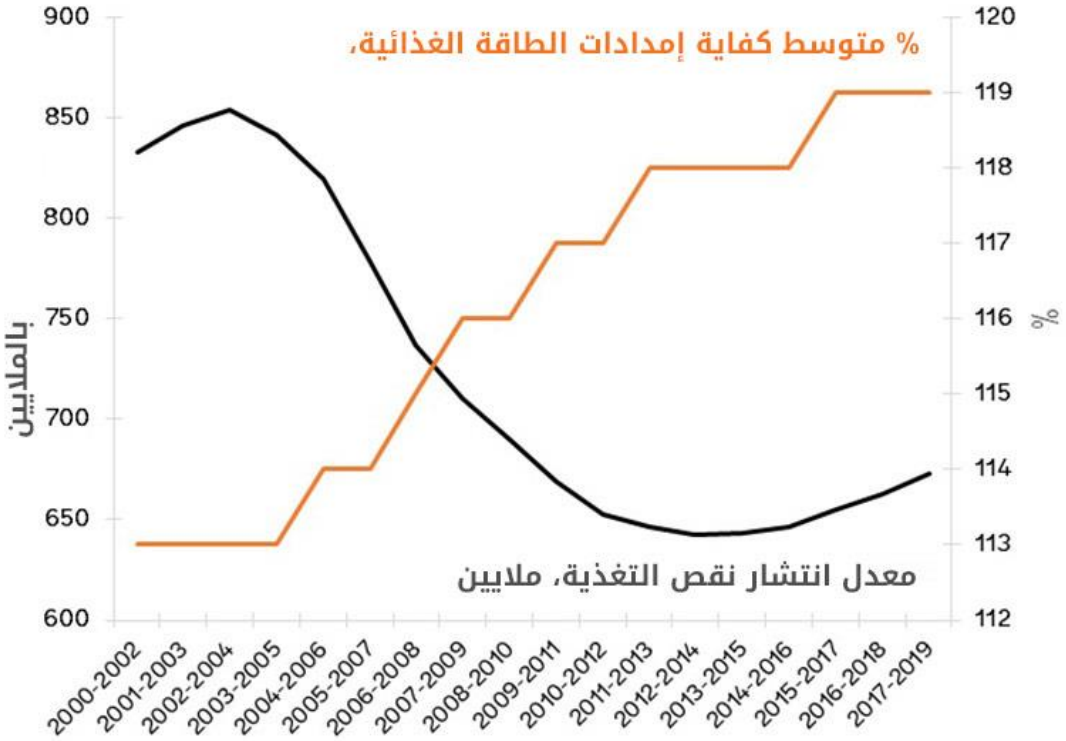

المصدر: جوليان لامبييتي، وغادة العابد، وكاترينا شرودر، ما بعد الجائحة: تسخير الثورة الرقمية لتحسين مسار الأنظمة الغذائية، صندوق النقد الدولي، سا:00:11، 2020/06/08 متاح على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2020/08/06/beyond-the-pandemic-harnessing-the-digital-revolution-to-set-food-systems-on-a-better-course

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر

I- باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، 25.

2- جاسم علي الصوص، **التجارة الدولية**، الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012م، ص184.

3- كامل بكي رمضان، محمد مقلد وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002م، ض93

4- عبد الحميد الشواربي، **موسوعة الشركات التجارية**، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 2003م، ص1500

5- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2005 ، ص: 03.

6- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000م، ص45.

7- مكيد علي، الاقتصاد القياسي، **دروس و مسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 07.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

1- أحمد السيد علي، **أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية** " دراسة تحليلية وقياسية "2020، أطروحة دكتورا، جامعة الزقازيق كلية التجارة، 2021،ص ص:255-287.

2-أ سماء عدائكة، **سياسة التجارة الخارجية الدولية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (مجلس التعاون الخليج العربية...انموذجا)**، أطروحة دكتورا ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفعة 2020، ص: 41.

3- بوالحاج نجلاء، شبيرة إناس، **أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2016-2020**، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021، ص 51

4- سمير بنهام، اتجاهات **تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1999م، ص14

ثالثا: الدوريات والمجلات:

1- مجلة التمويل والتنمية، **الأوبئة**، صندوق النقد الدولي، يونيو، 2018.ص: 46

2- محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980/2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد2، 2016، ص: 637

3- سيدي علي، ط.د. هواري أحلام، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الاشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد رقم:05، العدد 02، أوت 2019. ص: 220.

4- نشوى مصطفى علي، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان، 2004م، ص15.

رابعا: التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات

1- جوليان لامبييتي، وغادة العابد، **وكاترينا شرودر، ما بعد الجائحة: تسخير الثورة الرقمية لتحسين مسار الأنظمة الغذائية**، صندوق النقد الدولي، سا:00:11، 2020/06/08 متاح على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2020/08/06/beyond-the-pandemic-harnessing-the-digital-revolution-to-set-food-systems-on-a-better-course

2- حسان جبريل، الجزائر.. بين نعمة النفط والغاز ونقمة تضخم أسعار الحبوب. تقرير شبكة مواقع الأناضول، 2022/03/11، سا: 13.31

3- دانا فوريسك، **جائحة كورونا ستخلِّف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم**، مدونات البنك الدولي، سا: 00:17، 2020/08/06، متاح على الموقع: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-leave-lasting-economic-scars-around-world

4- مركز الاحصاء (Statistics Centre)، (**دليل المؤشرات الاحصائية)، أدلة المنهجية والجودة**- دليل رقم (9)، أبو ظبي: متاح على الموقع: www.scad.ae

5– مجموعة البنك الدولي، **حماية الانسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)**، واشنطن، 2020، ص ص: 11، 12

6– الاذاعة الجزائرية، **النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء**، الأحد 22 مارس 2022 المتاح على الموقع : https// :www.radioalgerie.dz/news/ar/article /2020 03 22/191339

7– اللجنة الوزارية المشتركة، 18–07–2020، سا: 12.55، متوفر على الموقع: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200718/196409.html

خامسا: القواميس والمعاجم والموسوعات

1– احمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2008م، ص1284.

سادسا: المؤتمرات والملتقيات والندوات

1–هبة عبد المنعم، محمد اسماعيل، ت**داعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران في الدول العربية وسياسات دعم التعافي**، موجز سياسات، صندوق النقد الدولي: العدد: 13 ماي 2020 ص: 6.

2–سمرة معسكري، **محاضرات في الاقتصاد الجزئي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019، ص: 06

سابعا: الحصص التلفزيونية والاذاعة والمقابلات

1– وكالة الإنباء الجزائرية، 2020.

2– فرانس24، **الجزائر تعلن تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا**، 2020/02/25، 20:59

3– يونس بورنان، **أبرزها الفيروس ..3 مخاطر تحاصر اقتصاد الجزائر**، موقع العين الاخبارية، الجزائر 11–04–2020، سا: 09:42. متوفر على الموقع: https://al-ain.com/article/economy-of-algeria-corona-oil-price

4– فرانس24، **الكوليرا تحصد ضحية ثانية والوباء يمتد إلى مناطق جديدة، الجزائر**، 2018/08/25، سا: 13.02، متاح على الموقع: https://www.france24.com/ar/20180825

ثامنا: المواقع الإلكترونية:

1– الموقع الرسمي للبنك الدولي، 25–03–2022، سا: 22:48. https://data.albankaldawli.org/indicator

2– وزارة أوربا والشؤون الخارجية، **التضامن الأوربي في مواجهة فيروس كورونا**، يناير 2021، سا: 10:26، متاح على الموقع: (Ministère de L'Europe et des Affaires Etrangères، https//www.diplomatie.gouv.fr/ar/

3– منظمة الصحة العالمية، **تسمية مرض كوفيد–19 والفيروس المسبب له**، 2022/05/02، متاح على الموقع: https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/technical-guidanece

4– أصوات مغاربية، **أربعة أوبئة فتاكة ضربت الجزائر هذه قصتها**، 31 أغسطس 2018، سا: 14.55، متاح على الموقع: https://www.maghrebvoices.com/2018/08/31

5– غيتا غوبينات، **الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة**، 2020/03/10 سا: 18:14 متاح على الموقع: *https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920 limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies

7– ويكيبيديا، **قائمة الأوبئة**، 2022/06/03، متاح على الموقع: https://ar.m.wikipedia.org/wiki.

II– References in English

1–Books

- Damodar N Gujarati, **Econométrie**, Traduction de la 4eme édition Américaine par Bernard Bernier de Boecket larcier, S,A, Paris, 2004, p 02.

2– Theses

-Dilip Dutta and Nasiruddin Ahmed,(2006),**An Aggregate Import Demand Function for India**: **Acointegration Analysis**, School of Economics and Political Science, University of Syd-ney,pp1-12.

3– Articles

– Adla Lilia, Bensaid Mohamed, Oil and Covid-19 in Algeria: Addressing Economic Growth in Times in Pandemic Outbreak, Economic Sciences Review, Vol.17/No:1(2022) P:330.
- Darja TOPOLŠEK1*, Kristina ČIŽIŪNIENĖ2,Tina CVAHTE OJSTERŠEK Defining Transport Logistics: A literature Review and Practitioner Opinion Based Approach", 2018 Volume 33 Issue 5, Faculty of Logistics, University of Maribor, Slovenia. p 01.
- Indeed Editorial Team (04-10-2021), "**11 Types of Economic Theories Aspiring Economists Should Know**" indeed, Retrieved 22-1-2022. Edited.
..- Konstantin A. Kholodilin, Malte Rieth, **Viral shocks to the world economy**, 2020

4– Reports

-François Lequiller, Derek Blades, Understanding National Accounts, 2006, OECD.pp.18-–19 Note on the impact of the war on food security in Ukraine, Food and Agriculture Organization of the United Nation, 22 march 2022.
- François Lequiller, Derek Blades, **Understanding National Accounts**, 2006, OECD.pp.18-19 Note on the impact of the war on food security in Ukraine, Food and Agriculture Organization of the United Nation, 22 march 2022.
- Roy-Macaulay, Clarence, **Ebola Crisis**,2014, Triggers Health Emergency, Drug Discov.Dov, Highlands Ranch, Colorado, United States, Associated Press, updated: 10-09-2017. At: https://www.dddmag.com/news/2014/07/ebola-crisis-triggers-health-emergency
- Shohini Roy, Economic Impact of Covid-19 Pandemic, Technical Report, Purfue University, july, 2020, p p: 5,6.
- Veronica Guerrieri, Guido Lorenzoni, Ludwig Straub, Iván Werning, (**Macroeconomic Implications of COVID-19**: **Can Negative Supply Shocks Cause Demand Shortages?** 2022.

5– Seminars and Electronic Documents

– Worldometer, **Reported Cases and Death by Country or Territory**, available on: /.31/05/2020, 13:02 GMT at: https://www.worldometers.info/coronavirus

7- Television and radio programs. And interviews

-Lindsi Ghalway,: **Which countries are most able to recover economically after the crisis ends?** BBC NEWS, Coronavirus, updated on: 09/04/2020, available at: https//www.bbc.com/ Arabic/vert-cap-52204277.amp

8-Web Sites

- Arab Brazilian Chamber , Commerce- Brazil-Arab News Agency, updated on: 22 April, 2020, 9:00 available at: hhttps://anba.com.br/en

-CDC, **Bovine Spongiform Encephalopathy** (**BSE**), **or Mad Cow Disease**, The Previous reference.

- Elysée, **A history day for Europe**!, posted on 21/07/2020, available on: https://www.elysee.fr/enemmanuel-macron/2020/07/21/a.-historic-day-for-europe

- FAO **– Food and Agriculture Organization of the United Nations**, 2022, available at: https://www.fao.org

- MAYO CLINIC, **Swine Flu Epidemic**, 02-05-2022, 16:07H, available on: https//www.;ayoclinic.org/ar/diseases-conditions/swine-flu/symptoms-causes/syc-20378103

- WHO Statement on the Meeting of the International Health Regulation Emergency Committee **Regarding the 2014 Ebola Outbreak in West Africa**, 08/08/2014, at: http://www.who.int:80/mediacentre/news/statements/2014/ebola-20140808/en

- Witnessing **a sharp declina due to the Coronavirus**, 12/03/2020, available at: .https://amp.france24.com/ar/20200312.